بفائدة 11% البنك المركزي يعلن قواعد مبادرة الـ ١٥٠ مليار جنيه لتمويل مستثمري الصناعة والزراعة

03 ورقة بردى

بين الانتصار علي الإرهاب و مسيرة التنمية المعركة مستمرة

«المركزي» يقرر زيادة الحدود القصوى للمعاملات المالية عبر «إنستا باي» إلي ٤٠٠ الف جنيه

٢٣ من الاقتصاديين وأعضاء مجلس النواب يرصدون تحديات ومتطلبات «الإصلاح الهيكلي» في مصر

08 تقارير

«المصرية للاتصالات»: طرح ١٠٪ من حصة الحكومة مازال تحت الدراسة و تكشف عن تمو إيراداتها خلال ٢٠٢٢ بنسبة ١٩٪

10 البورصة

تطوير صناعة الملابس الجاهزة .. عين علي التصدير والمصانع الجديدة والأخرى علي مواجهة «الاستوكات»

11 تجارة وصناعة

القطاع الطبي وصناعة الدواء في قلب تطبيق وثيقة سياسة ملكية الدولة

«البترول» علي أبواب مزايدات عالمية وشراكات جديدة

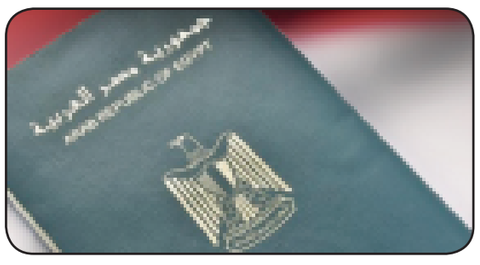

تعديلات جديدة علي قانون الجنسية المصرية تتيح منحها مقابل ٢٥٠ ألف دولار

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
١٢ مارس ٢٠٢٣

• السنة الخامسة عشر • العدد ٦٨٥ • الثمن ٥ جنيه

الموانيء .. فى خدمة تعظيم التجارة المصرية

اقتصاديون يضعون استراتيجية متكاملة للاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الأفريقية في دعم الصادرات

بالأرقام.. تفاصيل خطة التنمية المحلية لتحقيق التنمية الشاملة بالمحافظات

غدا .. انطلاق يوم الاستثمار الافريقي بحضور سفراء وممثلي ٣٣ دولة

كتب – أحمد ابراهيم

يفتتح المهندس أحمد سمير وزير الصناعة والتجارة الخارجية، نيابة عن الدكتور مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء فعاليات يوم الاستثمار الأفريقي الذي يقام للمرة الأولي في مصر يوم غدا الاثنين بحضور الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي و السفير أسامة بن أحمد نقلي سفير المملكة العربية السعودية في مصر و حسام هيبة رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمهندس محمد عبد الكريم رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية و يحيي الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري ودعاء سليمة رئيس مركز تحديث الصناعة بمصر وسفراء وممثلي الملحق التجاري ل٣٣ دولة حول العالم

و من المقرر توقيع بروتوكول تعاون بين إحدى الشركات المصرية وشركة سعودية فيما يتعلق بالاستثمار وذلك في حضور سفير المملكة العربية السعودية ووزير الصناعة والتجارة

كما يحضر المؤتمر عدد من المستثمرين ورجال الأعمال العرب والمصريين .

وقال المهندس أسامة فهمي رئيس الشركة المنظمة للحدث أن فعاليات يوم الاستثمار الأفريقي تناقش التحديات التي تواجه الاستثمار في أفريقيا وكيفية التغلب عليها بالإضافة الفرص الاستثمارية الموجودة في أفريقيا وإطلاق مبادرات هامة للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية.

أحمد سمير

رئيس الوزراء: الاتحاد العام للتعاونيات يؤدي دورا قوميا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا

د.مصطفى مدبولي

السيد القصير

كتب – رضوى عبدالله

أكد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء أن الاتحاد العام للتعاونيات يتولى، وفقًا للخطة التي يضعها، قيادة وتوجيه وتخطيط أنشطة وحدات القطاع التعاوني بمختلف مجالاته على طريق أداء دوره القومي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، في إطار الخطة العامة للدولة وعلى الأخص التخطيط والتنسيق بين جهود الحركة التعاونية بمختلف مجالاتها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جاء ذلك في كلمة رئيس الوزراء، والتي ألقاها نيابة عنه السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي والمشرف على الاتحاد العام للتعاونيات، أمام اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد.

وقال مدبولي إن الحركة التعاونية المصرية هي حركة شعبية عريقة مضى على قيامها أكثر من مائة وعشرة أعوام إذ بدأت عام ١٩٠٨ وتضم أكثر من ١٨ مليون مواطن، في إطار ١٢ ألف منظمة تعاونية شعبية ديمقراطية تضم كل فئات وقوى الشعب.

وأضاف أن الحركة التعاونية المصرية بمختلف أنشطتها تتطلع ونتطلع معها جميعا إلى زيادة دورها في كل المشروعات العملاقة التي تتم على أرض هذا الوطن في كافة المجالات، وذلك من خلال التعاونيات الإنتاجية في الإنشاء والتعمير ونقل البضائع، والتعاونيات الزراعية في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي وأيضا التعاونيات الإسكانية التي تساهم في الإسكان الاجتماعي.

وأشار إلى أن تعاونيات الثروة المائية تساهم في تنمية الاستزراع السمكي، يضاف إليها التعاونيات الاستهلاكية التي يجب أن تتولى دورا أكبر في مجال حماية المستهلك وضبط الأسعار في السوق المصري كما عهدناها دائما.. مشيراً إلى أننا على أبواب مستقبل مشرق وزاهر نتمناه جميعا لمصرنا الحبيبة بالعمل الجاد والمتواصل بسواعد المصريين من أجل هذا البلد العظيم.

وقال إن التعاونيات وفقا لما هو معهود إليها يجب أن تؤدي دورا أكبر لحماية محدودي الدخل وتوفير الخدمات.. مؤكداً حرصنا جميعا على دعم الحركة التعاونية لدفعها لتحقيق هذا الدور المنشود.

الرئيس السيسي يستقبل رئيس مجموعة الصين الدولية للطاقة ويؤكد حرص مصر على توطيد التعاون الاقتصادي مع الصين

كتب – محمد علاء

استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي أمس ، "ليو زيشيانج" رئيس مجلس إدارة مجموعة الصين الدولية للطاقة، والوفد المرافق له من كبار المسئولين بالمجموعة، بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والفريق محمد عباس حلمي وزير الطيران المدني.

وصرح المستشار أحمد فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الرئيس أشاد بقوة وتميز العلاقات المصرية الصينية، معربا عن التهنئة للرئيس "شي جين بينج" بمناسبة إعادة انتخابه رئيسا للصين لفترة جديدة، ومنوها إلى ما تكنه مصر قيادة وشعبا من تقدير واحترام للقيادة والأمة الصينية التي تحقق تقدما تنمويا مطردا، ومكانة مهمة على المستوى الدولي، مؤكدًا حرص مصر على توطيد التعاون الاقتصادي والاستثماري مع الصين والشركات الصينية في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه؛ أكد رئيس الشركة الصينية أن دوافع الاستثمار والتوسع في مصر خلال المرحلة المقبلة تأتي في إطار علاقات الصداقة العميقة بين البلدين والقيادتين والشعبين، وكذلك في ضوء ما رصدته الشركة عن قرب من تطور نوعي في حجم وجودة البنية التحتية والصناعية التي تم تشييدها وتحديثها في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، مما أتاح فرصاً استثمارية جديدة لم تكن متوفرة من قبل، مشيراً في هذا السياق إلى التحسن الملموس الذي طرأ على شبكة الطرق والمواصلات والاتصالات، والمدن الجديدة، والموانئ البحرية، وفي مجالات محطات تحلية ومعالجة المياه، والكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، وموضحاً أن المجموعة الصينية تعتزم إقامة مشروع ضخم لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر، باستثمارات تتراوح قيمتها من ٥ إلى ٨ مليار دولار، في ضوء ما تتمتع به مصر من مقومات كبيرة في هذا الصدد.

وزير التنمية المحلية : معدلات تنفيذ مشروعات " حياة كريمة " بمحافظات المرحلة الأولى تخطت ٧٠ ٪

الانتهاء من ١٠٠ مجمع خدمات حكومية بنسبة ١٠٠ ٪ والبدء في تشغيلها واستقبال المواطنين بها للحصول على الخدمات

أكد اللواء هشام آمنة وزير التنمية المحلية ، أن معدلات تنفيذ مشروعات المبادرة الرئاسية " حياة كريمة " في جميع قرى ومحافظات المرحلة الأولى من المبادرة تخطت ٧٠ ٪ ، وأشار إلى أنه رغم الأزمات الاقتصادية العالمية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والمشكلات المتعلقة بسلاسل الإمداد إلا أن مشروعات "حياة كريمة " مستمرة في العمل على أرض القرى المستهدفة والكثير من المشروعات ستدخل الخدمة تباعا خلال الفترة المقبلة لتشغيلها أمام أهالينا في قرى الريف المصري.

جاء ذلك خلال تفقد وزير التنمية المحلية ، أمس ، يرافقه الدكتور محمد هاني غنيم محافظ بني سويف، مشروعات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" بقرية سدس التابعة لمركز ببا وذلك تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي ، وتكليفات الدكتور مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء بالمتابعة الميدانية المستمرة لمشروعات المبادرة الرئاسية " حياة كريمة" .

وأضاف اللواء هشام آمنة أنه تم الانتهاء من حوالى ١٠٠ مجمع خدمات حكومية بنسبة ١٠٠ ٪ وجارى البدء في تشغيلها واستقبال المواطنين بها للحصول على الخدمات ، ووجه اللواء هشام آمنة المحافظين بالتشغيل التجريبي لكافة المنشآت التي يتم إستلامها للتأكد من جاهزيتها تمهيداً لافتتاحها رسمياً والتغلب على أي مشكلات خلال عمليات التشغيل التجريبي ، لافتاً إلى أن وزارة التنمية المحلية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قاربت على الانتهاء من تدريب كافة الكوادر المنتقلة لمجمعات الخدمات الحكومية ومن المتوقع قبل نهاية العام المالى الحالي الانتهاء من باقي الأعداد.

وأشار وزير التنمية المحلية الي حرص الدولة لسرعة الانتهاء من كافة المشروعات المستهدفة ضمن المرحلة الاولي للمبادرة الرئاسية " حياة كريمة " في جميع المحافظات لدخول المشروعات الخدمة أمام المواطنين والاستفادة منها ، ووجه وزير التنمية المحلية بزيادة معدلات التنفيذ للمشروعات المتبقية لافتاً إلى الاهتمام الذي يوليه رئيس الجمهورية لمبادرة " حياة كريمة " وجولاته المستمرة في محافظات الجمهورية والتى كان آخرها محافظة المنيا لمتابعة المشروعات علي أرض الواقع ، لافتاً الي متابعة الدكتور مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء لمعدلات التنفيذ للمبادرة واجتماعاته المستمرة لتذليل أي عقبات أو تحديات تواجه أعمال تنفيذ المشروعات بما يساهم في الانتهاء منها في التوقيتات المحددة.

هشام آمنة

وزير المالية: الاقتصاد المصري تماسك في ظل الأزمات العالمية وحقق نموًا ٦,٦٪ في يونيه ٢٠٢٢

١٥٠ مليار جنيه تمويلات ميسرة لتشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي .. وتخفيف حدة الآثار التضخمية عن الفئات الأكثر احتياجا بالحماية الاجتماعية

كتبت – سلوي إبراهيم

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن الحكومة بادرت بحزمة تحفيزية لزيادة الإنتاج، على نحو يتكامل مع الجهود الأخرى التي تبذلها الدولة فى سبيل التعامل المرن مع التحديات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك ما تشهده سلاسل الإمداد والتوريد من اضطراب حاد، وزيادة غير مسبوقة في أسعار السلع والخدمات على مستوى العالم، مشيرًا إلى حرص الحكومة على استمرار مساندة الأنشطة الاقتصادية خاصة القطاعات الإنتاجية والتصديرية، بتقديم المحفزات الضريبية والجمركية، والتيسيرات التمويلية، على نحو يُساعد في تعظيم مساهمات القطاع الخاص؛ باعتباره عنصرًا رئيسيًا لدفع النشاط الاقتصادي.

قال الوزير، في لقائه بالدكتور نكوبي مثولي وزير المالية والتنمية الاقتصادية بجمهورية زيمبابوي والوفد المرافق له، إن الدولة طرحت مبادرة لمساندة القطاعات الإنتاجية بإتاحة ١٥٠ مليار جنيه تمويلات ميسرة بفائدة ١١٪ لأنشطة الإنتاج الزراعي والصناعي، وتتحمل الخزانة العامة للدولة ١٠ مليارات جنيه سنويًا فارق سعر الفائدة فى هذه المبادرة التى تسرى على أنشطة الطاقة الجديدة والمتجددة ومصانع المناطق الحرة والجمعيات التعاونية الزراعية، لافتًا إلى دعم القطاع التصديري، بصرف ٤٨ مليار جنيه «مساندة تصديرية» لـ ٢٥٠٠ شركة، من خلال عدة مبادرات منذ عام ٢٠١٩ وحتى الآن؛ بما يسهم في توفر السيولة النقدية اللازمة لتحفيز الاستثمار ، وتوطين الصناعة.

وأكد معيط حرص الدولة على توسيع شبكة الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا، لتخفف حدة الآثار التضخمية، بإطلاق العديد من المبادرات منها: زيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من برامج «تكافل وكرامة» بنسبة ٢٥٪ شهريًا اعتبارًا من أول أبريل المقبل، بتكلفة تقديرية سنوية ٦,٥ مليار جنيه ضمن حزمة لتحسين أجور العاملين بالدولة والمعاشات.

أضاف الوزير، أن اقتصادنا استطاع الصمود والتماسك في مواجهة التحديات العالمية، وحققنا نموًا ٦,٦٪ في يونيه ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣,٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، وتراجع العجز الكلي من ١٦,٥٪ من الناتج المحلي في ٢٠١٣/ ٢٠١٤ إلى ٦,١٪ من الناتج المحلي فى العام المالي الماضي، وسجلنا فوائض أولية تتراوح بين ١,٣٪ و٢٪ من الناتج المحلي خلال الخمس سنوات الماضية مقارنة بعجز أولي ٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٣/ ٢٠١٤، على نحو يؤكد أن مسار الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذى انتهجته مصر خلال الأعوام الماضية؛ أسهم فى إرساء دعائم الانضباط المالي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى.

من جانبه استعرض نكوبي مثولي وزير المالية والتنمية الاقتصادية بجمهورية زيمبابوي، تجربة الإصلاح المالي ومنظومة المعاشات والتطور الملحوظ الذي شهده قطاع الزراعة وإنتاج القمح، مشيرًا إلى تطلع بلاده للاستفادة من التجربة المصرية في التأمين الصحي الشامل، من خلال إرسال وفد للتعرف على الإصلاحات الجوهرية التي اتخذتها الحكومة للارتقاء بالمنظومة الصحية.

حضر اللقاء كل من الدكتور إيهاب أبو عيش نائب وزير المالية لشئون الخزانة، والسفير الدكتور حسام حسين مستشار الوزير للعلاقات الخارجية، ومي فريد معاون وزير المالية للعدالة الاقتصادية، ومحمد إبراهيم معاون الوزير للسياسات والشئون الاقتصادية، وسلوى الموافى سفيرة مصر لدى جمهورية زيمبابوي.

د.محمد معيط

الحكومة ترد علي شائعة استيراد شحنات لحوم مصابة بجنون الأبقار وطرحها بالأسواق .. وتؤكد : جميع اللحوم المستوردة سليمة

تداولت بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي أنباء تزعم استيراد شحنات لحوم مصابة بجنون الأبقار وطرحها بالأسواق، وردا علي ذلك قام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بالتواصل مع الهيئة القومية لسلامة الغذاء، والتي نفت تلك الأنباء، مُؤكدة أنه لا صحة لاستيراد أو وصول أي شحنات لحوم مصابة بجنون الأبقار للموانئ المصرية وطرحها بالأسواق، مُشددةً على أن جميع اللحوم المستوردة من الخارج والمتداولة بالأسواق سليمة وآمنة ، وخالية من أية أمراض وبائية، حيث تخضع جميعها سواء (المجمدة أو المبردة أو الحية) للفحص والرقابة من قبل الهيئة، بالتنسيق مع الهيئة العامة للخدمات البيطرية، من خلال سحب عينات منها وتحليلها بالمعامل المعتمدة للتأكد من سلامتها، مع رفض الشحنة بالكامل حال رصد أي عينة تحوي أمراض وبائية أو غير مطابقة للاشتراطات الفنية الصادرة من هيئة سلامة الغذاء.

وأوضحت الهيئة أيضا أن اللحوم تخضع بكافة أنواعها والحيوانات الحية المستوردة أيضاً للفحص الدقيق أثناء فترة الحجر، ويتم ذبحها في مجازر معتمدة، وتحت مراقبة الهيئة العامة للخدمات البيطرية في بلد المنشأ.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

مجلس الوزراء يقر حزمة اجتماعية بقيمة ١٥٠ مليار جنيه سنويًا تنفيذًا لتوجيها الرئيس السيسي

قال الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، إن الجانب الأكبر من اجتماع المجلس الأربعاء الماضي، كان مخصصا لعرض مشروعات القوانين والقرارات التي من شأنها تفعيل حزمة الحماية الاجتماعية التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، الأسبوع المنقضي، أثناء زيارته لمحافظة المنيا لتفقد عدد من المشروعات التنموية بالمحافظة.

وأوضح رئيس الوزراء، خلال مؤتمر صحفي بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، أن المجلس ناقش بالتفصيل جميع القوانين التي سيتم من خلالها تفعيل تلك الحزمة الكبيرة فيما يخص تعديل وزيادة المرتبات والعلاوات، لتبدأ اعتبارا من أول أبريل المقبل.

الحصاد

جريدة اسبوعية متنوعة

تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم

المدير العام
اللواء/ ناصر شمس

نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين

رئيس التحرير
حسن عبدالستار

المدير العام التنفيذى
أحمد خالد

الاخراج الفني
هيثم السيد

الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
محمد علاء
وائل خطاب
سلوى ابراهيم

العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين

المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

تعديلات جديدة علي قانون الجنسية المصرية تتيح منحها مقابل ٢٥٠ ألف دولار

الجريدة الرسمية تنشر قرار الحكومة بتسهيلات تتيح للأجانب الحصول على الجنسية المصرية مقابل ودائع دولاري أو استثمارات عقارية أو تجارية

تعديلات جديدة أصدرتها الحكومة المصرية على قانون الجنسية المصرية ، الذي يتيح للأجانب الحصول على الجنسية المصرية مقابل ودائع دولاري أو استثمارات عقارية أو تجارية، حيث أصدر رئيس الوزراء مصطفى مدبولي قرارًا بتعديل الشروط والإجراءات المالية لمنح الجنسية المصرية للمستثمرين الأجانب.

وأجاز رئيس الوزراء منح الجنسية المصرية مقابل ٢٥٠ ألف دولار لا ترد، أو يتم تقسيطها لمدة عام، أو شراء عقار بمصر قيمته ٣٠٠ ألف دولار، وفق ما نشرته الجريدة الرسمية وصحف محلية، جاء القرار كتعديلات على القانون الذي يتيح للأجانب الحصول على الجنسية المصرية مقابل ودائع دولارية أو استثمارات عقارية أو تجارية.

وكانت مصر أصدرت في ٢٠١٩ قانونًا يتيح منح الجنسية المصرية للأجانب مقابل شراء عقار أو الاستثمار أو إيداع مبلغ قابل للاسترداد أو وديعة غير مستردة، وكانت الوديعة غير المستردة البالغة ٢٥٠ ألف دولار، هي أقل مبلغ يمكن دفعه مقابل الحصول على الجنسية المصرية، وسمحت التعديلات الجديدة بتقسيط هذا المبلغ لمدة سنة.

ونشرت الجريدة الرسمية في مصر الأربعاء الماضي قرارًا جديدًا للدكتور مصطفى مدبولي، برقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الجنسية المصرية، جاء فيه: يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وحدة فحص طلبات التجنس منح الجنسية المصرية لطالب التجنس متى توافرت في شأنه إحدى الحالات الآتية:

- شراء عقار مملوك للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بمبلغ لا يقل عن ثلاثمائة ألف دولار أمريكي، يحول من الخارج وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي أو أن يكون المبلغ دخل جمهورية مصر العربية من خلال أحد المنافذ الجمركية وتم إثباته جمركيًا.

ونص عدد الجريدة الرسمية علي أنه يجوز تقسيط المبالغ المنصوص عليها في البندين الأول والرابع خلال مدة لا تجاوز سنة وفي هذه الحالة لا يتم منح الجنسية إلا بعد سداد المبالغ المقررة كاملة ويمنح طالب التجنس خلال مدة التقسيط إقامة مؤقتة بالبلاد لغير السياحة، وحال تعثره عن سداد تلك المبالغ أو تراجعه عن طلبه يتم رد ما سبق له سداده من مبالغ بالجنيه المصري بسعر الصرف المعلن من البنك المركزي في تاريخ الاسترداد، وبما لا يتجاوز السعر في تاريخ السداد وبدون فوائد.

مزايا

وبهذه التعديلات علي البند ٤ من قانون الجنسية المصرية ، يجوز الحصول على الجنسية المصرية لكل شخص قام بشراء عقار مملوك للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بمبلغ لا يقل عن ثلاثمائة ألف دولار أمريكي، يحول من الخارج وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي أو بإيداع المبلغ نقدا مباشرة في الحساب المخصص لذلك بالبنك المركزي شريطة أن يكون قد دخل جمهورية مصر العربية من خلال أحد المنافذ الجمركية وتم إثباته جمركيًا، وذلك كوديعة يتم استردادها بعد مرور ثلاث سنوات بالجنيه المصري بسعر الصرف المعلن وقت الاسترداد، وبدون فوائد.

- إيداع مبلغ مائتين وخمسين ألف دولار أمريكي كإيرادات مباشرة بالعملة الأجنبية تؤول إلى الخزانة العامة للدولة ولا يُرد، بموجب تحويل بنكي من الخارج وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي أو بإيداع المبلغ نقدا مباشرة في الحساب المخصص لذلك بالبنك المركزي شريطة أن يكون قد دخل جمهورية مصر العربية من خلال أحد المنافذ الجمركية وتم إثباته جمركيا.

المبالغ المنصوص عليها في البندين الأول والرابع خلال مدة لا تجاوز سنة وفي هذه الحالة لا يتم منح الجنسية إلا بعد سداد المبالغ المقررة كاملة ويمنح طالب التجنس خلال مدة التقسيط إقامة مؤقتة بالبلاد لغير السياحة، وحال تعثره عن سداد تلك المبالغ أو تراجعه عن طلبه يتم رد ما سبق له سداده من مبالغ بالجنيه المصري بسعر الصرف المعلن من البنك المركزي في تاريخ الاسترداد، وبما لا يتجاوز السعر في تاريخ السداد وبدون فوائد.

مزايا

وبهذه التعديلات علي البند ٤ من قانون الجنسية المصرية ، يجوز الحصول على الجنسية المصرية لكل شخص قام بشراء عقار مملوك للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بمبلغ لا يقل عن ثلاثمائة ألف دولار أمريكي، يحول من الخارج وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي أو أن يكون المبلغ دخل جمهورية مصر العربية من خلال أحد المنافذ الجمركية وتم إثباته جمركيًا، ويصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية قرارا بتحديد المباني والأراضي المتاحة للبيع.

كما يمكن الحصول على الجنسية المصرية عن طريق إنشاء أو المشاركة في مشروع استثماري بمبلغ لا يقل عن ثلاثمائة وخمسين ألف دولار أمريكي، طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار المشار إليه، مع إيداع مبلغ مائة ألف دولار أمريكي كإيرادات مباشرة بالعملة الأجنبية تؤول إلى الخزانة العامة للدولة ولا يُرد، بموجب تحويل بنكي من الخارج وفقا للقواعد المعمول بها في البنك المركزي أو أن تكون المبالغ قد دخلت إلى جمهورية مصر العربية من خلال أحد المنافذ الجمركية وتم إثباتها جمركيًا.

تعديلات سابقة

في عام ٢٠١٩ ، وافقت لجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس النواب ، على تعديلات قانونية تسمح بمنح الجنسية للأجانب مقابل الاستثمار، وذلك قبيل عرضها على الجلسة العامة للبرلمان لمناقشتها، والتصويت عليها .

وفي تصريحات وقتها ، قال رئيس اللجنة ، كمال عامر، إن المادة الثانية من مشروع القانون حددت شروط منح الجنسية.

ونصت هذه المادة علي سلطة رئيس مجلس الوزراء منح الجنسية لكل أجنبي اشترى عقارا مملوكا للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، أو أنشأ مشروعا استثماريا، وفقا لأحكام قانون الاستثمار أو أودع مبلغا ماليا بالعملة الأجنبية، وذلك علي النحو الذي يصدر بتنظيمه قرار من رئيس مجلس الوزراء.

وأضاف أن مشروع القانون نص في مادته الثالثة على تأسيس وحدة بمجلس الوزراء تفحص طلبات التجنس المقدمة، على أن يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارات الخارجية والداخلية والاستثمار والتعاون الدولي والجهات الأمنية المعنية.

وتنص المادة علي تقديم طلب التجنس في مقر الوحدة أو علي موقعها الإلكتروني، بعد سداد مبلغ ١٠ آلاف دولار أو ما يعادلها بالجنيه المصري كرسوم، وتفحص الوحدة الطلب في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه، مع مراعاة اعتبارات الأمن القومي.

وفي حالة الموافقة المبدئية علي طلب رئيس مجلس الوزراء يُمنح طالب التجنس الإقامة المؤقتة في مصر لمدة ٦ أشهر لاستكمال الإجراءات والبيانات المطلوبة.

وأشار عامر إلي أن المادة الرابعة تقضي بإلغاء المادة ١٠ المتعلقة بتعريف الأجانب ذات الإقامة بوديعة، أما المادة الخامسة والأخيرة متعلقة بالإصدار.

وكان البرلمان المصري وافق، في يوليو من نفس العام ، على تعديلات قانونية تسمح بمنح الجنسية للأجانب، الذين يقومون بإيداع وديعة نقدية بقيمة سبعة ملايين جنيه (٣٩٢ ألف دولار) على الأقل تؤول إلى خزانة الدولة بعد ٥ سنوات.

واعتبر خبراء أن ذلك يأتي في إطار سعي مصر إلى تعزيز ماليتها العامة، وجذب الاستثمار الأجنبي الذي ابتعد بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، كما يأتي في إطار سلسلة من الإصلاحات المرتبطة ببرنامج قرض من صندوق النقد الدولي، بقيمة ١٢ مليار دولار، بدأ في أواخر ٢٠١٦.

وفي الربع الأول من العام ٢٠٢١ ذكرت تقارير صحفية أنه يمكن للمستثمرين الأجانب الحصول على الجنسية المصرية مقابل مبلغ ٢,٩ مليون دولار (٤٦,٤ مليون جنيه مصري وقتها).

وأوضحت أن الهيئة العامة للاستثمار سهلت الحصول على الجنسية المصرية عبر إنشاء مكتب استقبال طالبي الحصول على الجنسية المصرية التابع لمجلس الوزراء كي يتثنى للراغبين سهولة التواصل وتقديم طلباتهم، تيسيرا على المستثمرين.

وسنت الدولة قانون منح الجنسية المصرية للأجانب بالاستثمار، "ليكون طريقا جديدا يمهد للمستثمرين آلية تعظيم استثماراتهم وأنشطتهم في مصر، لما تتمع به الدولة المصرية من قوة على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية».

التعديلات تتيح تقسيط المقابل لمنح الجنسية لمدة عام أو شراء عقار بمصر قيمته 300 ألف دولار

أحمد ابراهيم

مجلس الوزراء ينفي استقطاع جزء من تحويلات المصريين في الخارج

تداولت بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، أنباء بشأن اعتزام الحكومة استقطاع جزء من تحويلات المصريين في الخارج.

وتواصل المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، والتي نفت تلك الأنباء جملة وتفصيلا، حيث أكدت أنه لا صحة لاعتزام الحكومة استقطاع جزء من تحويلات المصريين في الخارج، وأنه لا توجد أي نية أو دراسة لاستقطاع جزء من رواتب المصريين بالخارج أو حساباتهم الشخصية.

وأشارت إلى اهتمام الدولة برعاية كافة شئون المصريين بالخارج، وتلبية احتياجاتهم، مع تحفيزهم على توجيه استثماراتهم إلى مصر، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المطروحة، دون تدخل الحكومة في رواتبهم أو حساباتهم الشخصية، مناشدة المواطنين، بعدم الانسياق وراء مثل تلك الأخبار المغلوطة، مع استقاء المعلومات من مصادرها الموثوقة.

وزارة السياحة تطلق حملة ترويجية جديدة لمصر

أطلقت وزارة السياحة والآثار، ممثلة في الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، الحملة الترويجية الجديدة لمصر في الأسواق الرئيسية التي تستهدفها الوزارة تحت عنوان «Your Expectations are History».

ويأتي ذلك في ضوء الاستراتيجية الإعلامية الجديدة للترويج السياحي لمصر، والتي تم إعدادها خلال عام ٢٠٢١، والتي تهدف لإبراز الصورة الذهنية للمقصد السياحي المصري بصورة عصرية شابة وملبية بالنشاط والحيوية.

من جانبه، أوضح عمرو القاضي الرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، أن هذه الحملة الترويجية المتكاملة تستهدف الأسواق السياحية الرئيسية لمصر، مثل ألمانيا وإنجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة ودول الخليج العربي وروسيا، وبولندا والتشيك وفرنسا وإسبانيا.

وتخاطب الحملة جميع فئات السائحين من الأسواق الرئيسة والأسواق جديدة، وستعمل على إبراز التنوع والثراء في المنتجات السياحية المصرية التي تتميز بها مصر، والتي تناسب جميع الأذواق والفئات من السائحين وإظهار أن مصر مقصد سياحي متكامل، حسبما ذكر «القاضي».

وصرح «القاضي»، بأن الفيلم الترويجي للحملة يلقي الضوء على التنوع الذي يتمتع به المقصد السياحي المصري، لافتا إلى أن الشعار المستخدم في هذا الفيلم هو "Your Expectations are History"، وهو يعني دعوة للسائحين للاستمتاع بكل المقومات السياحية.

وزير الزراعة يبحث فتح اسواق الهند أمام المنتجات المصرية واستنباط أصناف جديدة من البذور

بحث وزير الزراعة، السيد القصير، مع السفير الهندي بالقاهرة، أجيت جوبتيه، سبل تعزيز التعاون الزراعي بين مصر والهند، خاصة في مجالات في استنباط الأصناف عالية الجودة، والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى التصدير إلى الهند والتجارة البينية بين البلدين.

وقال القصير، في بيان ، إن مصر تتطلع إلى الارتقاء بمستوى التبادل التجاري الذي يتناسب مع عمق العلاقات المصرية الهندية، وطموحات القيادة السياسية في البلدين، مشيرا إلى أن مجالات التعاون من الممكن أن تشمل البحث العلمي الزراعي واستنباط الأصناف الجديدة من التقاوى والبذور، وخاصة في مجال الخضر، كذلك الأمصال واللقاحات البيطرية، والتدريب وبناء القدرات والثروة الحيوانية والسمكية، وتحديث نظم الري، وشتلات القصب.

وأشار الوزير، إلى إمكانية فتح الأسواق الهندية أمام الرمان والزيتون والعنب والتمور المصرية، مؤكدا أن الصادرات الزراعية المصرية حاليا تتمتع بسمعة طيبة في الأسواق العالمية، وعليها طلب متزايد، حيث أصبح لدى مصر منظومة متطورة للحجر الزراعي وتطبق الإجراءات العالمية للصحة النباتية.

وأكد أن مصر تسعى لتحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها من خلال التوسع في استصلاح الأراضي بإعادة استخدام المياه للتغلب على ندرتها، حيث تعتبر مصر من أكفأ الدول في ذلك، وقامت بإنشاء ثلاثة محطات عملاقة لمعالجة مياه الصرف الزراعي، بالإضافة إلى التوسع الرأسي من خلال استنباط أصناف جديدة عالية الجودة والإنتاجية.

ووجه وزير الزراعة، الدعوة إلى الشركات الهندية الكبرى العاملة في مجال إنتاج التقاوى إلى الاستثمار في مصر، مؤكدا أننا دولة مستقرة والاستثمار فيها واعد ومربح وآمن.

من ناحيته، قال السفير الهندي، إن الهند تعتبر من الدول الأعلى عالميا في إنتاجية القمح والخضروات والفاكهة، والأسماك، وتقوم بتصدير كميات كبيرة من هذه المنتجات.

وفيما يتعلق بنبات الدخن؛ وإمكانية خلطها بالقمح بنسب معينة تتناسب مع طبيعة الذوق الخاص بكل شعب، أشار "جوبتيه"، إلى أن الشعب الهندي يستهلك الدخن بشكل أساسي في الغذاء اليومي له، كما تحدث عن الصناعات المختلفة التي يقوم بها الجانب الهندي من محصول الدخن والتي تعد ذات قيمة غذائية عالية، وأن زراعة هذا المحصول ممكنة في المناطق الهامشية ولا تستهلك كميات مياه كبيرة.

ويشار إلى أن حبوب الدخن هي حبوب ذات شكل دائري وذات حجم صغير، وهي تعتبر من الحبوب التى تنمو في المناطق ذات المناخ الجاف؛ مثل قارة أفريقيا وقارة آسيا.

شيماء مرسي

اقتصاديون يضعون استراتيجية متكاملة للاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الأفريقية في دعم الصادرات المصرية

رئيس الوزراء يتابع خطوات إعداد برنامج رد الأعباء التصديرية للعام المالي المقبل .. ويؤكد : مساندة رئاسية لهذا القطاع المهم

تضع الدولة المصرية علي رأس أولوياتها اتخاذ كافة الإجراءات ، التي من شأنها دعم ملف الصادرات في مختلف القطاعات ، وفي هذا الإطار تتوالي التوجيهات الرئاسية بدعم هذا الملف والدفع به غلي قمة اهتمامات مختلف الوزارات والقطاعات الإنتاجية.

ومؤخرا عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا، لمتابعة خطوات إعداد برنامج رد الأعباء التصديرية للعام المالي المقبل، وذلك بحضور الدكتور محمد معيط، وزير المالية، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، وأحمد كجوك، نائب وزير المالية للسياسات المالية، والدكتورة أماني الوصال، المدير التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات، والدكتور حسام عثمان، مستشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للإبداع التكنولوجي وصناعة الإلكترونيات والتدريب، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية.

وأكد رئيس الوزراء فى مستهل الاجتماع، على ما يحظى به ملف الصادرات من اهتمام كبير من جانب الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وتوجيهاته المستمرة بالعمل على تقديم المزيد من المساندة لهذا القطاع المهم، وذلك بالنظر لدوره المحوري في استمرار دفع عجلة الإنتاج، وتحقيق المستهدفات من قطاع الصناعة، من خلال العمل على توطين العديد من الصناعات محليا، وهو ما ينعكس بشكل كبير على قدرة المنتجات المصرية على المنافسة والنفاذ إلى العديد من الأسواق العالمية.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية، من شأنه أن يسهم فى نمو معدلات الصادرات المصرية، إلى جانب دوره فى تمكين المصدرين من الوفاء بالتزاماتهم، وهو ما سيكون له الأثر الإيجابي على تعظيم القدرات الإنتاجية للدولة فى مختلف القطاعات، وكذا توسيع القاعدة التصديرية.

وأكد رئيس الوزراء أهمية التوافق مع مختلف المجالس التصديرية للوصول إلى برنامج متكامل لرد الأعباء التصديرية، بحيث يتم الإعلان عنه قريبا، على أن يبدأ تطبيقه من العام المالي المقبل.

وأوضح الدكتور مصطفى مدبولي أنه عقب التوافق مع المجالس التصديرية على هذا البرنامج المتكامل، سيتم التنسيق مع وزير المالية بشأن تدبير الموارد المالية المطلوبة لتطبيق هذا البرنامج.

وصرح السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، بأنه تمت الإشارة خلال الاجتماع إلى أنه سيتم تقديم عرض شامل عن البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية خلال الأيام القليلة القادمة، لافتا إلى توجيه رئيس الوزراء فى هذا الصدد بأهمية وجود منظومة رقمية لبرنامج لرد الأعباء التصديرية، وأن يكون هناك تقييم دوري ومستمر لمختلف الإجراءات والخطوات الخاصة بهذا البرنامج، وذلك دعما لقطاع التصدير، بهدف الوصول إلى المستهدفات من تطبيقه.

مستهدفاتورغم الأحداث الاقتصادية العالمية وتضرر حركة سلاسل التوريد والامداد العالمية، فإن الحكومة تعمل على دعم القطاعات الإنتاجية التصديرية خلال العام الجاري لتصل بنسبة الزيادة فيها إلي ٢٠ ٪ وفي سبيل ذلك وضعت مستهدفات ١٥ إلى ٢٠ ٪ نموا في الصادرات الإنتاجية بنهاية العام، وذلك في القطاعات الرئيسية الخمسة «مواد البناء، الكيماويات، الهندسية، والحاصلات الزراعية والصناعات الغذائية»، وذلك التنسيق مع المجالس التصديرية، وكذلك قطاعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والطباعة والتغليف

وسجلت الصادرات المصرية الصناعية والسلعية غير البترولية ارتفاعا كبيرا في عام ٢٠٢٢ لتسجل ٣٥,٢ مليار دولار مقارنة بـ ٣٢ مليار دولار في ٢٠٢١ بزيادة بلغت نسبتها ١٢٪ تقريبًا بحسب أحدث تقارير الرقابة على الصادرات والواردات، في حين تستهدف وزارة التجارة ٤٢,٢ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٣ بنمو ٢٠ ٪ عن الأرقام المحققة في ٢٠٢٢

وعملت الحكومة على دعم الصادرات المصرية السلعية، عبر صرف قرابة ٤٢ مليار جنيه للشركات التصديرية في عدة مبادرات لرد أعباء التصدير، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على تنافسية المنتجات المصرية بمختلف الأسواق الخارجية.

وتستهدف الحكومة زيادة الصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا، خلال الفترة المقبلة، والتي تعتبر أحد المصادر الأساسية للعملة الصعبة.

وقال وزير التجارة والصناعة أحمد سمير، إن الحكومة ستعمل على الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الأفريقية في زيادة صادرات مصر لأسواق القارة والوصول بها إلى ١٥ مليار دولار خلال السنوات المقبلة.

أسواق إقليمية ودوليةوفي إطار جهودها لزيادة حجم الصادرات المصرية ، تقوم الحكومة بالعمل على تنفيذ خطتين الأولى تستهدف الأسواق الأفريقية والثانية تستهدف كل الأسواق الدولية، وتستهدف خطة أفريقيا التوسع فى تدشين المراكز اللوجستية بالقارة، وذلك لتوفير البضائع فى قطاعات تمتلك مصر فيها ميزة نسبية.

ونجحت مصر فى إنشاء ٦ مراكز لوجيستية فى (كينيا - المغرب - موريشيوس - نيجيريا - وزامبيا و الجزائر) من إجمالى ١٢ مركزا لوجستيا مستهدفا حيث يجرى حاليا تحديد الأماكن الـ٦ الباقية.

وبحسب تقرير لوزارة الصناعة تتطلع الدول الأفريقية إلى المنتجات المصرية خاصة فى قطاع مثل الصناعات الهندسية والمستلزمات الطبية والبتروكيماويات والغزل بعدما تم تدشين منتجات معينة بالقطاع الهندسي للسوق الأفريقية.

ومن ضمن محاور خطة زيادة الصادرات لأفريقيا العمل على التفعيل الأمثل لاتفاقات التجارة التى تجمع مصر بالدول الأفريقية ومنها اتفاقية الكوميسا لتسهيل وصول المنتجات المصرية لتلك الأسواق دون عوائق.

وترتكز الرؤية المصرية على ٣ محاور أساسية المحور الأول يشمل: العمل على تدريب المصدرين عبر أفضل الوسائل المتاحة استغلال إمكانيات الهيئات الحكومية العاملة على ملف التصدير، ويرتكز المحور الثانى على التعريف باحتياجات كل سوق تصديرية، ويشمل المحور الثالث التركيز على الوصول للأسواق التى يمكن أن يكون للمنتجات المصرية فيها ميزة نسبية.

تنمية الصادرات هيثم طلحة عضو شعبة المصدرين، يؤكد أن الدولة حريصة على تنمية الصادرات إلى كافة الأسواق الدولية، وخصوصا الأسواق الأفريقية، وذلك عبر برامج دعم الصادرات السلعية، مشيرًا إلى أن البعثات التجارية الخارجية والمعارض الدولية تساهم بصورة مباشرة في مساعدة الشركات على التصدير والدخول بالمنتجات الوطنية إلى كافة الأسواق.

وأشار، إلى وجود مساعي لفتح أسواق تصديرية جديدة خاصة في أفريقيا، من أجل دعم خطط الدولة للنهوض بالصادرات وتحقيق مستهدف الوصول بالصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار خلال السنوات القادمة.. وأوضح «طلحة» أن مصر لديها إمكانيات وقدرات صناعية كبيرة في الصناعات المتكاملة، ومنتجات حلول الطاقة، والخدمات الهندسية، وهذه المنتجات عليها طلب كبير في الأسواق الأفريقية النامية، لذلك يجب التركيز في البعثات التجارية الخارجية على هذه القطاعات والتي نمتلك فيها ميزات نسبية كبيرة تؤهلنا للمنافسة خارجيا.

وأشار هيثم طلحة، أنه من الضروري الآن العمل على خطة لخفض تكلفة الإنتاج الأمر الذي يمنح فرصة أكبر للتواجد بالمنتجات الوطنية في أسواق جديدة في ظل جودة مميزة للصادرات المصرية، مشيرا إلى أن المرحلة الحالية تطلب التركيز على الإنتاج الوطني والحد من الاستيراد خاصة مع الارتفاع الكبير في سعر العملة الأجنبية.

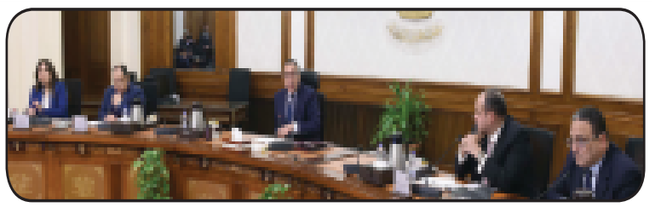

توقعات بدور كبير للقطاعات الهندسية والكيماوية والمستحضرات والطباعة والبناء والحاصلات الزراعية في نمو صادرات مصر 2023 .. ولأول مرة : الصادرات الصناعية تستهدف أكثر من 42 مليار دولار بنهاية العام

محمد محيي الدين

تأثيث عدد من الوحدات السكنية البديلة لمستحقيها من سكان جزيرة الوراق بالمجان

أعلن المهندس أسامة شوقي رئيس جهاز تنمية الوراق الجديدة، عن تأثيث عدد من الوحدات السكنية البديلة بالمجان بمدينة حدائق أكتوبر، لمستحقيها من أهالي جزيرة الوراق.

وأشار «شوقي»، إلى أن عدد الوحدات التي تم تأثيثها بالمجان لأهالي جزيرة الوراق بلغ حوالي ١٢٣ وحدة سكنية، حيث أن هذا يأتي في إطار تنفيذ توجيهات القيادة السياسية، بإشراك وزارة التضامن في جانب تأثيث السكن البديل لأهالي الجزيرة.

وذكر رئيس جهاز تنمية الوراق الجديدة، أن الأثاث والأجهزة التي تم تسليمهما للأهالي تضم أجهزة كهربائية (شاشات عرض- غسالات- سخانات- بوتاجازات- ثلاجات)، وغير ذلك من الأجهزة الكهربائية المختلفة اللازمة للمعيشة، بجانب تسليم أثاث به غرف نوم كاملة، وغرف أطفال، وانتريهات، لضمان توفير البديل الرضائي المناسب لأهالي جزيرة الوراق الذين اختاروا محور الوحدات السكنية البديلة.

وأشار «شوقي»، إلى أنه سبق إجراء حوالي ٢٦ قرعة علنية لأهالي جزيرة الوراق الذين اختاروا محور الوحدات السكنية البديلة بمناطق أكتوبر الجديدة وحدائق أكتوبر ومنطقة مطار إمبابة والعبور، وتم تسليم المستحقين خطابات التخصيص، موضحًا بها أرقام العمارات وأرقام الوحدات والمنطقة.

البريد المصري يعلن عن الفائز الرابع بجائزة المليون جنيه

نظمت الهيئة القومية للبريد، حفل السحب الرابع على جائزة «المليون جنيه» لعملاء حسابات التوفير، وقد تم إجراء السحب بمبنى البريد بالقرية الذكية بحضور الدكتور شريف فاروق رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد.

وأعلن «فاروق»، عن فوز السيدة/ هدى المكاوي أحمد أحمد زهران، صاحبة حساب توفير لدى الهيئة القومية للبريد/ فرع زفتى الفرعي بمحافظة الغربية.

وصرح رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، بأن جوائز حسابات التوفير «ربع السنوية» التي يقدمها البريد المصري تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتشجيع العملاء على الادخار واستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني في المعاملات المالية المختلفة.

وأشار إلى أنها تعكس حرص واهتمام البريد المصري على تقديم جوائز تحفيزية للعملاء تقديرًا لولائهم الدائم وثقتهم في الخدمات المصرفية المتعددة والمتميزة التي يقدمها البريد المصري، وتشجيعًا للعملاء الحاليين على زيادة أرصدة حساباتهم واستخدام القنوات الرقمية للبريد، إلى جانب تشجيع المواطنين من غير العملاء على فتح حسابات توفير جديدة لدى أي من مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.

اختيار أمين عام «الغرف العربية» عضوا في «الاتحاد العالمي»

اختار الاتحاد العالمي للغرف «WCF» التابع لغرفة التجارة الدولية (ICC)، الذي يمثل أكثر من ١٤٠٠ غرفة من جميع أنحاء العالم، أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، للانضمام إلى مجلسه العام لمدة ثلاث سنوات، وذلك من خلال الانتخابات التي جرت مؤخرًا.

ويضم مجلس الاتحاد العام ٢٠ عضوًا منتخبين، جرى تعيين ١٥ عضوا من قبل رئيس WC، بالتنسيق مع الأمين العام لغرفة التجارة الدولية ICC واللجنة التنفيذية WCF، لضمان وجود مجلس عام متوازن، مما يضمن تنوع الأعضاء من حيث الجنس والجغرافيا، استنادًا إلى انتماء العضو المعين والمنتخب إلى الاقتصاد المتطور والنامي، وحجم الغرفة ونوع الغرفة.

وضم المجلس الجديد تسعة ممثلين من الأمريكتين، وثلاثة عشر ممثلا من منطقة أفريقيا والشرق الأوسط، وتسعة ممثلين من آسيا والمحيط الهادئ، و١٢ ممثلا من أوروبا، كما ضم ثلاث عشرة امرأة ما يجعل المجلس الأكثر تنوعا بين الجنسين في تاريخ WCF .

وقال رئيس WCF نيكولاس أوريبي: «فخورون بمستوى الحماس والدعم من جانب أعضائنا الذين أظهروا اهتماما بخدمة المجلس العام ل WCF التابع لغرفة التجارة الدولية ICC، حيث نجحنا من خلال المجلس الجديد الجمع بين واحد من أكثر المجالس تنوعا وشمولية في تاريخنا الطويل».

«تنمية المشروعات»: ضخ ٧,١ مليار جنيه للقطاعات التنموية

أعلن جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، أن الأنشطة التنموية التي نفذها خلال ٢٠٢٢، ضخ خلالها نحو ٧,١ مليار جنيه لمختلف القطاعات التنموية، منها ٦,٨ مليارات جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، و٣١٨ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات لتطوير البنية الأساسية والتنمية مما أتاح ٢ مليون يومية تشغيل.

وذكر الجهاز، في تقرير له، أن ذلك يأتي تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية بالاهتمام بمشروعات الشباب وتوفير فرص عمل لائقة ومستمرة للمواطنين من خلال قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وحصل شباب محافظات الصعيد على نسبة تزيد على ٥٠٪ من إجمالي التمويل الموجه لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك مراعاة لمستهدفات الدولة في هذا الإطار، حسبما ذكر التقرير.

كما تم إصدار حوالي ٨ آلاف رخصة دائمة ومؤقتة لتوفيق أوضاع المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي، فضلا عن إصدار ما يزيد على ٣٠ ألف شهادة تصنيف وما يقرب من ٣٠ ألف شهادة مزايا للمشروعات الصغيرة لتستفيد من التيسيرات التي يقدمها القانون.

وزير الصحة المصري يصدر قراراً بتشكيل لجنة لدراسة تحسين أحوال الأطباء

أصدر خالد عبدالغفار وزير الصحة والسكان المصري، قرارصا بتشكيل لجنة برئاسته، لدراسة تحسين أحوال الأطباء، على أن ترفع توصياتها لدولة رئيس مجلس الوزراء، خلال ٣ أشهر من تاريخ تشكيلها .

وتتولى اللجنة المشار إليها، وضع تصور للمعوقات التي تواجه عمل الأطباء، كما تضع تصورا للحلول الممكنة والمناسبة لمواجهة ذلك، وفقا لبيان صحفي.

وتضم اللجنة في تشكيلها، حاتم الجبلي وزير الصحة والسكان الأسبق، وحسين خالد وزير التعليم العالي الأسبق ورئيس لجنة القطاع الطبي بالمجلس الأعلى للجامعات، وأشرف حاتم وزير الصحة الأسبق ورئيس لجنة الصحة بمجلس النواب، وأحد أعضاء لجنة الصحة بمجلس النواب، ومحمد لطيف المدير التنفيذي للمجلس الصحي المصري.

كما تضم اللجنة، حسين خيري نقيب الأطباء، وأحد أعضاء مجلس نقابة الأطباء يرشحه مجلس النقابة، والمستشار القانوني لوزير الصحة، وممثل عن وزارة العدل، وممثل عن وزارة المالية، ورئيس قطاع التدريب بوزارة الصحة، والمتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، متحدثًا باسم اللجنة، وإثنين من شباب الأطباء يرشحهم مجلس النقابة.

عبدالناصر قطب- يكتب:
email: nasserkotb2006@yahoo.com

بين الانتصار علي الإرهاب و مسيرة التنمية .. المعركة مستمرة

الرئيس السيسي يؤكد في « يوم الشهيد » أن سيناء تحتفل قريبا بنهاية الإرهاب تزامنا مع خطة شاملة للتنمية والتعمير بدأت منذ سنوات علي أرض الفيروز

خلال احتفال مصر بيوم الشهيد ، جدد الرئيس عبدالفتاح السيسي التأكيد على أن مصر نجحت في هزيمة الإرهاب، وأكد أن سيناء تحتفل قريبا بنهاية الإرهاب تزامنا مع خطة شاملة للتنمية والتعمير بدأت منذ سنوات، حتى في ظل التهديدات الإرهابية، حيث تم إنشاء الأنفاق الخمسة وازدواج نفق الشهيد أحمد حمدي لتبقى سيناء مرتبطة بالوادي والدلتا وينتهى الفصل الذى ظل قرونا ، كما تبقى سيناء شاهدة على إرادة المصريين السياسية والأمنية لهزيمة أكثر التنظيمات تطرفا وإرهابا، والانطلاق إلى تنمية شاملة لأرض الفيروز ، ولكل المصريين.

بعد عشر سنوات أصبح الإرهاب من الماضي، ويستعد المصريون للاحتفال بزوال خطره ، لكن وهم يتذكرون ما جرى وحجم التهديد القائم، وقيمة ما تحقق، والتضحيات الهائلة، والثمن الذى أعلن المصريون استعدادهم لدفعه مقابل إنقاذ وطنهم، فى مواجهة تهديدات إرهابية بحرق البلد، قدم المصريون بكامل اختيارهم ثمن هذا الاختيار، وهذا الثمن لم يكن سهلا ولا بسيطا، فقد قدم المصريون أغلى ما لديهم، دماء أبنائهم، فى مواجهة إرهاب استهدف حياتهم وبيوتهم وأرزاقهم، كان أبطال الجيش والشرطة يواجهون عدوا غير تقليدي، يحمل الكراهية والحقد مع المتفجرات والبنادق والأسلحة الثقيلة، يهاجم القوات، ويفجر ويحرق الكنائس، ويقتل المصلين فى المساجد.

الرئيس السيسي يحرص دائما على تأكيد الثمن الذى دفعه المصريون، باختيارهم فى مواجهة إرهاب أسود، وحرصهم على ألا يتكرر ما جرى من حولنا تفكيك دول وإسقاط أخرى وإدخالها فى فوضى يصعب العودة منها، الثمن لم يكن المال، حيث تم إنفاق مليار جنيه شهريا لمدة ٩٠ شهرا، وقبلهم ومعهم أرواح أكثر من ٣ آلاف شهيد والآلاف من المصابين الذين أصروا على أن يمنعوا الإرهاب من رفع راياته على أى شبر من مصر.

فى احتفالية يوم الشهيد حرص الرئيس السيسي أيضا على ذكر بعض التفاصيل الخاصة بكيفية تمركز الإرهاب، وسعى التنظيمات للسيطرة على سيناء، وروى الرئيس بعض كواليس مناقشة الوضع الأمنى فى سيناء خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلي عام ٢٠٠٩، مع مدير المخابرات الأسبق اللواء مراد موافى، ورئيس جهاز أمن الدولة الأسبق اللواء حسن عبدالرحمن، قال الرئيس : كنا نرى أنه خلال ٧ سنين اتشكلت بنية أساسية ضخمة فى شمال سيناء عبارة عن مخازن أسلحة وذخيرة ومفرقعات وأيضا بنية بشرية كبيرة للسيطرة.. ويحمل أرشيف مواقع التواصل من ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ أفلاما وعروضا كانهم خارج الدولة، وقتها كانت مشكلة كبيرة فى سيناء، والكتلة اللى اتشكلت قبل ٢٠٠٥ أصبحت تحتاج جهدا وعملا عسكريا كبيرا من الجيش والشرطة، ولم يحدث تدخل من الجيش والشرطة للتعامل مع الوضع هناك، كان فيه ظروف واتفاقيات، والقوات اللى موجودة شرطية محدودة.. وقوات الجيش على خط «أ» فقط.. وظل الموضوع كده.. وظهرت المؤامرة بأبعادها الكاملة فى ٢٠١١.. والناس مشغولة فى الميدان.. كان يتم تخريب تواجد الدولة هناك والقضاء عليه.. أقسام ومديريات وكل ما يتعلق بمصر وإعلان ولاية، وقضاء شرعي على قد تعبيرهم يعنى.. وحاجات من هذا الأمر" .

و فى ٢٠١٢ وما بعدها كان يتم تنظيم مسيرات بمئات السيارات الدفع الرباعي والرايات السوداء وإطلاق النار وفرض السيطرة وكمائن تفتيش، وكان الهدف هو أن يتم انتزاع سيناء وإعلانها ولاية مثلما حدث فى سوريا والعراق ٢٠١٤، وهو ما رآه العالم وإعلان البغدادي خليفة ، وبعد يونيو ٢٠١٣، بدأت التهديدات تتحول إلى حرب من الإرهاب المدعوم، والذى لم يكن إرهابا محليا لكنه جزء من عملية أوسع لإعلان ولاية وخلافة، تكون سيناء جزءا منها، كان الهدف أن تكون سيناء مع ولايات الشام والعراق ثم الغرب فى ليبيا لتبدأ عملية بناء خلافة الإرهاب فى المنطقة، وقال الرئيس سيذكر التاريخ لمصر أنها تصدت وجابهت أخطر فكر متطرف إرهابى لو تمكن من الأرض لحرقها .

المواجهة

في مقابل كل هذه السيناريوهات السوداء ، قررت مصر المواجهة وتم تعديل الكثير من الاتفاقات وإدخال أعداد ضخمة من القوات والآليات والأسلحة، وتم إعلان المواجهة الشاملة للقضاء على الإرهاب بثمن ضخم، وكانت هزيمة الإرهاب فى مصر هي التي منعت مخطط الخلافة الوهمية فى المنطقة.

وتستعد مصر للاحتفال بنهاية الإرهاب، وتعمير سيناء حيث تم إنفاق أكثر من ٦٠٠ مليار جنيه على التنمية، وفى فبراير تحركت الشركات والمعدات للتعمير الشامل، ووسط تحديات الإرهاب تم استصلاح ما يقرب من ٥٠٠ ألف فدان ، ومحطات تنقية وتحلية مياه وتطهير بحيرات وإقامة مجتمعات عمرانية وصناعة وزراعة ومدارس وجامعات، وفي هذا الشأن قال الرئيس عبدالفتاح السيسى «اللى فات كوم واللى جاى كوم تانى، أوعوا تفتكروا إن بعد التضحية اللى قدمها أهالى سيناء إحنا هنقول لهم متشكرين بالكلام ؟.. لا.. بالاهتمام والعمل بأيدى أهالى وأبناء سيناء. وكل المصريين، ويحرص على أهمية أن ينتبه المصريون للثمن المدفوع ولا يسمحوا بعودة ما جرى مرة أخرى.

مصر اختارت المواجهة وقدمت 3 آلاف شهيدا في معركة الدفاع عن هوية الوطن كما أنفقت أكثر من 600 مليار جنيه على التنمية

رسائل رئاسية

رسائل رئاسية حاسمة وقوية وجهها الرئيس عبد الفتاح السيسي ، أثناء الندوة التثقيفية الـ ٣٧ للقوات المسلحة التي نظمتها القوات المسلحة بمناسبة يوم الشهيد، والتي تم خلالها تكريم أسر شهداء ومصابي العمليات من القوات المسلحة، والتي حملت رسالة « الثمن»، وتم استعراض بطولات أسطورية لضباط وصف ضباط وجنود، في مواجهة الإرهاب، الذي دمر دولا من حولنا، لكنه انكسر على صخرة، وأن الثمن غاليا دفعه المصريون.

ثم كانت رسالة التكريم للشهداء والمصابين، التي تضمنت تكريم شهداء مواجهة الإرهاب، ولفتة عظيمة بتكريم اثنين من أبطال نصر أكتوبر العظيم، تأكيدا لكون البطولة في جيش مصر جيلا بعهد جيل، وأن من واجهوا المحتل في سيناء، واجهوا الإرهاب الأسود على نفس الأرض.

تضمن الاحتفال مشاهد تمثيلية توثق الواقع والبطولة، في مشهد «مثلث القيادة»، سرد قصة ثلاثة من أبطال القوات المسلحة (دفعة ٢٠٠٩)، جمعهم القدر في يوم واحد ومشهد واحد يوم التخرج في مثلث القيادة وهم يسلمون العلم لبعضهم البعض.. الرائد الشهيد مصطفى حجاجي مساعد الدفعة ١٠٣ حربية، والرائد الشهيد محمد علي العزب مساعد الدفعة ١٠٤ حربية، والرائد الشهيد عماد الدين أبو رجيلة حامل العلم، وجميعهم استشهدوا في سيناء وسجلت أسماؤهم في سجلات الشرف. وارتفع تصفيق الحضور لأمهات الأبطال الثلاثة على المسرح، وحيا الرئيس عبد الفتاح السيسي وجميع الحضور "وقوفًا" أمهات الشهداء الثلاثة.. وحرص الرئيس على التقاط صورة مع الأمهات الثلاثة كل على حده.

وعقب ذلك، قدم مجموعة من شباب القوات المسلحة عرضًا مسرحيًا بعنوان "بطل الحكاية" جسدوا خلاله شخصيات الشهداء وخوفهم الشديد على أسرهم، وتناول العرض حياة أسر الشهداء بعد استشهاد أقاربهم دفاعا عن الوطن. وطفل حمل صورة لوالده الشهيد، والقصة الثانية، حياة أسرة نوبية وحزنها الشديد على استشهاد "خليل" في جبهة القتال، والقصة الثالثة زوجة أحد الشهداء وهي تحمل طفلها الذي ولد عقب استشهاد والده، وتناولت القصة الرابعة والأخيرة حياة إحدى الأسر بعد وفاة شهيدين في جبهات القتال و وكل قصة رافقتها أغنية تعبر عن ا فرح الأسرة وحزنها في نفس الوقت على فراق الابن والاخ واستشهاده.

وحرص الرئيس في كلمته على تأكيد أن الأمن الذي تشهده مصر حاليًا كان ثمنه دماء وأرواح وتضحيات الشهداء، وأننا لا يجب ان ننسى الثمن الذي دفعه المصريون من دماء أبناءهم، ولن ننسى كل شهيد وكل مصاب قدم جزءً من جسده فداء للوطن، وحتى يصنع لنا الأمان والاستقرار.

وشدد الرئيس عبد الفتاح السيسي على ضرورة الحفاظ على الوطن وألا نسمح بتكرار ما حدث، مؤكدًا أن ما شهدته مصر خلال السنوات العشر الأخيرة، تحقق بفضل من الله تعالى وتضحيات الشهداء من الجيش والشرطة والمصريين جميعًا. ووعد أسر الشهداء بتخصيص يوم للاحتفال معهم في سيناء بـ "يوم الشهيد"، وقال "سترون سيناء بصورة مختلفة عن الصورة المؤلمة التي كانت تظهر عليها بسبب ممارسات الأشرار. ستفخرون بأن أبناء الوطن قدموا أرواحهم من أجل هذا البلد.

أبطال من كل الأجيال

أبطال مصر من أجيال متتالية يحملون عقيدة البطولة، تم تكريمهم في يوم الشهيد ، حيث اجتمع تكريم أبطال أكتوبر ١٩٧٣، الرائد أنور وجدي محمد متولي، من سلاح المدفعية، والجندي سليمان تواضروس أرمانيوس من سلاح المهندسين العسكريين، وكلاهما من مصابي عمليات أكتوبر ١٩٧٣، وأيضا أسر شهداء مواجهة الإرهاب من الضباط وصف الضباط والجنود، اثنان من أهالي سيناء الحبيبة، البطل سمير محمد سليمان والشهيد البطل علي سليمان محمود حسن. وكرّم الرئيس اسم الشهيد البطل عميد أركان حرب محمد محمود محمد عبد المتجلي، وتسلمت التكريم زوجته ووالده وأبناؤه أنهار وهاجر ومحمود، واسم الشهيد البطل عقيد أركان حرب أحمد محمد أحمد جمعة، واسم الشهيد البطل عقيد أركان حرب عاصم محمد عصام الدين عبد الرحمن، ومقدم شهيد – أمير إبراهيم عوض الله عوض الله، والرائد شهيد – أحمد بهجت رزق مناع، ونقيب شهيد– محمد جمال محمد عطية الأكشر، والعريف شهيد معاذ خالد أحمد رشاد، وعريف شهيد - شريف محروس غانم، وجندي شهيد – أحمد سمير الشحات.

وتوسط الرئيس السيسي الصور التذكارية من جميع أسر المكرمين، الذين اصطحبوا أطفال وذوي الشهداء المكرمة أسماؤهم، وأدرا الرئيس حوارا أبويا ووديا مع أسر المكرمين وحمل على كتفه أطفال المكرمين من شهداء الوطن وحرص في كلمته على رواية كيف تغلغل الإرهابيون منذ نهاية التسعينيات واستغلوا الفراغ الأمني، وحاولوا بناء دولتهم، وكيف واصلت القوات المسلحة المواجهة مع الشرطة وأهالي سيناء، حيث تم القضاء على الإرهاب، بثمن غال، مليار جنيه شهريا لمدة ٩٠ شهرا، وأرواح الشهداء واجساد المصابين. ووعد بأن يكون الاحتفال بنهاية الإرهاب في سيناء بحضور أسر الشهداء، مواجهة الإرهاب ومعرض للأسلحة والأجهزة والمتفجرات، مؤكدا الدعوة للانتباه والحفاظ على ما تم، وضمان عدم عودته.

سيناء في قلب المعركة

تبقي شبه جزيرة سيناء ذات بعد خاص يتعلق بالأمن القومي المصري، فهي تشكل أكثر من ٦ ٪ من جملة مساحة مصر، وهي مساحة تعادل مساحة أكثر من ١٣ محافظة مجتمعين، وللسيطرة على ذلك الامتداد الكبير، فى ظل طبيعة جغرافية مختلفة بين المنطقة والأخرى، فإن هناك جهودا جبارة تبذل لتحقيق هذا الهدف ، فمناطق وسط سيناء تختلف عن الشمال والجنوب وهكذا، كما أن الطبيعة القبلية نفسها تختلف بين منطقة و أخرى، و حيث يتوطن سيناء عدد كبير من القبائل ومن أشهرها قبائل الترابين والسواركة والرميلات والحويطات والبياضية والتياهة، وغيرها من القبائل التى تمتد شمالا وجنوبا، ويندرج تحت كل قبيلة عدد من البيوت والعواقل .

وخلال تعامل الدولة مع سيناء عبر السنوات الأخيرة حرص الرئيس السيسي علي التمسك بأمر مهم ، واستراتيجي ، ويتمثل في الحفاظ علي التواصل مع القبائل والشباب فى سيناء، والاعتماد عليهم بشكل رئيسي في المشروعات القومية، بالإضافة إلى اعتبار أن الشركات الوطنية من أبناء سيناء هى القوام الرئيسي لأى تحركات يمكنها أن تتم فى سيناء بالكامل، حيث قدم هؤلاء التضحيات الكبيرة جنبا إلى جنب مع أشقائهم من رجال الشرطة والجيش المصرى، وهى المعركة الممتدة على مدار عشر سنوات أو تزيد، و استطاعت فيها الدولة المصرية أن تعلنها وبشكل واضح بأن الارهاب أصبح تاريخا، بل و شهد الرئيس السيسي خلال الفترة الأخيرة اصطفافا وطنيا للمعدات التى عبرت إلى سيناء لزيادة مجالات التعمير والتنمية فيها.

وعن هذا الأمر تحدث الرئيس السيسي فى الندوة التثقيفية الأخيرة للقوات المسلحة، قائلا: "قبل عام ٢٠١١ مش حصل تدخل من الجيش والشرطة للتعامل مع الوضع هناك.. طبعا كان فيه ظروف واتفاقيات.. الموضوع أن القوات اللى موجودة شرطية محدودة.. وقوات الجيش على خط "أ" بس.. وفضل الموضوع كده.. وظهرت المؤامرة بأبعادها الكاملة في ٢٠١١.. والناس مشغولة في الميدان.. كان يتم تخريب تواجد الدولة المصرية هناك والقضاء عليه.. أقسام ومديريات وكل ما يتعلق بمصر.. واتعمل ولاية.. واتعمل قضاء شرعي على قد تعبيرهم يعني.. وحاجات من هذا الأمر".

وأضاف الرئيس السيسي، خلال كلمته بالندوة التثقيفية الـ ٣٧ للقوات المسلحة بمناسبة يوم الشهيد: "يوم ٢٨ يناير عام ٢٠١١ بقت الأمور خارج السيطرة.. الله يرحمه سيادة المشير طنطاوي.. قولت له يا فندم.. ممكن يكون فيه مشكلة كبيرة جدا.. لو الأمر استمر كده.. ممكن يعملوا عمليات عبر الحدود ضد إسرائيل.. وإسرائيل ترد ويبقي صراع كبير ومشكلة كبيرة.. القرار من سيادة المشير الدخول بقوات.. وعملنا إجراءات مع إسرائيل لدخول القوات في العريش ورفح والشيخ زويد.. للسيطرة على الموقف هناك.. ده بسجله للتاريخ.. وفى إسرائيل تفهموا ده.. قالوا بس ادونا الخبر بالقوات قد ايه.. ونسقوا معانا.. واستمرينا من الوقت ده لغاية دلوقتي.. يمكن حجم القوات اللى كان موجود خلال الـ ٨-٩ سنوات دول.. من ٢٠١١ لغاية النهاردة.. زادت القوات كل مرة علشان نتعامل مع التحديات اللى موجودة هناك.. وفي لقاء سابق قولت اوعي عينكم تغفل أو تنام على حاجة جوه مصر.. مش بس كده كمان انتبه أي حاجة ممكن تمسنا بره مصر".

تنمية مستمرة

بحسب دراسة حديثة للمركز المصري للفكر والدراسات فإن هناك " حاضر ومستقبل جديد يكتب على أرض الفيروز، ليطوي صفحة الإرهاب الأسود الذي تم اجتثاثه من جذوره بأيدي ودماء شهدائنا ومصابينا الأبرار، فرحلة إعمار انطلقت بشبه جزيرة سيناء لتدب فيها نسائم التنمية وتستعيد مكانتها الحضارية والسياحية والتنموية التي تستحقها، وتعبر محاور التنمية لتربط شرقها بغربها ويتم ربط جزيرة سيناء بالدلتا المصرية؛ لتسهيل حركة التنقل للبضائع والأفراد، وتبني فرص واعدة للاستثمار ".

تقول الدراسة أ إن جهود إعمار سيناء ليست وليدة اللحظة بل امتدت على مدى ٩ سنوات، فلم يمنع أو يعرقل الإرهاب خطة التنمية التي انطلقت بكافة ربوع الدولة ومنها سيناء، ليكون شعار إعمار سيناء يد تبني ويد تحارب الإرهاب ، فدائمًا ما كانت النظرة التاريخية لشبه جزيرة سيناء بأنها ساحة حرب، وخط الدفاع الأول عن مصر من جهة الشرق، لذا ظلت في طي النسيان التنموي لعقود، فلم تشهد المنطقة سوى مشروعين تنمويين بالتسعينيات لكنها لم تستكمل، وهما مشروع شرق التفريعة والمنطقة الصناعية، ومشروع الاستصلاح الزراعي لتنمية شمال سيناء.

وتابعت الدراسة: لقد افتقرت أراضي سيناء لعقود للبنية التحتية، والخدمات كالصحة والتعليم، وكذلك افتقرت للمشروعات الاستثمارية، وشبكة الطرق والكباري والمواصلات التي تربط سيناء بباقي أنحاء الجمهورية، وزاد الأمر سوءً في أعقاب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، حيث تحولت أجزاء من سيناء إلى مرتع للجماعات الإرهابية، وانتشرت الأعمال الإرهابية وتفجير خطوط أنابيب الغاز. إلا أن هذه النظرة اختلفت الآن وأصبحت التنمية والإعمار هو خط الدفاع الأول عن المنطقة، لتشهد المنطقة عبور جديد على غرار عبور ١٩٧٣ المجيد، لكن هذه المرة هو عبور تنموي، اختارت فيه الدولة الخيار الأصعب بالتحرك بالتوازي في التخلص من الإرهاب وإطلاق شرايين التنمية بمختلف قطاعاتها بكافة أجزاء سيناء.

خطة تنمية سيناء تمحورت في ثلاث محاور رئيسة وهي: التنمية العمرانية المتكاملة، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية، وتنمية اقتصادية وجذب استثمارات جديدة، وبلغت إجمالي الاستثمارات التنموية المنفذة والجاري تنفيذها لتنمية سيناء حوالي ٦١٠ مليار جنيه.

الشاهد إذن أن مصر برجالها وتضحياتها حققت انتصارات كبيرة على جحافل الإرهاب وطيور الظلام ، وبالتوازي مع تلك الحرب التي استهدفت هدم الدولة المصرية ، تمسكت القيادة السياسية بمواصلة نهج البناء والتنمية والنهضة ، لتطبق على أرض الواقع المقولة الخالدة " يد تبني ويد تحمل السلاح ".

عودة العلاقات بين الرياض وطهران تغير خارطة موازين القوي في المنطقة والعالم

ترحيب مصري وعربي بالخطوة .. والرئاسة المصرية : تتطلع إلى أن يكون لهذا التطور مردود إيجابي إزاء سياسات إيران الإقليمية والدولية

خطوة مفاجئة ذات دلالات عديدة ومتنوعة ، أقدمت عليها كل من المملكة العربية السعودية وإيران ، حيث أعلن البلدان اتفاقهما على استئناف العلاقات الدبلوماسية - المقطوعة بينهما منذ عام ٢٠١٦ - وإعادة فتح سفارتي البلدين، بحسب بيان مشترك صدر في بكين نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية يوم الجمعة الماضي .

ذكر البيان أن الجانبين اتفقا على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة بينهما عام ٢٠٠١ ، وأضاف البيان المشترك أن الرياض وطهران تؤكدان على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية أن البيان المشترك بين المملكة وإيران والصين أعلن التوصل لاتفاق يشمل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال مدة أقصاها شهران.

ووفقا للاتفاقية بين البلدين، سيلتقي وزيرا خارجية إيران والسعودية في غضون شهرين على أبعد تقدير، وسيوفران أسس تنفيذ تبادل السفراء وإعادة فتح السفارات، فضلا عن متطلبات أخرى بشأن استئناف العلاقات وإعادة فتح السفارات بالبلدين وتفعيل اتفاق التعاون الأمني .

وقال بيان مشترك بين السعودية وإيران والصين إن الاتفاق، الذي جرى التوصل إليه في العاصمة الصينية بكين، يتضمن عقد وزيري الخارجية السعودي والإيراني اجتماعا لتفعيل تلك الخطوات وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما.

وأضاف البيان الثلاثي، أن طهران والرياض اتفقتا أيضا على تفعيل الاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب الموقعة في ١٩٩٨ ، موضحا أن الاتفاق تضمن تأكيد السعودية وإيران على "احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية» .

وبحسب البيان المشترك، أعربت الدول الثلاث عن حرصها على بذل كافة الجهود لتعزيز "السلم والأمن الإقليمي والدولي» ، كما تضمن البيان توجيه المملكة وإيران الشكر للعراق وعمان على استضافة المحادثات بين الجانبين في ٢٠٢١-٢٠٢٢.

وجاء في البيان أنه جرت في الفترة من ٦ الى ١٠ مارس ٢٠٢٣م في بكين، مباحثات بين وفدي المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة الدكتور مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، والأدميرال علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك استجابة لمبادرة كريمة من الرئيس الصيني شي جين بينغ بدعم الصين لتطوير علاقات حسن الجوار بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ترحيب مصري

هذه الخطوة الكبيرة من جانب الرياض وطهران قوبلت بردود فعل واسعة علي مستوي العالم ، وكانت مصر في مقدمة المرحبين بتلك الخطوة التي وصفها بيان لرئاسة الجمهورية المصرية بالخطوة الهامة ، وقال المستشار أحمد فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، في بيان له ، تعليقا على الإعلان باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ إن مصر تُقدّر هذه الخطوة الهامة، وتُثمّن التوجه الذي انتهجته المملكة العربية السعودية في هذا الصدد، من أجل إزالة مواضع التوتر في العلاقات على المستوى الإقليمي، وتأكيد ارتكازها على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة من حيث احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، وترسيخ مفاهيم حُسن الجوار وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

و أكد المتحدث الرسمي أن مصر تتطلع إلى أن يكون لهذا التطور مردود إيجابي إزاء سياسات إيران الإقليمية والدولية، ويشكل فرصة سانحة لتأكيد توجهها نحو انتهاج سياسة تراعي الشواغل المشروعة لدول المنطقة، بما يعزز من فرص التعاون وتوطيد التواصل الإيجابي فيما بينها، من أجل رسم مسار للعلاقات يلبي آمال شعوب المنطقة في الازدهار والتقدم.

كما أعلنت جمهورية مصر العربية فى بيان صادر عن وزارة الخارجية ، أنها تتابع باهتمام الاتفاق الذي تم الإعلان عنه باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية.

تفاهمات

وكان وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، قال إن الاتفاق مع إيران جاء نتيجة محادثات استمرت سنتين، وتفاهمات مبنية على حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، ومعالجة كافة تحديات الأمن الإقليمي من خلال هذا الحوار.

وأضاف الأمير فيصل بن فرحان أن "المملكة العربية السعودية لديها قناعة بأن الحوار هو الأسلوب الأنجع لمعالجة كافة المشكلات والأمور" ، مؤكدا أن المملكة العربية السعودية تنظر بتفاؤل إلى المستقبل وتعمل على توطيد العلاقات وخدمة مصالح جميع دول المنطقة وحماية أمن المنطقة « .

وقال الأمير فيصل بن فرحان، إن "استئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة وإيران، يأتي انطلاقا من رؤية المملكة القائمة على تفضيل الحلول السياسية والحوار، وحرصها على تكريس ذلك في المنطقة» ، وتابع : "يجمع دول المنطقة مصير واحد، وقواسم مشتركة، تجعل من الضرورة أن نتشارك سويا لبناء أنموذج للازدهار والاستقرار لتنعم به شعوبنا» .

كذلك أكد وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار الأمن الوطني السعودي الدكتور مساعد بن محمد العيبان، أن ترحيب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود والأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بالمبادرة التى قام بها الرئيس شي جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية لتطوير علاقات حسن الجوار بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، يأتي انطلاقا من نهج المملكة الثابت والمستمر منذ تأسيسها في التمسك بمبادئ حسن الجوار والأخذ بكل ما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وانتهاج مبدأ الحوار والدبلوماسية لحل الخلافات.

ترقب دولي

من جانبها علقت الإدارة الأمريكية، على البيان الثلاثي المشترك الصادر من السعودية وإيران والصين باستئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية ، وقال المتحدث باسم الأمن القومي بالبيت الأبيض : "واشنطن على علم بتقارير استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية» .

وأضاف، "بشكل عام، واشنطن ترحب بأي جهود تساعد في إنهاء الحرب باليمن وخفض التوتر في الشرق الأوسط.. ويعد خفض التصعيد والدبلوماسية جنبا إلى جنب مع الردع، من الركائز الأساسية للسياسة التي حددها الرئيس جو بايدن خلال زيارته الماضية للمنطقة».

وفى السياق نفسه، رحب كل من العراق وعمان، بالبيان الثلاثي المشترك الصادر من السعودية وإيران والصين باستئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية ، و ذكرت وزارة الخارجية العراقية أنها ترحب بالاتفاق بين السعودية وإيران لتبدأ بموجبه صفحة جديدة من العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين .

تفاصيل

وزير خارجية إيران أمير عبد اللهيان، قال إن سياسة أمن الجوار أمر محوري وهناك مزيد من الخطوات الدبلوماسية بالمنطقة، وأوضح أن استئناف العلاقات مع السعودية يوفر إمكانيات كبيرة للمنطقة.

وكشف الإعلام الإيراني أنه عقب زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى بكين في فبراير الماضي، بدأ أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني مباحثات مكثفة مع نظيره السعودي ، بهدف متابعة اتفاقيات زيارة الرئيس الإيراني من أجل حل القضايا بين طهران والرياض بشكل نهائي.

وقال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني إن زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي للصين في فبراير والمحادثات بين الرئيس الصيني شي جين بينغ ورئيس إيران وفرت الأساس لتشكيل مفاوضات جديدة وجادة للغاية بين وفدي إيران والمملكة العربية السعودية.

وأضاف: وكانت المحادثات بين البلدين صريحة وشفافة وشاملة وبناءة ، مضيفا أن إزالة سوء التفاهم والتطلع إلى المستقبل في العلاقات بين طهران والرياض سيؤدي بالتأكيد إلى تنمية الاستقرار والأمن الإقليميين وزيادة التعاون بين دول الخليج العربي والعالم الإسلامي لإدارة التحديات القائمة.

تغييرات إقليمية وقراءات أمريكية

والمؤكد إن إعلان قوتين إقليميتين مثل إيران والمملكة العربية السعودية ، استئناف العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهما وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني ، وهما قوتان بينهما ما بينهما من الخلافات والاختلافات ، بالتأكيد فإن هذه الخطوة سيكون لها تبعاتها علي خارطة القوي والتحالفات في المنطقة ، بل والعالم كله ، وهي خطوة قد تنطوي على تغييرات إقليمية دبلوماسية كبرى ، في ظل بروز الدور الصيني في التوصل لهذا الاتفاق ، ونحن نعلم ما بين بكين وواشنطن من تنافس على زعامة المنطقة منذ عقود.

فبقدر ما كان الإعلان عن استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران مفاجئا، بقدر ما توقف الكثير من المحللين عند نقطة معينة، ألا وهي رعاية الصين لهذا الاتفاق التاريخي الذي أنهى سبعة أعوام من القطيعة ، كما لاحظنا أن الإعلام الأمريكي ، علي وجه التحديد ، أفرد مساحات كبيرة لتناول هذه الجزئية وما تحمله من دلالات، في مقدمتها تعاظم الدور الصيني اقتصاديا وسياسيا في الشرق الأوسط ، على حساب ضعف النفوذ الأمريكي في تلك المنطقة ، حسب وصف تقارير صحفية أمريكية .

الإعلام الأمريكي لفت إلي إبراز السعودية الدور الذي اضطلعت به الصين وبمبادرة من الرئيس شي جينبينغ "لتطوير علاقات حسن الجوار" واستضافة بلاده مباحثات بين طهران والرياض ، وقالت صحيفة " واشنطن بوست " في تحليل لها إن دور الوساطة الذي قامت به بكين بالنسبة للاتفاق الذي تضمن الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران يعد بمثابة " اختراق كبير لتنافس مرير لطالما قسم الشرق الأوسط"، ولفتت إلى فشل محاولات إدارة الرئيس باراك أوباما إصلاح العلاقات بين السعودية وإيران، الذي كان يرى أن الصراع بينهما يمثل "مصدرا للتوتر الطائفي في المنطقة» .

ورأت الصحيفة أن التركيز على الدور الذي قامت به الصين في هذا الاتفاق ربما يستهدف توجيه رسالة للقوى العظمى، ومن بينها الولايات المتحدة، "مفادها أن محور الشرق الأوسط يتغير"، حسبما ذكرت ماريا لويزا فانتابي المستشارة الخاصة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز الحوار الإنساني بجنيف.

استقرار إقليمي

والمؤكد أيضا إن الصراع بين الصين والولايات المتحدة أمر مهم أن نضعه في الحسبان عندما ننظر لخطوة استئناف العلاقات بين الرياض وطهران ، لكننا نتفق مع مراقبين عديدين يرون أن الاتفاق السعودي الإيراني ربما يضع نهاية لسنوات من الخلافات بين قوتين لهما ثقلهما في المنطقة، الأمر الذي قد يخمد نار صراعات لم تعد دول الإقليم تتحمل تبعاتها في ظل أزمة اقتصادية غير مسبوقة، وذلك ما لم يكن لقوى عظمى أخرى رأي مغاير. ولننظر إلي ما كتبه وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في تغريدة أنّ عودة "العلاقات الطبيعية بين إيران والسعودية توفر زخما كبيرا للبلدين والمنطقة والعالم الإسلامي" .

وكانت العلاقات بين البلدين انقطعت في عام ٢٠١٦ بعد أن تعرضت المقار الدبلوماسية السعودية في إيران لهجوم من محتجين إيرانيين، وذلك بعد أن أقدمت السلطات السعودية على إعدام رجل الدين السعودي الشيعي نمر النمر.

قلق إسرائيلي

بالتأكيد أيضا أن النظر يتجه أول ما يتجه مع الإعلان عن استئناف العلاقات بين الرياض وطهران ، نحو تل أبيب ، ففيها ما فيها من الترقب لمثل هذه الخطوة ، وهو ما عبرت عنه بالفعل تقارير لصحف إسرائيلية ، قالت إن "الاتفاق ضربة للصراع الإسرائيلي ضد النووي الإيراني، لا يمكن الحد منها» .

بروز الصين كوسيط ولاعب رئيس في الشرق الأوسط يثير قلق واشنطن وتل أبيب .. وسياسيون إسرائيليون : أين كانت مخابراتنا من هذا الاتفاق ؟

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

البنك المركزى: ارتفاع الاحتياطى النقدى إلى ٣٤,٣٥٢ مليار دولار بنهاية فبراير٢٠٢٣

أعلن البنك المركزى المصرى عن ارتفاع صافى الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية خلال شهر فبراير الماضي بنحو ١٢٨ مليون دولار ليبلغ ٣٤,٣٥٢ مليار دولار مقابل ٣٤,٢٢٤ مليار دولار في يناير السابق له.

البنك الأهلي يجدد التعاون مع «ماستر كارد» استكمالا لشراكته الاستراتيجية

أعلن البنك الأهلي المصري، تجديد اتفاقية الشراكة طويلة الأجل مع شركة ماستر كارد؛ لاستمرار في تحقيق نمو للمدفوعات الرقمية، وتقديم مزايا جديدة ذات قيمة مضافة للعملاء، واستكمالا إلى ما تحقق من دفع وتيرة التحول الرقمي، بالإضافة إلى جذب شرائح جديدة من العملاء خارج منظومة القطاع المصرفي ودمجهم في الاقتصاد الرسمي.

وقع الاتفاقية كل من هشام عكاشه رئيس البنك الأهلي المصري وديميتريوس دوسيس رئيس منطقة أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا بماستركارد، بحضور كل من داليا الباز نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، وخالد الجبالي الرئيس الإقليمي لماستركارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وآدم جونز مدير عام المنطقة الوسطى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بماستركارد، وكريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري.

حيث أعرب هشام عكاشه عن اعتزازه باستمرار تلك الشراكة مع شركة ماستر كارد كونها من أكبر الشركات العالمية المتخصصة في تكنولوجيا حلول الدفع، والتي أثمرت عن المساهمة في تنفيذ استراتيجية البنك ، ولتقديم مزيدا من الحلول المتطورة التي تدعم بشكل كبير منظومة الشمول المالي، وتشجيع التحول الرقمي والتحول إلى مجتمع أقل اعتمادا على النقد، مشيرا إلى أن التعاون مع ماستركارد يدعم خطط البنك التوسعية لتقديم الخدمات المصرفية لعدد أكبر من العملاء في مختلف المحافظات، مما يتيح مزيد من التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية في السوق.

و تعليقا على الحدث، قال ديميتريوس دوسيس، ان هذه الشراكة تعد مثالا على التعاون الناجح والذي يهدف إلى نمو المدفوعات الرقمية في مصر لتعزيز الشمول المالي وتحقيق اقتصاد رقمي قوي ومستدام.

وأضاف :"من خلال هذه الشراكة، سنعمل معاً لتطوير منظومة الدفع لتوفير حلول مبتكرة وسهلة الاستخدام وآمنة للعملاء.»

ومن جانبه أعرب خالد الجبالي عن اعتزازه بتجديد التعاون والشراكة الممتدة طويلة الأجل مع البنك الأهلي المصري كونه أحد أهم مؤسسات الدولة، واستمرارا لمواصلة البناء الذي تم وضعه منذ سنوات عديدة، موضحا إن تجديد التعاون مع البنك الأهلي المصري يعد إنجازاً كبير نحو التوجه الى اقتصاد رقمي أكثر شمولاً واستدامة في مصر.

وقالت داليا الباز أن تجديد التعاون مع شركة ماستر كارد يأتي بمثابة استكمالا للتوسع في الخدمات الإلكترونية تتضمن خدمة الدفع عبر الهاتف Tap-on-Phone، وأسورة الدفع الإلكتروني، وبرامج الائتمان الصغيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيرة الى أن تجديد الشراكة يوفر حلول قبول جديدة ومبتكرة في مصر، وذلك من خلال تقديم سبل دفع آمنة وفعالة وسريعة.

وأكدت الباز أن البنك الأهلي المصري يسعى دائما إلى توسيع خدماته ومنتجاته لتضم أدوات لمواجهة مخاطر الاحتيال وحلول الأمن السيبراني، موضحة استمرار الاستفادة من حلول ماستركارد في برنامج "الأهلي بوينتس" للولاء لتعزيز مبيعات التجارة الإلكترونية وتشجيع التجار على استخدام ماكينات نقاط البيع وخيارات الدفع الرقمية.

تحت رعاية البنك المركزي المصري

بنك مصر يشارك بفاعلية في «اليوم العالمي للمرأة».. ويقدم العديد من العروض المجانية تدعيمًا للشمول المالي

انطلاقاً من حرص بنك مصر على دعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي، واتساقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة، قام البنك بتقديم العديد من المزايا والعروض المجانية بمناسبة "اليوم العالمي للمرأة" تحت رعاية البنك المركزي المصري.

يأتي ذلك إيماناً منه بأهمية تحقيق الشمول المالي والذي يهدف إلى تمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم المختلفة، ومنها على سبيل المثال حسابات التوفير، والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان.

وقد حرص البنك على توفير العديد من المزايا والعروض المجانية التي تخدم كافة العملاء وبخاصة المرأة والشباب، كونهم الفئة الأكبر في المجتمع، وذلك طوال مدة الفعاليات التي تمتد خلال الفترة من ٨ مارس وحتى ٣١ مارس ٢٠٢٣.

ويتيح بنك مصر العديد من المنتجات والخدمات المالية المختلفة بمزايا وعروض مجانية بمناسبة "اليوم العالمي للمرأة" ، ومنها على سبيل المثال فتح حسابات للعملاء الجدد بدون مصاريف وبدون حد أدنى لفتح الحسابات، وإمكانية الحصول على بطاقة ميزة للخصم الفوري مجانا، وعند الاشتراك في محفظة بنك مصر الإلكترونية BM Wallet وتفعيلها، يتم استرداد ٢٠٪ من الحركة المالية الأولي خلال فترة الفاعلية مع تطبيق الشروط والأحكام المنظمة لذلك.

كما يقوم البنك بتقديم العديد من المزايا والعروض الترويجية الأخرى ومنها: الإعفاء من مصاريف إصدار البطاقة المدفوعة مقدما TEENS لمن هم أقل من ١٦ عاماً، وإصدار بطاقة BM مجاناً من سن ١٦ عاماً إلى ٢١ عاماً، وفتح الحسابات مجاناً دون اشتراط موافقة ولي الأمر، وفتح الحسابات وإصدار بطاقة GO مجاناً من سن ٢١ عاماً إلى ٣٥ عاماً، وتعد تلك البطاقات ضمن برنامج الشباب، هذا بالإضافة إلى الإعفاء من مصاريف إصدار البطاقات الائتمانية في حالة الحصول على قرض شخصي من البنك ، إلى جانب تواجد موظفي البنك خارج الفروع بالعديد من أماكن التجمعات على مستوى جمهورية مصر العربية، مثل على سبيل المثال لا الحصر، الجامعات – المدارس – النوادي الرياضية – مراكز الشباب – المولات التجارية وغيرها خلال فترة الفعالية، للترويج لمنتجات وخدمات البنك.

ومن الجدير بالذكر أنه في ضوء دعم بنك مصر للمرأة المصرية، فقد شارك البنك في البرنامج القومي لتنمية الأسرة المصرية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، وذلك لنشر الثقافة المالية تحقيقا للشمول المالي، كما يحرص بنك مصر دائما على المشاركة في كافة المبادرات والحملات التي يطلقها البنك المركزي المصري وعلى رأسها حملات دعم الشمول المالي، وكذلك دعم المرأة من خلال تقديم الخدمات المالية المتنوعة وتدعيم رواد الأعمال من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر، مما يساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد المصري ورفع مستوى معيشة الأفراد.

ويعتبر بنك مصر من أوائل البنوك التي ساهمت في التثقيف والشمول المالي منذ إطلاقه بمصر عام ٢٠١٤ تحت رعاية البنك المركزي المصري، هذا إلى جانب تبني عدة برامج للتثقيف والشمول المالي، منها على سبيل المثال دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن مبادرة "رواد النيل" تحت رعاية البنك المركزي المصري، كما يعمل البنك بكامل طاقته لتطوير واستحداث المنتجات المصرفية التي تناسب كافة الفئات العمرية وبما يتماشى مع التطور التكنولوجي الحالي، لمواكبة تطلعات العملاء وكذلك مراعاة الفئات المهمشة "غير المتعاملين مع البنوك" سعياً لتضمينهم وتحقيق الشمول المالي.

لا توجد نية لهذا الأمر

«الهجرة» تنفي شائعة اعتزام الحكومة استقطاع جزء من تحويلات المصريين في الخارج

عقب شائعة اعتزام الحكومة استقطاع جزء من تحويلات المصريين في الخارج، نفت وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج تلك الأنباء جملة وتفصيلاً.

فيما تداولت بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي أنباء بشأن اعتزام الحكومة استقطاع جزء من تحويلات المصريين في الخارج، وقد قام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بالتواصل مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، والتي نفت تلك الأنباء جملة وتفصيلاً، مُؤكدةً أنه لا صحة لاعتزام الحكومة استقطاع جزء من تحويلات المصريين في الخارج، وأنه لا توجد أي نية أو دراسة لاستقطاع جزء من رواتب المصريين بالخارج أو حساباتهم الشخصية.

وأشارت إلى اهتمام الدولة برعاية كافة شؤون المصريين بالخارج، وتلبية احتياجاتهم، مع تحفيزهم على توجيه استثماراتهم إلى مصر، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المطروحة، دون تدخل الحكومة في رواتبهم أو حساباتهم الشخصية، مُناشدةً المواطنين عدم الانسياق وراء مثل تلك الأخبار المغلوطة، مع استقاء المعلومات من مصادرها الموثوقة.

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

المصرف المتحد يعلن تنفيذ ١٧ مبادرة لتمكين المرأة المصرية اقتصاديًا واجتماعيًا لأكثر من ٢٩ ألف سيدة

أشرف القاضي: 4 محاور لاستراتيجية المصرف المتحد لتمكين المرأة.

- **المراة تمثل 30% من فريق عمل المصرف المتحد.**
- **حلول بنكية وتقنية لتنمية دور المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.**
- **تدشين منتدي "لكي" لضمان فاعلية قنوات التواصل اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.**

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وفي ضوء استراتيجية المصرف المتحد نحو التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمراة المصرية بمختلف محافظات مصر خاصة محافظات المثلث الذهبي، أعلن أشرف القاضي، رئيس المصرف المتحد، عن تنفيذ ١٧ مبادرة لتمكين أكثر من ٢٩ الف سيدة مصرية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وذلك استنادًا على ٤ محاور استراتيجية لتمكين المراة المصرية وهم:

١- تعزيز ثقافة القيادة النسائية المؤسسية وإبراز دور المراة المؤثر والملهم لتعظيم الانتاجية ودعم الابداع الفكري.

٢- اطلاق وتنفيذ العديد من برامج ومبادرات التنمية المستدامة لتدريب واعداد المراة وتاهيلها لسوق العمل والانتاج. فضلا عن تاصيل سياسة ربط مخرجات التعليم والتدريب المهندي بمتطلبات سوق العمل.

٣- تحفيز الكفاءات النسائية علي التواصل البناء من خلال منتدي "لكي" الثقافي بهدف مد قنوات التواصل المستمر وتبادل الخبرات وتعزيز انجازات المراة المصرية علي مختلف الاصعدة.

٤- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمراة من خلال تنمية مهاراتهم الانتاجية وتعظيم الفرص التمويلية والاستشارات الفنية والخدمات التقنية المقدمة لهم من المصرف المتحد.

وأشار القاضي، إلى جهود المصرف المتحد في مجال تمكين المراة والتي أسفرت عن ١٩ مبادرات استفاد منها ٢٩ ألف سيدة على مستوى الجمهورية وهم:

اولا : مبادرات التمكين الاقتصادي

حيث يقدم المصرف المتحد حزمة من الحلول المبتكرة لنمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر, تشمل الحلول التمويلية وفقا لشروط مبادرة البنك المركزي المصري. كذلك الحلول التمويلية المدعومة بالخدمات الرقمية مثل : التمويل متناهي الصغر السريع من خلال المحفظة الرقمية وامكانية السداد عبر المحفظة. وذلك بهدف التمكين الاقتصادي للمراة والقضاء علي العديد من المشاكل الاجتماعية منها : البطالة والجريمة والفساد .. الخ.

فضلا عن دورها الفعال في دمج الاقتصاد الموازي بالرسمي وتحسين حياة المواطن وتحقيق الشمول المالي. وكانت نتيجة جهود المصرف المتحد

١- تمويل ٢٥٠ مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بجميع انحاء الجمهورية باجمالي ١٥٪ من حجم محفظته التمويلية الموجهه لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بالمصرف المتحد.

٢- تقديم حزمة من الاستشارات الفنية والبنكية لدعم ريادة الاعمال والشركات الناشئة لنحو ٢٥٪ من المشروعات ضمن مبادرة رواد النيل التابعة للبنك المركزي المصري. وذلك من خلال ٣ مراكز رواد النيل بفروع المصرف المتحد بمحافظة القاهرة ومحافظة الدقهلية ومحافظة المنيا.

٣- تدشين حزمة "لكي" للحلول البنكية الاستثمارية لسيدات مصر بعوائد متميزة ومميزات ضخمة. بالاضافة الي باقة من الحلول البنكية الرقمية المتميزة تحت مستمي "بنكك علي الخط" والتي تعمل علي مدار الساعة ٧ ايام في الاسبوع وهم: الموبيل البنكي والانترنت البنكي وايضا المحفظة الرقمية وماكينات صراف آلي. بهدف توفير وقت وجهد العميلات.

٤- حلول بنكية لتوسيع قاعدة الشمول المالي – من خلال حزمة من الخدمات البنكية التي تحفز غير العميلات على التعامل بقوة مع الجهاز المصرفي. حيث تم اصدار حساب الشمول المالي والذي يسمح بفتح حسابات شخصية للشباب من سن ١٦ عام بأنفسهم. كذلك السماح لأصحاب النشاط الاقتصادي من السيدات والرجال بالانضمام للقطاع الرسمي عن طريق فتح حسابات بنكية بأبسط وأسرع الاجراءات.

كما يقوم المصرف المتحد بنشر الثقافة المالية خاصة بين المجتمعات السكانية بعدد من محافظات الجمهورية. وايضا بين طلاب الجامعات الحكومية والخاصة والاهلية الموجودة هناك. الامر الذي يحقق اهداف الدولة والبنك المركزي المصري في توسيع قاعدة الشمول المالي وتحسين مستوي معيشة المواطن المصري وتقليل معدل البطالة والتضخم والقضاء على الهجرة الداخلية. كذلك تنمية فرص العمل والخدمات التعليمية والصحية وتمكين المرأة. وذلك من خلال طرح عدد من المنتجات البنكية المتميزة منها: التمويل المتناهي الصغر وبطاقة اجيال المخصصة للشباب وبطاقة لكي المخصصة للمرأة. فضلا عن البطاقة المدفوعة مقدما وبطاقة الشبكة الوطنية "ميزة". فضلا عن شهادة المليونير التي ساهمت في تحقيق احلام وطموح العديد من الفائزين.

ثانيا : المبادرات الاجتماعية للمصرف المتحد:

١- زكاة الغارمين – استهدفت هذه الحملة الإفراج عن ٢٠٠٠ مسجونة قبل عيد الام. من خلال سداد كامل مديونياتهم والانتهاء من جميع إجراءات للإفراج عنهم لإعادتهم لذويهم في أقرب وقت برئاسة المصرف المتحد بالتعاون مع وزارة الداخلية المصرية ومؤسسة مصر الخير وتحت رعاية رئيس الجمهورية.

٢- قرية خورشيد - قام المصرف المتحد بتوزيع ٥٠ من رووس الماشية بالاضافة الي مبالغ شهرية بدل تغذية لكل رأس ماشية على السيدات بقرية خورشيد. هذا فضلا عن اقامة ٥ أكشاك لخمس سيدات.

٣- التنمية المجتمعية من اجل التشغيل ل٣٥٠- اسرة بمدينة سانت كاترين – تحت شعار تجليات تتوارثها الاجيال. وذلك بالتعاون مع محافظ جنوب سيناء اللواء / خالد فودة واللواء / طلعت العناني رئيس مدينة سانت كاترين. يهدف المشروع الي تعزيز ريادة الاعمال وتحسين القدرة التنافسية والانتاجية لمشروعات اهالي المدينة سواء التنمية الزراعية والريفية او التنمية الغذائية او المشغولات اليدوية التي تشتهر بها منطقة سانت كاترين منها: استخراج العسل الجبلي وصناعة استخراج زيت الزيتون وزراعة الاعشاب الطبيعية وزراعة اللوز وصناعة الصابون والمشغولات اليدوية السيناوية.

فقد قام المصرف المتحد باقامة مشروع الصوب الزراعية وعقد مسابقات تحفيزية بين اصحاب هذه الصوب لتحفيزهم علي العمل وزيادة الانتاجية وتحسين جودة المنتج مثل : مسابقة أفضل منتج للمشغولات اليدوية - أفضل مزرعة أشجار مثمرة - أفضل منحل لإنتاج العسل - أفضل نباتات طبية وعطرية - أفضل مزرعة تنمية ريفية - أفضل صوبة زراعية.

٤- تنظيم معرض "سيناوي" بشرم الشيخ للحرف اليدوية - علي هامش احتفالية مسابقه القرآن الكريم السنوية اقام المصرف المتحد معرض للترويج للحرف اليدويه والمشغولات اليدويه الخاصه بأهالي سانت كاترين و جبل موسي و الوديان المحيطه بها. كما تم عرض منتجاتهم في كرنفال UB الشهري.

٥- دعم زفاف جماعى ل٢٥ فتاة يتيمة بمحافظة جنوب سيناء

٦- رعاية معرض تراثنا – تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التجارة الصناعية شارك المصرف المتحد في معرض ترثنا وقام من خلال جناحه بالمعرض بعرض المنتجات البدوية.

٧- ورش عمل تاهيلية للمراة السيناوية - علي هامش معرض تراثنا قام المصرف المتحد بتنظيم سلسلة محاضرات لدعم المراة السيناوية وتاهيلها لمعرفة كيفية التسويق للمنتجات البدوية وإستخدام التقنية الرقمية فى البيع و الشراء.

٨- مستشفى بهية – قام المصرف المتحد بتقديم الدعم ل٢٦٠ سيدة مصابة بسرطان الثدي شاملة العمليات الجراحية وعلاج ما بعد الجراحة سواء العلاج الكيماوي او الاشعاعي. كذلك شراء اجهزة لمستشفي بهية الشيخ زايد. كذلك تم مؤخرا توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين المصرف المتحد ومستشفي بهية لضمان استمرارية الدعم والمساندة المجتمعية المقدمة من المصرف المتحد لمؤسسة بهية.

٩- المؤسسة المصرية لمكافحة سرطان الثدى – من خلال تقديم الدعم لعلاج ١٥ حالة مصابة.

١٠- رعاية مؤسسة النداء والمبادرة المصرية للتنمية المتكاملة لتمكين نحو ٢٦ الف سيدة بـ١١٩ قرية بصعيد مصر– من خلال اطلاق العلامة التجارية المصرية "هوبو" والتي تتبناها مؤسسة نداء وشبكة المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة, لتضم أكثر من ٣٠ تصميم من المنتجات التراثية المصرية والمشغولات اليدوية.

ثالثا : المبادرات الثقافية للمصرف المتحد :

هذا وقد كان لتدشين منتدي "لكي" المصرف المتحد اثر كبير في تدعيم قنوات الاتصال للمراة المصرية ثقافيا واجتماعيا ومهنيا. وذلك من خلال عقد العديد من الانشطة والجولات الثقافية التي تدعم رسالة المنتدي الاساسية وهي الاستثمار في الطاقات البشرية النسائية كمحفز للابتكار وتعظيم الانتاجية فضلا عن صناعة الامل كاحد دعائم ترسيخ الجمهورية الجديدة من اجل مستقبل افضل لمصر.

فرؤية منتدي "لكي" تؤمن باهمية خلق بيئة عمل داعمه ومحفزة للمراة في مختلف الادوار المحورية التي تلعبها كشريكة اساسي في التنمية المجتمعية سواء علي صعيد العمل المهني او علي صعيد الاسرة والعلاقات الانسانية.

وتمثيل الكوادر النسائية في المناصب القيادية وغير القيادية بمختلف المستويات قوي ملهمة ومؤثرة للنجاح بالمصرف المتحد. فالمراة تمثل ٣٠٪ من فريق عمل المصرف المتحد. الامر الذي ينعكس ايجابيا علي النتائج الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة. لذلك قام منتدي "لكي" بتنظيم سلسلة من ورش العمل لتنمية القيادة النسائية في مجال الثقافة والصحة ونشر الوعي البيئي في اربع محافظات ٤ محافظات هم : القاهرة – بورسعيد – السويس – الفيوم.

فضلا عن تحفيز الكفاءات النسائية المصرية علي المشاركة والتواصل ضمن فاعليات منتدي "لكي" عن طريق القاء الضوء علي قصص نجاحهم علي المستوي المحلي والاقليمي والاحتفاء بانجازاتهم داخل المؤسسة وخارجها كامثلة ملهمة ومؤثرة يحتزي بها في تغيير الثقافة والمعتقدات التقليدية لدور المراة.

وتعقيبا علي ١٧ مبادرة التي قام المصرف المتحد بتنفيذها واستفاد منها اكثر من ٢٩ الف سيدة, يقول اشرف القاضي – رئيس المصرف المتحد - ان تمكين المراة له عائد اقتصادي واجتماعي كبير سواء علي مستوي المؤسسات او علي مستوي الاقتصاد القومي.

واعرب القاضي أن تحفيز المراة علي العمل والانتاج يساهم في تحسين القدرة الابتكارية والابداعية للمجتمع فضلا عن عملية تطوير مستمر للمهارات الاساسية وادارة الازمات مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتحسين مستوي معيشة المواطن.

لافتا ان القيادة السياسية والدولة المصرية والبنك المركزي المصري ومؤسسات المجتمع قد اتخذوا العديد من الاجراءات التحفيزية لتعظيم مشاركة المراة المصرية ودمجها وتمكينها في العديد من المجالات سواء الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية او الصحية. فضلا عن تزليل جميع الممارسات التي من شانها ان تعوقها دون الحصول علي حقوقها كاملا.

واكد اشرف القاضي علي التزام المصرف المتحد بدعم وتمكين الجهود والمبادرات القومية والدولية نحو تمكين المراة اقتصاديا واجتماعيا من اجل تحقيق المساواة وسد الفجوة بين الجنسين وتطبيق مبادئ تكافو الفرص وتحقيق العدالة بين الجنسين وفقا لمبادئ الامم المتحدة.

بالتعاون مع شركة حلم

بنك التعمير والإسكان الراعي الرئيسي لأكبر ملتقى توظيفي لذوي الهمم "خطوة ٢٣"

أعلن بنك التعمير والإسكان عن رعايته لأكبر ملتقى توظيفي لذوي الهمم "خطوة ٢٣"، بالحرم اليوناني –بوسط البلد بالقاهرة، وذلك تحت رعاية وبحضور وزيري التضامن الاجتماعي والقوى العاملة، والذي غقد يوم أمس السبت الموافق ١١ من الشهر الجاري وذلك بالتعاون مع شركة حلم المتخصصة في دعم وتمكين ذوي الهمم وتعزيز مشاركتهم الكاملة في جميع جوانب الحياة، ويستهدف هذا الملتقى خلق حلقة وصل بين اكثر من ٢٠٠٠ باحث عن عمل من ذوي الهمم بأكثر من ٣٠ شركة من كبرى الشركات العالمية العاملة بالسوق المصري، بالإضافة إلى توفير العديد من فرص العمل الملائمة لهم مع تقديم ورش عمل تشمل تدريبهم وتأهيلهم لدخول سوق العمل بمشاركة متخصصين في هذا المجال.

وتأتي رعاية بنك التعمير والإسكان للملتقى التوظيفي "خطوة ٢٣" في إطار اهتمامه بدعم ذوي الهم، تماشيا مع توجهات الدولة ورؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال حرصه الدائم على المشاركة في المبادرات والبرامج، نظرا لمواجهتهم للعديد من التحديات التي تعيق تحقيق اندماجهم الكامل في المجتمع، مثل قلة فرص العمل المتاحة وعدم توافر الوظائف الملائمة لإمكانياتهم، مع إيجاد صعوبة في التاقلم مع بيئة العمل المحيطة بهم.

٣٩٢,٨ مليار جنيه مصروفات فوائد ديون مصر خلال ٦ أشهر

أظهرت بيانات وزارة المالية ا ارتفاع مصروفات فوائد ديون مصر خلال النصف الأول من العام المالي الجاري، بنسبة ٣٦,٢٪، على أساس سنوي.

وأوضح التقرير الشهري لوزارة المالية، أن مصروفات فوائد الديون ارتفعت إلى ٣٩٢,٨٤ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو حتى نهاية ديسمبر الماضي، مقابل ٢٨٨,٣٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي.

واستحوذت مصروفات الديون على نسبة ٤٢٪ من اجمالي مصروفات مصر خلال الستة أشهر والبالغة ٩٤٠,٨ مليار جنيه.

وصعدت مصروفات فوائد الديون الخارجية خلال الفترة إلى ٤١,٩ مليار جنيه، مقابل ٢٣,٩٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة المقارنة.

فيما ارتفعت مصروفات فوائد الديون المحلية لغير الحكوميين إلى ٣٣٩,٩٢ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي الجاري، مقابل ٢٦٣,٨٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق له.

البنك الزراعي يُسهم في دعم ٢١ مستشفى لإتاحة رعاية صحية أفضل

علاء فاروق رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري: ندعم جهود الدولة في تطوير المنظومة الصحية، ومساندة أهلنا على رأس أولويات المسئولية المجتمعية بالبنك الزراعي المصري

حرصاً منه على دعم جهود الدولة في توفير الخدمات الصحية اللائقة للمواطنين .. قام البنك الزراعي المصري بتقديم مساهمات لدعم ٢١ مستشفى وإتاحة رعاية صحية أفضل للمرضى فى ١٤ محافظة وخدمة الآف القرى بمختلف أنحاء الجمهورية.

وقام علاء فاروق رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري بتوزيع المساهمات في حفل أقامه البنك بمركزه الرئيسي بالدقي بحضور اللواء هشام الحصري رئيس لجنة الزراعة بمجلس النواب والدكتور محمد أبوزيد الأمير نائب رئيس جامعة الأزهر ورئيس هيئة الرقابة الشرعية بالبنك والأستاذ سامي عبد الصادق نائب رئيس مجلس إدارة البنك وعدد كبير من قيادات البنك وممثلي المستشفيات الحكومية بالقاهرة والمحافظات.

وضمت قائمة المستشفيات٢١مستشفى ومركز رعاية صحية في مختلف المحافظات، من بينها مستشفيات جامعية، وصناديق تحسين خدمات بالمستشفيات العامة، ومراكز لعلاج الأورام والصدر والقلب والأطفال.

ومن جانبه قال رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري إن الاهتمام بدعم الرعاية الصحية للمواطنين يأتي ضمن سياسات وأولويات البنك الزراعي المصري في مجال المسئولية المجتمعية وإسهاماً منه في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ مما يسهم في نمو الاقتصاد الوطني و توفير حياة كريمة للمواطنين المصريين.

وأكد "فاروق" أن البنك يدعم كافة المشروعات التنموية التي تلبي احتياجات المواطنين وتوفر لهم الحياة الكريمة وخاصة دعم الرعاية الصحية وتوفير خدمة طبية على أعلى مستوى للمواطنين والتى من شأنها أن تساعد على النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة .

وأشار "فاروق" إلى الدور التكاملي الذي ينتهجه البنك من خلال تضافر الجهود بينه وبين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية فيما يخص خدمة المجتمع وتحقيق التنمية وكذلك الرؤى المشتركة للتعامل مع ملف الشباب وتمكين المرأة وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين في كل شبر من أرض مصر تنفيذاً لتعليمات فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وأوضح "فاروق" أن البنك الزراعي المصري مستمر في تقديم كل العون للمجتمع خاصة وأن له مساهمات سابقة في تقديم المساعدات العينية للأسر الأكثر احتياجاً وقرى حياة كريمة وكذلك المساهمة في دعم الشباب والفتيات المقبلين على الزواج والمساهمة في سداد ديون الغارمات وتكريم أسر الشهداء والمساهمة فى توفير السلع الغذائية لمحدودي الدخل إضافة إلى المساهمات في مجالي الصحة والتعليم.

رئيس وفد صندوق النقد العربي: حريصون على دعم جهود التنمية في مصر

قال الدكتور جلال الدين بن رجب، مدير الدائرة الاقتصادية بصندوق النقد العربي، إن الصندوق يدعم كل جهود التنمية في مصر، وتعميق مسارات التعاون المشترك لدعم مسيرة الاقتصاد المصري، بخطى ثابتة نحو النمو، واكسابه المزيد من المرونة لتجنب حدة الصدمات الداخلية والخارجية، مشيرًا إلى أننا نسعى لدعم وتشجيع التجارة بين الدول العربية، وتعزيز الاستثمارات العربية في المجالات المرتبطة بالبنية التحتية، وتطوير سلاسل تجارية إقليمية قادرة على دفع مسيرة الصادرات العربية.

جاء ذلك خلال لقائه الدكتور محمد معيط ، وزير المالية ووفد صندوق النقد العربي.

وقال الوزير : لدينا فرص استثمارية واعدة وجاذبة للقطاع الخاص، في مختلف المجالات خاصة الصديقة للبيئة ومنها الأمونيا والهيدروجين الأخضر وقطاع توليد الطاقة من المصادر المتجددة والنظيفة، بما يسهم في تمكينه من القيام بدور أكبر في عملية التنمية، وتوفير مناخ إيجابي لكل المستثمرين وفتح آفاق رحبة لجذب شرائح جديدة من المستثمرين المحليين والأجانب، على النحو الذي يضمن توطين الصناعة وزيادة نسبة المكون المحلي وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية، من خلال تخفيف الأعباء ومن ثم خفض تكاليف عملية الإنتاج بقدر الإمكان في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

شيماء مرسي

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

اتحاد بنوك مصر يصدر توضيحًا بشأن عمولات السحب من آلات الصراف الآلي

أصدر اتحاد بنوك مصر توضيحًا لما يتم تداوله من بعض الأخبار المغلوطة بخصوص عمولات السحب من آلات الصراف الآلي الخاصة بالبنوك، والتي تناولت معلومات عارية تمامًا من الصحة.
وأكد الاتحاد، أنه لا يوجد عمولات سحب عند استخدام شبكة آلات الصراف الالي التابعة للبنك المصدر فهي خدمه مجانية لعملاء كل بنك، وتنطبق العمولات فقط عند استخدام بطاقات الخصم والبطاقات المدفوعة مقدما وبطاقات المرتبات لماكينات البنوك الأخرى بغير البنك المصدر للبطاقة، وبعمولة مقررة هى ٥ جنيهات.
علمًا بإن عمولات السحب النقدي تخص البطاقات الائتمانية فقط عند استخدامها في السحب النقدي من ماكينات الصراف الآلي.

البنك المركزي المصرى يعلن قواعد مبادرة الـ ١٥٠ مليار جنيه لتمويل مستثمري الصناعة والزراعة بفائدة ١١٪

طرح البنك المركزي المصري مبادرة جديدة لتمويل الشركات والمنشآت من القطاع الخاص العاملة في الأنشطة الصناعية والزراعية: لدعم القطاعات الإنتاجية، بقيمة ١٥٠ مليار جنيه بسعر عائد متناقص ١١٪.

وأوضح البنك المركزي المصري، عبر موقعه الرسمي، شروط الاستفادة من المبادرة، وجاءت كما يلي:

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى كتاب البنك المركزي الصادر في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢ المرفق به قرار الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٥١ لسنة ٢٠٢٢ الذي تضمن آلية العمل بالمبادرات السارية، وسعر العائد المطبق عليها وآلية ودورية التعويض، وكذلك أن تتولى وزارة المالية إدارة ومتابعة المبادرات الجديدة والمستقبلية، أو ما يطرأ على المبادرات القائمة من تعديل وفق الضوابط والأحكام الواردة في القرار وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء.

وفي ضوء ما تقدم، برجاء التفضل بالإحاطة أن مجلس الوزراء قد وافق بجلسته رقم ٢٢٥ على إصدار مبادرة لتمويل الشركات والمنشآت من القطاع الخاص العاملة في الأنشطة الصناعية والزراعية لدعم القطاعات الإنتاجية بسعر عائد مخفض ١١٪ متناقص، وذلك وفقا للمحددات الواردة من وزارة المالية وفقا لما يلي:

١ .القيمة الإجمالية للمبادرة بالعملة المحلية بمبلغ ١٥٠ مليار جنيه على النحو التالي:
• ١٤٠ مليار جنيه لتمويل عمليات رأس المال العامل.
• ١٠ مليارات جنيه لتمويل شراء الآلات والمعدات.
٢.تنخفض قيمة المبادرة بواقع ٢٠٪ كل عام.
٣.الحد الأقصى لمدة المبادرة ٥ سنوات، وحال امتداد التمويل لفترات أطول بعد انتهاء الخمس سنوات يتحمل العميل تكلفة التمويل كاملة.
٤.تستفيد من المبادرة الشركات والمنشآت من القطاع الخاص العاملة في الأنشطة الصناعية والزراعية الإنتاجية وأنشطة الطاقة الجديدة والمتجددة على النحو التالي:
• الشركات والمنشآت المتوسطة والكبرى وفقا للتعريف الصادر عن البنك المركزي.
• الشركات والمنشآت الصغيرة المرتبطة بكيانات ومؤسسات متوسطة أو كبرى.
• المصانع داخل المناطق الحرة.
• الجمعيات التعاونية العاملة في المجال الزراعي التي لها أنشطة يسمح النظام الأساسي لها بالاقتراض.
٥ .الحد الأقصى لتمويل العميل الواحد في إطار المبادرة مبلغ ٧٥ مليون جنيه، وللعميل الواحد والأطراف المرتبطة به مبلغ ١١٢,٥ مليون جنيه، تشمل تمويل رأس المال العامل وشراء الآلات والمعدات في ضوء حجم الأعمال والقواعد المصرفية المنظمة.
٦.الحد الأقصى لتعامل العميل الواحد، وكذا العميل الواحد والأطراف المرتبطة به مع البنوك المشاركة في المبادرة عدد بنكين فقط، ويتم تسجيل بيانات العميل على النظام الإلكتروني الخاص بالمبادرة بالبنك المركزي لإحكام الرقابة على تلك الحدود.
٧.التأكيد على إتاحة التمويل للعملاء بعد الحصول على المستندات اللازمة والضامنة للحصول على القرض.
٨.عدم الربط بين التسهيلات الممنوحة في إطار هذه المبادرة والمبادرة السابقة الصادرة لدعم القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات بسعر عائد ٪متناقص.
٩.يحظر على العملاء المستفيدين من استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة في إطار هذه المبادرة في سداد أية مديونيات أخرى مستحقة عليهم للقطاع المصرفي.
١٠.سعر العائد المتخذ كأساس لحساب التعويض هو سعر الائتمان والخصم للبنك المركزي + ١٪، وتتحمل الشركات الحاصلة على تسهيلات في إطار المبادرة سعر عائد مخفض يبلغ ١١٪ متناقص، وعلى أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر العائد (سعر البنك المركزي للائتمان والخصم + ١ - ٪ ١١٪ متناقصا)، ويتم صرف التعويض للبنوك المشاركة في المبادرة بصفة ربع سنوية.
١١.في حالة إجراء جدولة أو تسوية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة ضمن المبادرة أو حال تصنيف العميل غير منتظم، يتم تعديل سعر العائد وفقا لما يتراءى للبنك واستبعاده من المبادرة.
١٢ . تتحمل وزارة المالية عوائد التأخير المحتسبة على تسهيلات العملاء في إطار المبادرة.
١٣ .يتعين على البنك الحصول على موافقة العميل المستفيد من المبادرة على مشاركة بيانات التسهيلات الممنوحة له في إطار المبادرة مع قطاع التمويل بوزارة المالية.
١٤ .يلتزم البنك الذي يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة حساباته بإصدار شهادة بصفة ربع سنوية بقيمة التعويض عن فارق سعر العائد على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملائه المستفيدين من المبادرة على أن تكون معتمدة من رئيس قطاع المراجعة الداخلية، والرئيس التنفيذي للبنك، على أن يتم إصدار الشهادة المشار إليها من خلال الجهاز المركزي للمحاسبات فيما يخص البنوك التي يقوم الجهاز بمراجعة حساباتها.
١٥.يلتزم البنك بموافاة قطاع العمليات المصرفية بالبنك المركزي المصري بقيمة التعويض المطلوب عن فارق سعر العائد خلال الأسبوع الأول من الشهر التالي الانتهاء الفترة الربع سنوية المستحق عنها التعويض، على أن يتم الصرف فور ورود الشهادة المشار إليها بالبند السابق.
برجاء التفضل بالتنبيه نحو اتخاذ الالزم للعمل بالمبادرة المذكورة اعتبارا من تاريخه.

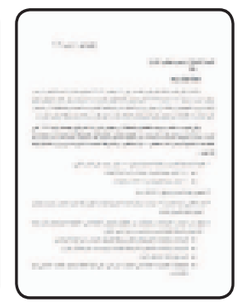

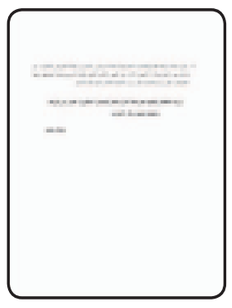

ناصر ..

في إطار تنفيذ استراتيجية المجلس القومي للمدفوعات..

البنك المركزي يقرر زيادة الحدود القصوى للمعاملات المالية عبر «إنستا باي» إلي ٤٠٠ الف جنيه

القرار يستهدف تشجيع التحول إلى مجتمع غير نقدي وتلبية احتياجات العملاء بعد الطفرة الكبيرة في حجم المعاملات المالية على الشبكة خلال العام الماضي

في إطار تنفيذ استراتيجية المجلس القومي للمدفوعات برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لدعم التحول للاقتصاد الرقمي، واستمرارًا لجهود دعم وتحفيز استخدام وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية، قرر البنك المركزي المصري زيادة الحدود القصوى لجميع المعاملات على تطبيقات شبكة المدفوعات اللحظية (انستا باي) اعتبارًا من ١٥ مارس ٢٠٢٣.

ويتضمن القرار زيادة الحد الأقصى لقيمة المعاملة الواحدة على الشبكة ليصبح ٧٠,٠٠٠ (سبعون ألف) جنيهًا مصريًا، والحد الأقصى لإجمالي المعاملات اليومية إلى ١٢٠,٠٠٠ (مائة وعشرون ألف جنيه) جنيهًا مصريًا، والحد الأقصى للمعاملات الشهرية إلى ٤٠٠,٠٠٠ (أربعمائة ألف) جنيهًا مصريًا.

تأتي الزيادات الجديدة في الحدود القصوى للمعاملات، في ضوء متابعة البنك المركزي لطلبات العملاء، وكذا استطلاعات الرأي الخاصة بالخدمة، خاصة مع التوسع الكبير والإقبال المتزايد على منظومة المدفوعات اللحظية (إنستا باي) منذ إطلاقها، حيث شهدت تنفيذ ما يقرب من ١٦ مليون معاملة تحويل لحظي بقيمة تقارب ٨٠ مليار جنيه من خلال أكثر من ١,٨ مليون عميل، بالإضافة إلى أنه من المستهدف إطلاق المزيد من الخدمات الجديدة والمبتكرة عبر المنظومة خلال الفترة المقبلة.

ويهدف القرار الجديد للبنك المركزي إلى تعزيز التحول إلى اقتصاد أقل اعتمادًا علي أوراق النقد وتحقيق الشمول المالي، بالإضافة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية والتيسير على المواطنين وتشجيعهم على الاستمرار في استخدام وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية، واستيعاب متطلبات فئات العملاء المختلفة لتحسين الخدمات المالية، واستقطاب عملاء جدد للقطاع المصرفي.

من خلال ماكينات الصراف الآلي «ATM»

البنك المركزي ينفي قرار فرض رسوم على عمليات السحب للبطاقات البنكية كافة

نفى البنك المركزي المصري، شائعات تم تداولتها ببعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الإجتماعي بشأن إصدار قرارا بفرض رسوم على عمليات السحب لكافة البطاقات البنكية من خلال ماكينات الصراف الآلي "ATM" تتراوح من ٢٠ إلى ٥٠ جنيها.

وقد قام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بالتواصل مع البنك المركزي المصري، والذي نفَى تلك الأنباء، مُؤكدا أنه لا صحة لفرض رسوم جديدة على عمليات السحب النقدي من البطاقات البنكية مسبقة الدفع (Prepaid card) وبطاقات الخصم المباشر (Debit card) من خلال ماكينات الصراف الآلي (ATM) حيث يتم السحب مجانا (بدون أي رسوم) من خلال ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك المصدر للبطاقة، وبرسوم لا تزيد عن ٥ جنيهات من أي ماكينة أخرى غير تابعة للبنك، مشيراً إلى أنه فيما يتعلق ببطاقات الائتمان (Credit card) التي تمثل نسبتها نحو ٧٪ من إجمالي عدد البطاقات البنكية في السوق المصري، فيتم تحديد رسوم السحب النقدي الخاصة بها من خلال البنك المصدر للبطاقة، وذلك بهدف استخدام تلك البطاقات في الأغراض المخصصة لها، وتحفيز المجتمع على استخدامها في عمليات المشتريات إلكترونيا بدلاً من التعامل النقدي، مُناشداً المواطنين عدم الانسياق وراء تلك الأخبار المزيفة، مع استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية.

ونناشد جميع وسائل الإعلام ومرتادي مواقع التواصل الاجتماعي تحري الدقة والموضوعية في نشر الأخبار، والتواصل مع الجهات المعنية؛ للتأكد قبل نشر معلومات لا تستند إلى أي حقائق، وتؤدي إلى بلبلة الرأي العام وإثارة غضب المواطنين، والتأثير سلباً على الاقتصاد المصري والقطاع المصرفي، وللإبلاغ عن أي شائعات أو معلومات مغلوطة يرجى الإرسال على أرقام الواتس آب التابعة للمركز الإعلامي لمجلس الوزراء (٠١١٥٥٥٠٨٦٨٨ -٠١١٥٥٥٠٨٨٥١) على مدى ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع، أو عبر البريد الإلكتروني (rumors@idsc.net.eg).

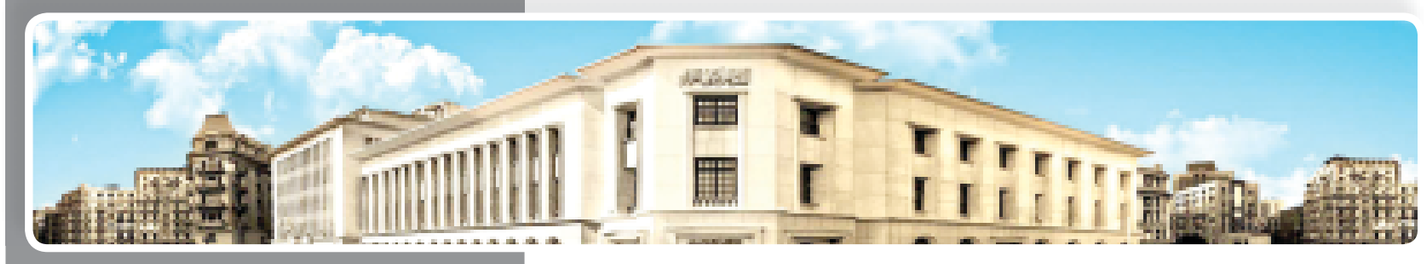

البنك المركزي يصدر القواعد المنظمة لخدمات ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الأجهزة الإلكترونية

اعتمد مجلس إدارة البنك المركزي المصري - الأربعاء الماضي- "القواعد المنظمة لخدمات ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الأجهزة الإلكترونية"، بما يتيح إجراء معاملات الدفع اللاتلامسية باستخدام التطبيقات عبر هذه الأجهزة، في إطار تنفيذ استراتيجية المجلس القومي للمدفوعات برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي لدعم التحول للاقتصاد الرقمي.

وجاء إصدار القواعد الجديدة استمرارًا لجهود البنك المركزي الاستباقية في تعزيز التطور الرقمي، حيث يتيح الترميز إمكانية تسجيل بطاقات الدفع على تطبيقات الأجهزة الذكية، واستخدامها لإتمام عمليات الدفع على نقاط البيع الإلكترونية، أو الشراء عبر الإنترنت بطريقة سهلة ومؤمنة ومبتكرة.

وسيسمح إصدار القواعد المنظمة - لخدمات ترميز البطاقات على تطبيقات الأجهزة الإلكترونية - بتفعيل خدمات العديد من الشركات الدولية مثل (أبل باي – سامسونج باي - إلخ) وكذا شركات التكنولوجيا المالية، والذي بدوره سيؤدي الى خلق فرص هائلة لتقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع متطلبات العملاء.

وستساعد المنظومة الجديدة أيضًا على تقليل الوقت وكذا التكاليف التي تتحملها البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية في اتاحة الخدمة، وكذا تمكين البنوك المصدرة من رقمنه بطاقات الدفع باختلاف أنواعها.

وجاء إطلاق الخدمة الجديدة بالسوق المصرفي المصري ضمن العديد من المشروعات التي أطلقها البنك المركزي المصري لتعزيز التحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على النقد، ومنها على سبيل المثال محافظ الهاتف المحمول وشبكة المدفوعات اللحظية، وصولًا إلى إصدار

"المركزي المصري" يوقع اتفاقية مع نظيره الأردني لتعزيز التعاون في عدة مجالات

وقع البنك المركزي المصري، مع نظيره الأردني - الأربعاء الماضي - ملحقا لمذكرة التفاهم المتعلقة بمجال الرقابة المصرفية، المبرمة بين الطرفين منذ عام ٢٠٠٤؛ ليشمل الملحق الجديد مجالات الاشراف على نظم وخدمات الدفع الإلكتروني وأنشطة التكنولوجيا المالية، وذلك في إطار العلاقات المتميزة بين مصر والأردن، وحرصًا على دعم أوجه التعاون القائمة وفتح آفاق جديدة تحقق المنفعة المتبادلة لكلا البلدين الشقيقين.

وتعد هذه الخطوة هي إحدى ثمار التعاون مع الأشقاء العرب في مجالات نظم وخدمات الدفع وأنشطة التكنولوجيا المالية، والتي أمكن تحقيقها بعد التطور الكبير الذي وصلت إليه البنية التحتية المالية بكلا البلدين، بما يعكس جهود البنك المركزي المصري لتعزيز التحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، وذلك في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمجلس القومي للمدفوعات برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ووقع على الاتفاقية كلًا من جمال نجم، نائب محافظ البنك المركزي المصري، والدكتور خلدون الوشاح، نائب محافظ البنك المركزي الأردني، وذلك بمقر البنك المركزي المصري بالقاهرة، في حضور قيادات البنك المركزي المصري والأردني.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التنسيق المشترك بين البلدين فيما يخص كافة الجوانب المتعلقة بنظم وخدمات الدفع الإلكترونية والإشراف عليها، ومنها مدفوعات الهاتف المحمول، والمدفوعات الرقمية والتكنولوجيا التنظيمية والاشرافية ذات الصلة، بالإضافة إلى الربط البيني بين خدمات ونظم الدفع في كلا البلدين، مثل نظام الدفع اللحظي، ونظام التسويات الاجمالية اللحظية، وأنظمة قبول بطاقات الدفع الوطنية، وكذا تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا المالية من خلال تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بموضوعات المختبر التنظيمي، والتمويل البديل، والعمليات المصرفية المفتوحة، والبنوك الرقمية، والتكنولوجيا التنظيمية والإشرافية ذات الصلة بأنشطة وخدمات شركات التكنولوجيا المالية.

وتساعد الاتفاقية على توفير وسائل آمنة ومناسبة لتحويل الأموال إلكترونيًا بين البلدين، ويفتح المجال أمام المؤسسات المصرية والأردنية للعمل في كلا السوقين، ويساعد في تيسير تحويلات المصريين العاملين بالأردن إلى أسرهم وذويهم في مصر.

ويتطلع كلا من البنك المركزي المصري والأردني إلى جني ثمار هذا العمل بالقريب العاجل من خلال دعم الجهود المشتركة بين الجانبين لإيجاد منظومة آمنة وكفء للمدفوعات الإلكترونية في كلا البلدين، إلى جانب تعزيز مجالات التطبيق المشترك تجاه استخدام التقنيات المالية الحديثة والابتكارات الناشئة عنها، وصولًا إلى تقديم وتنفيذ نماذج أعمال مشتركة وفريدة من نوعها تواكب أفضل الممارسات الدولية.

البنك المركزي يحذر المواطنين من منصات الاحتيال بالعملات الرقمية المشفرة

أعاد البنك المركزي المصري تحذيراته السابقة من التعامل في كافة أنواع العملات الافتراضية المشفرة، سواء مع الأفراد أو الشركات، أو التطبيقات والمنصات الإلكترونية.

وقال البنك المركزي: "بالإشارة إلى الأخبار المتداولة خلال الأيام الماضية بشأن قيام إحدى المنصات الإلكترونية بالاستيلاء على مبالغ كبيرة من المواطنين، بزعم استثمارها في أنشطة متعلقة بالعملات الرقمية المشفرة، وتحقيق مكاسب كبيرة وسريعة؛ يهيب البنك المركزي المصري بالمواطنين عدم الانصياع لمثل هذه الدعوات الاحتيالية والأنشطة المجّرمة قانونًا، وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠".

وكرر البنك المركزي تحذيراته السابقة من التعامل في كافة أنواع العملات الافتراضية المشفرة، سواء مع الأفراد أو الشركات أو التطبيقات والمنصات الإلكترونية.

شركة فيزا تمنح البنك الأهلي جائزة «الأسرع نموًا» في مصر لمنتج فيزا انفينيت لعام ٢٠٢٢

منحت شركة فيزا البنك الأهلي المصري جائزة "الأسرع نمواً" لمنتج فيزا انفينيت في مصر لعام ٢٠٢٢، حيث أكد يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري أن حصول البنك على تلك الجائزة يعكس استراتيجياته الطموحة لتطوير خدماته للتجزئة المصرفية والتي تشمل التنوع لتتيح المرونة في تلبية احتياجات العملاء من مختلف الفئات، ويعد النمو المطرد الذي يحققه البنك الأهلي المصري في مجالات التجزئة المصرفية سببًا في حصول البنك على تلك الجائزة.

ومن جانبها أشارت داليا الباز، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري الى الجهود المستمرة التي أسفرت عن النمو السريع في قيمة الاستخدامات لبطاقات Visa Infinite الائتمانية خلال عام ٢٠٢٢، مضيفة إطلاق البنك كلا من بطاقات Visa Infinite Visa Signature سبتمبر ٢٠٢١ والتي تستهدف كبار العملاء لتلبية احتياجاتهم الحالية و المستقبلية وتقديم مزايا حصرية وتجربة تسوق فريدة.

كما اضافت ليلى سرحان، نائب الرئيس لأعمال الشركة في شمال افريقيا والمشرق وباكستان "يسعدنا أن نتعاون مع البنك الأهلي المصري، أحد أكبر البنوك الرائدة في طرح أحدث حلول المدفوعات الرقمية المبتكرة التي تتماشى مع الاحتياجات المتطورة لقاعدة لعملائه، مشيرة الى دعم البنك الأهلي المصري كشريك لتقديم تجارب دفع مبتكرة لدعم نمو المدفوعات الرقمية في مصر».

الجدير بالذكر أن شركة فيزا تقدم العديد من المزايا لحاملي بطاقات ائتمان Infinite منها خدمات الارشاد الطبي والقانوني والدخول المجاني لعدد من الصالات المختارة في مطارات أكثر من ٣٠٠ مدينة حول العالم وكذا التأمين الشامل ضد الفقد أو التلف للمشتريات باستخدام البطاقة، كذلك تقدم ميزة الاستمتاع بضعف فترة الضمان على المشتريات لمدة تصل الى سنة عند الشراء وسداد كامل القيمة باستخدام البطاقة، هذا بخلاف التأمين ضد حوادث ومشاكل السفر، وذلك إضافة الى المزايا التي يقدمها البنك الأهلي المصري وعلى رأسها الاستمتاع بنقاط الولاء بقيمة نقطتين عن كل جنيه من المشتريات باستخدام البطاقة.

«CIB» يناقش أحدث التطورات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالإفصاحات المتعلقة بالاستدامة وتغير المناخ

د. داليا عبد القادر

سلط البنك التجاري الدولي (CIB) – أكبر بنك قطاع خاص في مصر – الضوء على أحدث المعايير الدولية للإفصاحات المتعلقة بالاستدامة والمناخ S1، وS2 والتي سيطلقها مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) قبيل نهاية النصف الثاني من ٢٠٢٣، والآثار المترتبة عن دمج هذه الإفصاحات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وكيفية تنفيذها في مصر.

جاء ذلك من خلال المشاركة في حلقة نقاشية للتمويل المستدام في يوم ٢٦ فبراير ٢٠٢٣، ضمن فعاليات النسخة الرابعة لمنتدى أعمال الجامعة الأمريكية بالقاهرة(AUC Business Forum) . تم تسليط الضوء خلال حلقة النقاش على أهمية القرارات الأخيرة بشأن دمج مجلس معايير الاستدامة الدولية International Sustainability Standards Board في المعايير الدولية للإفصاحات المالية International Financial Reporting Standards.

وبدأت الدكتورة داليا عبد القادر، رئيس قطاع التمويل المستدام بالبنك التجاري الدولي بتوضيح أن دمج معايير الاستدامة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يلوح عن تحولات جوهرية في الإفصاحات المالية ويصحح أوجه قصور في النظم المحاسبية السائدة التي طالما تجاهلت الكلفة البيئية والمجتمعية الناتجة عن نشاط المؤسسات.

وركزت في كلمتها على أن تأثير القرارات الجديدة يظهر من خلال محورين أساسيين، الأول إن مفهوم "الاستدامة "يشهد صعود في الأهمية والانتقال من كونه مادة "لإعداد التقارير " إلى كونه مكون أساسي من" الإفصاح المالي" للمؤسسات.

ومن ناحية أخرى، تتطور "الإفصاحات المالية" من التركيز على "تحقيق الربح» "Profit Making" فقط إلى "خلق القيمة»"Value Creation"، بحيث يعتمد تقييم أداء المؤسسة ليس فقط علي ما تحققه من أرباح مادية، ولكن على الأبعاد البيئية والمجتمعية وتلك الخاصة بالحوكمة، التي أصبحت جميعها مكونات أساسية لضمان قدرة المؤسسة علي استدامة الربحية والنمو"، موضحة أن تلك المعايير تتطلب تحول جذري في سياسات واستراتيجيات المؤسسات المصرفية والشركات.

كما تطرقت حلقة النقاش إلى كيفية قيام الشركات باتخاذ الإجراءات التمهيدية لدمج عدة تقارير منها المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI)، وإطار العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، ومشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP)، ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، في الإفصاحات المالية طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

جدير بالذكر أن CIB في طليعة المؤسسات المصرفية التي قامت بإصدار تقارير الاستدامة في مصر بداية من عام ٢٠١٥، حيث يحرص البنك على الإفصاح عن ممارسات الاستدامة التي يتبناها بمنتهى الشفافية والنزاهة للعملاء والقطاع المالي وفقًا للمعايير المحددة من قبل هيئة المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI)، وفي عام ٢٠٢٠ تضمن تقرير الاستدامة الخاص بالبنك تطبيقه لمجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، كونه أول بنك في مصر والمنطقة في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، قام بإصدار أول تقرير لقياس البصمة الايكولوجية (Ecological Footprint) في مصر وأفريقيا على مستوى البنوك التجارية، والذي يعكس جهود البنك لتطوير خطة الإفصاح عن ممارسات الاستدامة لتتجاوز تقارير البصمة الكربونية المعتادة، و تتضمن طرح أشمل لعدة مؤشرات منها الانبعاثات الكربونية واستهلاك الأرض والمياه كما أن CIB حصل على تصنيف أكثر تقدمًا من العام السابق بالقائمة العالمية الخاصة بمشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP) لعام ٢٠٢٢ ، حيث تجاوز مستوى(C) نطاق التوعية ليصل إلى مستوى (B-)نطاق الإدارة، مما يجعله البنك الوحيد في مصر الذي يتم إدراجه في هذه القائمة وهو أيضًا أول بنك في مصر يقوم بتنفيذ توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD).

وضم الاجتماع أيضًا نخبة من أبرز الخبراء من الأوساط الأكاديمية ورجال الأعمال وصانعي السياسات، وممثلين عن الجهات الرقابية، وشركات القطاع الخاص، ومراجعي الحسابات، وشركات الاستشارات، لإجراء مناقشات مثمرة حول الآثار المترتبة عن دمج إفصاحات الاستدامة والمناخ في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)للمستثمرين والشركات وكيفية تنفيذها، بالإضافة إلى الفرص والتحديات الإقليمية الناتجة عن تطبيق هذه المعايير، وأهمية تعاون المؤسسات لتسهيل إحداث التغييرات المؤسسية اللازمة.

واختتمت عبد القادر الجلسة بتأكيد أهمية التنسيق والتعاون بين المؤسسات الاكاديمية والمؤسسات المصرفية والشركات لمواجهه وتيرة التطورات المتلاحقة في مجال الاستدامة وهو ما تحرص عليه كلية إدارة الأعمال بالجامعة الامريكية AUC Business School.

بمناسبة شهر رمضان المعظم..

المصرف المتحد يطلق قوافل الإطعام للأسر الأشد احتياجًا في ٦ محافظات مصرية

أطلق المصرف المتحد, قوافل الإطعام لمئات الاسر الاشد احتياجا في ٦ محافظات مصرية بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير الاهلية، وذلك ضمن خطة المصرف المتحد لتوفير الامن الغذائي لدعم الغير قادرين خلال شهر رمضان المعظم.

حيث قام فريق عمل المصرف المتحد بالمساهمة في تعبئة كراتين الطعام التي تحمل شعار المصرف المتحد لاطعام مئات الاسر في ٦ محافظات هم: القاهرة – اسيوط – الاقصر – جنوب سيناء – الوادي الجديد – القليوبية، وتضم كاراتين رمضان مجموعة من المواد الغذائية مثل الارز والزيت والفول واللوبياء والدقيق والسمن والشاي والسكر والعصير والتمر اللازمة لاطعام الاسر في رمضان.

وقال أشرف القاضي، رئيس مجلس ادارة المصرف المتحد، ان قوافل الإطعام تترجم جزء اساسي من قيم المصرف المتحد المؤسسية في مد يد العون والاغاثة ولدعم المحتاجين ونشر الخير خاصة في شهر رمضان المعظم من خلال ادارة ايثار للتنمية المجتمعية.

وأضاف القاضي، أن العمل التطوعي والتكافلي موجود بقوة داخل نسيج وتكوينات المصرف المتحد فجميع الانشطة التنموية تأتي ضمن منظومة متكاملة للعمل الاجتماعي التنموي التي تدار بفكر وتكنيك معاصر يهدف إلي تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي والذي حثت عليه جميع الأديان السماوية.

وأوضح رئيس مجلس ادارة المصرف المتحد، ان مثل هذه الانشطة التكافلية التي يقوم بها فريق عمل المصرف تعمل علي تعزيز الفكر والنشاط التنموي داخل بيئة العمل وخارج حدود المؤسسة، الامر الذي يعكس القيم الانسانية في العطاء للقضاء علي مشكلة الجوع والتي تعتبر ماساة انسانية عالمية.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

«القومي للاتصالات» ينفي وقف خدمة المحافظ الإلكترونية لشركات الاتصالات

نفى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء صحة الرسائل الصوتية المتداولة على تطبيق «واتس آب»، تزعم صدور قرار بوقف خدمة المحافظ الإلكترونية الخاصة بشركات الاتصالات إلى أجل غير مسمى.

وأوضح المركز الإعلامي، أنه تواصل مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات الذي نفى تلك الأنباء، مؤكدا على أنه لا صحة لوقف خدمة المحافظ الإلكترونية الخاصة بشركات الاتصالات إلى أجل غير مسمى، وأن الرسائل الصوتية المتداولة لا أساس لها من الصحة.. وشدد «القومي للاتصالات»، على أن خدمة المحافظ الإلكترونية تعمل بشكل طبيعي ومنتظم دون أي عوائق لجميع شركات الاتصالات، ولم تصدر أية تعليمات أو قرارات من أي جهة رسمية بإيقاف التعامل عليها.

«البترول» علي أبواب مزايدات عالمية وشراكات جديدة

لقاءات موسعة لوزير البترول في مؤتمر الطاقة الدولي بهيوستن مع مسؤولي كبري الشركات العالمية .. والملا يبحث مع مساعدي وزيري الخارجية والطاقة الامريكيين سبل زيادة التعاون في التحول الطاقي وخفض الانبعاثات بصناعة البترول والغاز

مشاركة فاعلة ومهمة شهدها حضور المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية في مؤتمر سيراويك الدولي للطاقة بمدينة هيوستن بالولايات المتحدة ، حيث عقد عدداً من اللقاءات الثنائية مع كبار المسئولين الأمريكيين ورؤساء كبريات الشركات العالمية ، وتناولت اللقاءات سبل تعزيز التعاون والشراكة في مجال انتاج البترول والغاز الطبيعي وزيادة الاستثمارات التي يتم ضخها في مصر في ظل الأسعار العالمية المرتفعة الى جانب التنسيق والتعاون لتحقيق استفادة مصر من الخبرات العالمية والتكنولوجيات الداعمة لعمليات التحول الطاقى وخفض الانبعاثات الكربونية.

وأوضح الملا أن مشاركة مصر فى هذا المؤتمر بشكل دوري توضح ما حققته استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية من نتائج أعمال خلال الفترة الماضية، لافتا إلى أهمية هذا المؤتمر وما تحويه مناقشاته وجلساته من موضوعات حول تأمين إمدادات الطاقة ودعم الأسواق الناشئة والتحول الطاقى والأهداف البيئية كخفض الانبعاثات وتحسين كفاءة الاستهلاك ومراعاة حقوق الدول فى التنمية والاستفادة مما تملكه من ثروات طبيعية وغيرها.

وأشار إلى أن المؤتمر جاء فرصة جيدة لمزيد من الحوار والتعاون مع شركاء صناعة البترول وعرض الفرص الاستثمارية التى تتمتع بها صناعة البترول والغاز فى مصر والترويج لها، خاصة وأن مصر لديها طرح لمزايدات عالمية متنوعة عبر بوابة مصر الرقمية للبحث والاستكشاف، حيث تم فى ديسمبر الماضي طرح مزايدة عالمية جديدة للبحث عن الغاز الطبيعى والزيت الخام فى ١٢ منطقة بالبحر المتوسط ودلتا النيل بواقع ٦ مناطق بحرية ومثلها برية ، كما أن الهيئة المصرية العامة للبترول طرحت أول مزايدة عالمية من نوعها لتنمية حقول البترول المتقادمة وتشمل ٨ حقول مُنتجة فى منطقتي خليج السويس والصحراء الشرقية، وأن مصر لديها قصص نجاح تحققت، واستقرار وإصلاح اقتصادي حقيقي.

وشارك الملا كمتحدث رئيسى فى الجلسة الوزارية العامة، والتي ناقشت جهود انتقال الطاقة للوصول إلى صافى صفر انبعاثات مع تأمين إمدادات الطاقة اللازمة للحفاظ على الاقتصاد العالمى، فى ظل الاحتياج للهيدروكربون في شتى جوانب الحياة حتى تحقيق التحول الطاقى .

مباحثات مع رئيس شركة شيفرون العالمية

وعقد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، جلسة مباحثات ثنائية مع كلاى نيف، رئيس شركة شيفرون العالمية للاستكشاف والإنتاج، على هامش المشاركة بالمؤتمر تناولت استعراض مستجدات أنشطة الشركة فى مصر وخططها البحثية لزيادة الإنتاج بمناطق امتيازها، والتعاون المشترك بين الجانبين لنقل الغاز من حقول شرق المتوسط لإعادة تصديره إلى أوروبا عبر تسهيلات الإسالة المصرية، بما يدعم دور مصر ومنطقة شرق المتوسط فى تأمين جانب من الطلب العالمى على الطاقة.

وأكد الملا أن الجهود التي تقوم بها شيفرون فى مصر تحظى بالدعم والمتابعة وأنها بصدد تحقيق نتائج طيبة فى مجال البحث والاستكشاف الذى عادت إليه بمصر مؤخرا، مشيراً لحرص الجانبين على دعم شراكتهما التاريخية التى تمتد منذ عام ١٩٣٧ وزيادة دور شيفرون كشريك استثمارى موثوق لقطاع البترول فى مصر وأن مذكرة التفاهم التى تم توقيعها بشأن التعاون فى خفض الانبعاثات خلال انعقاد مؤتمر إيجبس فبراير الماضى تضاف للتعاون المتنامى بين الجانبين خلال الفترة الأخيرة.

وتطرق نيف إلى مشاركته فى مؤتمر ومعرض إيجيبس فى فبراير ٢٠٢٣ ، لافتا إلى حالة الزخم والحضور المتزايد الذى تميزت به النسخة السادسة من المؤتمر والذى يشهد تطورا ملحوظا من نسخة إلى أخرى، كما أشاد بإعلان الوزير عن تحول المؤتمر اعتباراً من دورته القادمة إلى مؤتمر ومعرض مصر الدولى للطاقة بما يسمح بتوسيع دائرة موضوعات المؤتمر ليتواكب مع التغيرات العالمية المتسارعة التى يشهدها قطاع الطاقة .

تعاون مع شركات عالمية

والتقى الملا مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي لموارد الطاقة جيفرى بيات و براد كرابتري مساعد وزيرة الطاقة الامريكية بمكتب إدارة الطاقة الأحفورية والكربون ، وتناول اللقاء سبل زيادة التعاون في مجال التحول الطاقى وخفض الانبعاثات بصناعة البترول والغاز في اطار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مجال الطاقة ومشاركتيهما في التعهد العالمي لخفض انبعاثات الميثان ، وأوضح الملا أن مصر تمضى قدما في تنفيذ عدد من مبادرات وبرامج تحول الطاقة بصناعة البترول والغاز على ارض الواقع والتي تم الإعلان عنها خلال تنظيمها لمؤتمر المناخ COP٢٧، كما استعرض اللقاء الدور الإقليمي المتزايد لمنتدى غاز شرق المتوسط باعتباره نموذجاً لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الغاز بالمنطقة للمساهمة في تأمين الإمدادات والعمل في الوقت نفسه على تحقيق الاستدامة من خلال مبادرته لإزالة الكربون

بى بى البريطانية تؤكد تطلعها لتعزيز شراكتها الاستراتيجية مع قطاع البترول .. وبترول أبوظبى الوطنية : مهتمون بتنمية الاستثمارات فى مصر .. ومباحثات مع ايني الإيطالية بتنفيذ خطط التنمية والإنتاج لحقول واكتشافات الزيت الخام والغاز الطبيعي

من الغاز الطبيعي والتي أشاد بها الجانب الأمريكي .

كما عقد المهندس طارق الملا كذلك اجتماعا مع برنارد لوني رئيس شركة بي بي البريطانية ، تم خلاله استعراض مشروعات الشركة البريطانية و خططها الاستثمارية في مصر فى مجال البحث والاستكشاف للبترول والغاز بهدف زيادة الإنتاج ، و اكد برنارد لوني على اهتمام شركته بتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع قطاع البترول المصري من خلال بحث ضخ المزيد من الاستثمارات في أنشطة البحث والاستكشاف، مؤكداً ان مصر صنعت تجربة فريدة في تطوير قطاع الطاقة لديها وتعزيز مقوماته من البنية التحتية لجذب المستثمرين والشركات الكبرى، معربا عن تطلع بى بى لمد أواصر شراكتها مع مصر لفترة مماثلة لفترة عملها الناجحة التي امتدت لأكثر من ٦٠ عاماً.

تعاون مع اينى الايطالية

كما التقى المهندس طارق الملا مع جويدو بروسكو الرئيس التنفيذي للعمليات بقطاع الموارد الطبيعية بشركة إيني الإيطالية أكبر منتجي ومستثمري صناعة البترول والغاز في مصر، حيث ناقش الوزير مع مسئول الشركة الإيطالية تقدم الجهود المشتركة بين الجانبين لسرعة تنفيذ خطط التنمية والإنتاج لحقول واكتشافات الزيت الخام والغاز الطبيعي للاستفادة من الأسعار العالمية المرتفعة ودعم خطط زيادة الإنتاج لتأمين الاحتياجات المحلية.

والتقى المهندس طارق الملا مع وفد من شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" يضم كلا من مصبح الكعبي الرئيس التنفيذي لقطاع الحلول منخفضة الكربون والنمو الدولي، و محمد العرياني نائب الرئيس التنفيذي لشركة أدنوك الدولية، وأكد مسئولو شركة أدنوك اهتمامهم بتنمية اعمال الشركة واستثماراتها في مصر من خلال الفرص الواعدة في قطاع البترول المصرى، ورحب الوزير باهتمام شركة أدنوك بالتواجد كشريك استثماري لقطاع البترول والعمل في هذا الاطار على خطط استثمارية طموحة للشركة في مجال البترول والغاز خلال الفترة القادمة.

تعاون مصري مع المبادرة العالمية للمناخ

وبحث المهندس طارق الملا مع الدكتورة براتيما رانجاراجان الرئيس التنفيذي لمبادرة المناخ في مجال البترول والغاز (الاستثمار في المناخ) OGCI Oil & Gas Climate Initiative سبل الاستفادة من انشطة المبادرة الجارية في العمل المناخي بما في ذلك أنشطة كفاءة الطاقة وإزالة الكربون من الغاز الطبيعي وخفض انبعاثات غاز الميثان.

وأعربت الرئيس التنفيذي للمبادرة عن استعدادها للتعاون ونقل تلك التقنيات الجديدة إلى مصر ، فيما رحب الملا بالأنشطة التي تقدمها المبادرة لدعم صناعة البترول والغاز، وأشار الى الترتيب لعقد اجتماع بين مسئولي المبادرة والمختصين بالقطاع لمناقشة الجوانب الفنية والوقوف على كيفية الاستفادة المثلى من هذه التقنيات.

والتقى المهندس طارق الملا مع كاسبر هيرسبرج رئيس شنايدر إلكتريك لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، واستعرض اللقاء سبل تعزيز التعاون في مجالات التحول الرقمى بصناعة البترول والغاز حيث تشارك شنايدر الكتريك حالياً في تنفيذ خطط قطاع البترول المصري للتحول الرقمى في إطار مشروع تطوير وتحديث قطاع البترول بما يسهم في رفع كفاءة العمليات التشغيلية.

كما تطرق اللقاء الى فتح افاق تعاون جديدة مع الشركة في مجالات التدريب والتأهيل للكوادر البشرية حيث اكد الوزير أنه يتم العمل على هذا المحور من خلال برنامج التنمية البشرية بمشروع تطوير وتحديث قطاع البترول بالتعاون مع الشركاء العالميين وفقاً لأحدث المعايير و أبدت الشركة العالمية اهتمامها بالمشاركة في برنامج تأهيل القيادات الشابة والمتوسطة بقطاع البترول ودعم عملية تنفيذه انطلاقاً من الاهتمام المشترك بإعداد كوادر بشرية مؤهلة.

اللقاء السنوي التاسع للطاقة

وعلى جانب آخر شارك المهندس طارق الملا في اللقاء السنوي التاسع للطاقة فى مصر الذى نظمته الغرفة الثنائية العربية الامريكية للتجارة فى هيوستن بالشراكة مع شركة اباتشى الامريكية أحد أهم شركاء قطاع البترول وذلك بحضور الامين العام لمنتدى غاز شرق المتوسط أسامة مبارز.

واستعرض الوزير الدور الحالي الذى تلعبه مصر كمركز اقليمى لتجارة وتداول الطاقة ومساهمتها فى تحقيق جانب من أمن الامدادات اقليميا وانفتاحها على التعاون مع الدول والشركات العالمية من خلال العديد من الشراكات وفى مقدمتها منتدى غاز شرق المتوسط لتحقيق الاستغلال الامثل لموارد الطاقة ، مؤكداً ان التعاون والتكامل بين الدول هو السبيل لمواجهة تداعيات التغيرات السريعة التي شهدتها اسواق الطاقة عالميا ، و اشار الى اهمية العمل على التوازي لتحقيق امن الطاقة من خلال زيادة الاستثمارات فى انتاج الوقود الاحفورى لتلبية احتياجات العالم مع دعم مسارات التحول الطاقى وخفض الكربون فى انتاج الوقود الاحفورى و التعاون فى تنفيذ مشروعات انتاج الهيدروجين والامونيا والطاقات الخضراء.

مزايدة عالمية

كان المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة أعلن قبل أيام أن الهيئة المصرية العامة للبترول طرحت أول مزايدة عالمية من نوعها لتنمية حقول البترول المتقادمة عبر بوابة مصر الإلكترونية للاستكشاف والإنتاج «EUG» وتشمل ٨ حقول مُنتجة في منطقتي خليج السويس والصحراء الشرقية.

وأكد الوزير أن طرح هذه المزايدة لأول مرة جاء بعد دراسات جارية منذ فترة للحقول المتقادمة التي لا تزال تحتوي على كميات من الزيت الخام، مشيرًا إلى اهتمام قطاع البترول بجذب شركات البحث والإنتاج والخدمات للعمل في هذه الحقول التي تتطلب استخدام أحدث الطرق التكنولوجية، بحيث يمكن إنتاج الخام من الخزانات بديلا عن الطرق التقليدية.

وأضاف الملا أن هذه الحقول تمثل فرصة استثمارية في ظل الأسعار العالمية المرتفعة التي تشجع الشركات على الاستثمار في أعمال التنمية والإنتاج من هذه الحقول.

وتشمل الحقول الثماني المطروحة بالمزايدة حقلي رأس بدران وخليج الزيت تحت إشراف شركة سوكو، بالإضافة إلى حقول شقير البحرية وجازورينا ورأس العش وايست زيت وإشرفي تحت اشراف شركة أوسوكو، ومنطقة تنمية وادي السهل.

أسامة المنياوى

«العربية للتصنيع» : توطين تصنيع عدادات الغاز الذكية ومسبقة الدفع

أكد رئيس الهيئة العربية للتصنيع اللواء أركان حرب مهندس مختار عبد اللطيف، على تنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي لتعزيز الشراكات مع الخبرات المتخصصة والتعاون لتوطين تكنولوجيا التصنيع الحديثة، وتعزيز خطة الدولة للتحول الرقمي، وزيادة القيمة المضافة بمنتجات وطنية تحت شعار «صنع في مصر».

جاء ذلك خلال توقيع مذكرة التفاهم بين الشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكية (ABD) التابعة للهيئة العربية للتصنيع، وشركة (Zhejiang Songchuan Instrument (Technology Co., Ltd الصينية.

إرسال الضوابط المنظمة للحج السياحي إلى شركات السياحة .. و ٣٠ أبريل موعد القرعة العلنية لاختيار الحجاج

أعلنت وزارة السياحة والآثار، عن فتح باب تسجيل المواطنين الراغبين في أداء مناسك الحج من خلال شركات السياحة، اعتبارًا من ١٢ مارس الجاري حتى ١٩ إبريل المقبل، وفقا للشروط والضوابط المنظمة للحج السياحي لعام ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م، والموضوعة من قبل اللجنة العليا للعمرة والحج.

وجاء ذلك بعد اعتمادها من أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، وفقا لأحكام قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٢٢ المنظم للحج والخاص بإنشاء البوابة المصرية الموحدة للحج المصري.

وتم إرسال الضوابط إلى غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة لإخطار الشركات السياحية بها؛ استعدادا لبدء الموسم وتسجيل الحجاج.

ومن المقرر إجراء القرعة العلنية لاختيار الحجاج يوم ٣٠ أبريل المقبل لتبدأ بعدها إجراءات تسجيل التضامنيات بين الشركات ومعاينة سكن الحجاج وتوثيق العقود.

مذكرة تعاون مشترك بين «اقتصادية القناة» وبنك قناة السويس

وقع وليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مذكرة تفاهم مع حسين رفاعي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، بشأن التعاون والاشتراك في المفاوضات مع مؤسسات التمويل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمناطق الصناعية التابعة.

وأكد رئيس المنطقة الاقتصادية، على أهمية هذا التعاون لضمان الوصول إلى أفضل النتائج فيما يتعلق بتقييم التمويل اللازم للمشروعات المقامة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس نظرًا لتنوع طبيعة هذه المشروعات حيث إن المنطقة الاقتصادية مجهزة لاستقبال مختلف أنواع الصناعات مما يؤدي إلى تباين كبير في حجم المشروعات ويتطلب مراعاة خصوصيتها.

ولفت «جمال الدين»، إلى أن الهيئة تثمن الاستشارات الفنية المالية خاصة في ظل سعيها لتوطين المزيد من القطاعات الصناعية والخدمية داخل المناطق الصناعية واللوجيستية والموانئ.

من جانبه، عبر رئيس بنك قناة السويس عن سعادته لهذا التعاون الذي بدأ على مدار الفترة الماضية بين فرق العمل من الجانبين، ويتم تتويجه بتوقيع مذكرة التفاهم مما يبشر بمزيد من التعاون المثمر بين الجانبين، خاصة الدعم الذي سيقدمه البنك فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ممثلو عدد من الشركات يثمنون جهود الحكومة في حل المشكلات ويستعرضون أبرز أعمالهم في مصر

أكد عددا من المستثمرين وممثلي الشركات الاستثمارية العاملة في مصر، على نجاح وحدة حل مشكلات المستثمرين التابعة لمجلس الوزراء، في حل المشكلات التي واجهتهم، مثمنين الجهود التي بذلتها الحكومة، وذلك خلال مؤتمر صحفي مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، الأربعاء الماضي.

شركة تي سي آي سنمار الهندية

وذكر بي إس جايارامان رئيس شركة «تي سي آي سنمار» الهندية للصناعات الكيماوية، أن الشركة تنفذ مشروعاتها في محافظة بورسعيد، وتبلغ قيمة استثماراتها الإجمالية في مصر نحو ١.٥ مليار دولار حتى الآن، مشيرا إلى أن الشركة تعمل في تصنيع مادة البولي فينيل كلورايد، الصودا الكاوية، وكلوريد الكالسيوم.

وأوضح رئيس الشركة الهندية، أنه من المخطط ضخ المزيد من الاستثمارات في مصر لرفع الطاقة الاستيعابية في مجال "بي في سي"، لكون السوق المصرية قادرة على استيعاب المزيد من الإنتاج بفضل مشروعات البنية التحتية التي بدأتها الحكومة المصرية خلال الآونة الأخيرة.

شركة سوميتومو إلكتريك إيجيبت

من جهته، قال أحمد مجدي رئيس شركة سوميتومو إلكتريك إيجيبت، أنه من خلال التعاون المثمر مع الحكومة، تم إقامة ٧ مصانع خلال الفترة الماضية موزعة على مدن: بورسعيد، السادس من أكتوبر، والعاشر من رمضان، كما تم العمل على زيادة قوام العمالة حيث وصلت إلى ١٢ ألف عامل، بالإضافة إلى زيادة صادرات الشركة من ٧٥ مليون دولار في نهاية ٢٠١٨ لتصل إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار بنهاية ٢٠٢٢.

شركة الظاهرة مصر

من جهته، أوضح رؤوف توفيق العضو المنتدب لشركة الظاهرة مصر، أنها شركة إماراتية زراعية، لديها عدد من المشروعات القائمة في توشكى، وشرق العوينات، والصالحية، موضحا أن الشركة تتواجد في أكثر من ١٦ دولة، بمساحات كبيرة مزروعة عالميا بحوالي ٤٠٠ ألف فدان.

مجموعة الغانم الزراعية الكويتية

وصرح محمد فيصل ممثل مجموعة الغانم الزراعية، بأن المجموعة تعمل على أحدث صوبة زراعية مميكنة على مستوى العالم، وتبلغ مساحتها قرابة ١٠,٥ أفدنة، تمكن من زراعة أكثر من ٤٨ منتجا في نفس الوقت، كما أن الزراعة تعمل على مدار العام والإنتاج بشكل يومي.

شركة راية إليكتريك

وأشار أسامة زكي الرئيس التنفيذي لشركة راية إليكتريك، إحدى مجموعة شركات راية القابضة للاستثمارات المالية، إلى أن الشركة تعمل في ١٢ مجالا مختلفا التي تعد أساس تواجدها وعملها في مصر، بالإضافة لأعمال أخرى في منطقة الخليج، وكذا نيجيريا، علاوة على التوسعات القائمة في منطقة شرق أفريقيا، واستثمارات إضافية في بولندا.

اسلام عبدالفتاح

مجموعة إيطالية تعرض خطة عمل لتعزيز سياحة اليخوت في مصر

عرض ممثلو مجموعة «نافيجو» الإيطالية خطة العمل المقترحة، لتعزيز سياحة اليخوت في مصر، خلال اجتماعها مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء.

وأكد «مدبولي»، أن الاجتماع يأتي في إطار العمل على صياغة خطة عمل لتعظيم سياحة اليخوت، من أجل دعم وتعزيز السياحة الوافدة إلى مصر، واستقطاب فئات جديدة من السائحين، بواسطة التوظيف الأمثل للمقومات المتميزة التي تحظى بها مصر في هذا المجال، مما يسهم في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.

وذكر ممثلو المجموعة الإيطالية، أن خطة العمل تتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تستهدف وضع مصر على خارطة سياحة اليخوت الدولية، كوجهة ومقصد رئيسي لسياحة وصيانة اليخوت، وتم استعراض محاور العمل اللازمة، والمراسي المقترحة لتعزيز سياحة اليخوت في مصر على البحرين المتوسط والأحمر، والعوائد المنتظر تحقيقها بشكل مباشر، وكذا العوائد والفوائد غير المباشرة.

وأكد ممثلو المجموعة، أن الخطة المقترحة تقوم على استثمار عبقرية الموقع المتميز لمصر على خارطة العالم، من خلال العمل على عدة محاور، تتضمن تطويرًا ورفع كفاءة المراسي ومراكز الصيانة، وتدريب الكوادر البشرية خدميًا وفنيًا، وأيضًا تنمية الخدمات المتممة والمكملة لليخوت، فضلًا عن الترويج والتسويق الدولي لوجهات سياحة اليخوت المصرية، وكذا تطوير برامج سياحية مصرية مصممة خصيصًا لسياحة اليخوت.

توقيع مذكرة تفاهم مع شركة سعودية لتطوير «النصر للزجاج والبلور»

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم، التوقيع على مذكرة تفاهم بين الشركة القابضة للصناعات المعدنية التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام والشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية؛ بهدف تطوير وزيادة رأس المال وضخ استثمارات جديدة في شركة النصر للزجاج والبلور.

وحضر توقيع مذكرة التفاهم، الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، والمهندس محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام.

وقال وزير قطاع الأعمال العام، إن هذا التوقيع يأتي في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة وتعزيز فرص التعاون والشراكة مع القطاع الخاص وضخ استثمارات جديدة.

وذكر أن الجانبان اتفقا على إضافة خطوط إنتاج جديدة لصناعة ألواح الزجاج المستخدمة في خلايا توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية لسد احتياجات السوق المصرية في إطار خطة الدولة في التوسع في هذا القطاع المهم.

توقيع بروتوكولات لمصر للطيران وآير كايرو مع وكلاء رحلات خلال بورصة برلين للسياحة

شهد وزير الطيران المدني الفريق محمد عباس حلمي، توقيع عدد من بروتوكولات التعاون بين مصر للطيران وآير كايرو، وعدد من منظمي الرحلات الدوليين، خلال مشاركته في فاعليات بورصة برلين الدولية للسياحة، بمشاركة وفود أكثر من ١٨٠ دولة على مستوى العالم، ووزراء السياحة والطيران بمختلف دول العالم.

ووقعت مصر للطيران، بروتوكول تعاون مع عدد من وكلاء السياحة لنقل ما يقرب من ٨ آلاف سائح من عدد من المدن الألمانية مباشرةً إلى الأقصر والغردقة خلال الستة أشهر القادمة، فضلاً عن توقيع شركة آير كايرو مذكرة تفاهم مع شركة صن إكسبريس مدتها ثلاث سنوات.

وتقضي المذكرة، بأن تتولى صن إكسبريس المشاركة في التسويق والتوزيع لرحلات آير كايرو بين مناطق الجذب السياحي في مصر ومختلف المدن في الدول الناطقة بالألمانية -ألمانيا وسويسرا والنمسا-، وعدد من الدول الأخرى للاستفادة من القوة التسويقية لصن إكسبريس، والقوة التشغيلية لأير كايرو، التي تعد أصغر أسطول عمرًا في إفريقيا.

والتعاون بين الشركتين للتشغيل بين الغردقة و١٢ مدينة في الدول الناطقة بالألمانية قد بدأ في مايو ٢٠٢١ بعدد ٣٩ رحلة أسبوعيًا في صيف ٢٠٢١، ارتفعت إلى ٦٢ رحلة أسبوعيا في صيف ٢٠٢٢، وتصل إلى ٨٧ رحلة أسبوعيًا في صيف ٢٠٢٣؛ لنقل حوالي مليون راكب بين ١٥ مدينة في الدول الناطقة بالألمانية والغردقة ومرسى علم وشرم الشيخ بمصر، ومنها عبر شبكة آير كايرو الداخلية إلى الأقصر وأسوان والقاهرة والإسكندرية.

وارتفع أسطول الشركة خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، من ٧ طائرات إلى ٣٠ طائرة حديثة ذات مقاعد في درجة واحدة؛ لخدمة حركة السفر من وإلى مناطق الجذب السياحي إلى مصر.

شركة تابعة لـ«قطاع الأعمال» تُنفذ مشروع مياه في عمان بتكلفة ٨,٤ مليارات جنيه

قال المهندس محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، إن الشركة القابضة للتشييد والتعمير وشركاتها التابعة، لديها مقومات وأصول وحجم مشروعات كفيلة أن تجعلها تقود سوق العقارات في مصر.

وأشار «عصمت»، خلال بيان للوزارة، إلى تغيير خطط العمل في إطار استراتيجية جديدة تم إقرارها لقطاع التطوير العقاري التابع للوزارة، تعتمد على الشراكة مع القطاع الخاص، والاستفادة من إمكانياته وقدراته، وخاصة في مجالات التسويق.

وذكر وزير قطاع الأعمال، أن هناك توجيهًا دائما للشركات بالبحث عن مجالات عمل خارج البلاد، وهو ما نفذته شركة المقاولات المصرية «مختار إبراهيم» التابعة للشركة القابضة للتشييد والتعمير، من تنفيذ مشروع للمياه بسلطنة عمان بتكلفة حوالي 8.4 مليارات جنيه، وفوز المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية بمناقصة في إحدى الدول الأفريقية مؤخرًا.

وأوضح الوزير، أن هذه المشروعات تأتي انطلاقًا من حرص الوزارة على توسيع نطاق عمل شركاتها التابعة محليًا وخارجيًا، والاهتمام بفتح أسواق جديدة والتوسع في مجال التصدير العقاري، منوهًا إلى أنه يجري العمل على تحقيق أقصى استفادة من الأصول والقدرات الإنتاجية والإمكانات المتاحة لدى الشركات مع تطويرها وتحسين أدائها، في ضوء السياسة العامة للدولة لتعظيم استغلال الأصول وتعظيم العوائد المحققة منها.

يشار إلى أن الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي تسلمت مشروع إمداد المياه من محطة التحلية بصحار إلى محافظة الظاهرة، الذي نفذته شركة مختار إبراهيم، واعتبرته الشركة العمانية أحد المشروعات الاستراتيجية التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة في المحافظة.

وتضمن المشروع، خط نقل للمياه بطول يبلغ 230 كم، مع إنشاء 15 خزانًا بسعة تخزينية تصل إلى 451 ألف متر مكعب، فضلا عن إنشاء 4 محطات ضخ بطاقة قصوى تصل إلى 144,000 م3/ يوم.

٧ توصيات لندوة تعزيز دور الوساطة والتسوية الودية بين المستثمرين بهيئة الاستثمار

الرقابة المالية: سرعة التقاضي والبت في المنازعات أحد عوامل جذب الاستثمار

خلصت الندوة النقاشية التي نظمتها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بالتعاون مع مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، بشأن تعزيز دور الوساطة والتسوية الودية بين المستثمرين، إلى مجموعة من التوصيات لتعزيز آليات الوساطة ودورها باعتبارها تعد ركيزة أساسية لتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار.

وتمثلت أبرز التوصيات، في تقنين الوساطة بما يتوافق مع التشريعات الدولية خاصة قانون الأونسيترال النموذجي، والترويج للوساطة وتقديم الحوافز الداعمة لها، وتدريب الوسطاء بما يتوافق مع المعايير الدولية، والتشديد على أهمية التجانس والتكامل بين المراكز العاملة بالوساطة، وتوحيد منظومة فض المنازعات الموجودة بالدولة، إضافة إلى تضمين شرط الوساطة بالأنظمة الأساسية للشركات والعقود النموذجية مما يساعد على زيادة العمل بها.

وأكد الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، على أهمية تكامل وتنسيق جهود كافة الأطراف والجهات المعنية بتسوية المنازعات خاصة فيما يتعلق بالوساطة والتسوية الودية للمنازعات لما لذلك من أهمية في تعزيز مستويات الثقة في بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال في مصر.

وأشار «فريد»، إلى أن أحد أهم عوامل جذب رؤوس الأموال هي سرعة التقاضي والبت في المنازعات التي تنشأ مع ممارسة الأعمال، مؤكدًا على ضرورة تكامل وتنسيق الجهود الرامية لرفع مستويات الوعي والمعرفة بممارسات الوساطة والتسوية الودية وأهميتها في سرعة البت في المنازعات الاستثمارية لتمكين الكيانات الاقتصادية العاملة في مختلف الأنشطة الإنتاجية من إنهاء المنازعات بشكل سريع.

وأوضح أن الهيئة العامة للرقابة المالية، أخذت على عاتقها رفع مستويات الوعي والمعرفة والفهم بأهمية تسوية المنازعات التي تنشأ عن ممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك من خلال المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، لما له من أهمية كبيرة في تعزيز الثقة لدى كافة الأطراف المتعاملة في الأسواق المالية غير المصرفية.

وشدد الدكتور إسماعيل سليم مدير مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، على أهمية التوعية بالوساطة وتعاون المؤسسات لإنجاحها بهدف تسوية المنازعات بين المستثمرين، مشيرًا إلى الدور الذي لعبه مركز القاهرة الإقليمي في تدريب الوسطاء بالتعاون مع البنك الدولي وما جرى عليه العمل من اتفاق أطراف العقود على اللجوء إلى الوساطة كمرحلة أولى بحيث لا يتم اللجوء الي التحكيم سوى في حال فشل الطرفين في تسوية النزاع وديًا.

بينما قال الدكتور محمد سامح عمرو عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، إنه ينبغي تضمين شروط الوساطة في اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية.

كما أكد الدكتور خالد سرى صيام أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة عين شمس ورئيس البورصة الأسبق، عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على أهمية تضمين اللجوء للوساطة كجزء من بنود وسائل حل المنازعات في مختلف العقود النموذجية، داعيًا إلى تقنين الوساطة بما يتوافق مع قانون الأونسيترال النموذجي.

وصرحت المستشارة الدكتورة ماريان قلدس الرئيس التنفيذي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، بأن القطاع المالي غير المصرفي يمثل أهمية حيوية في الاقتصاد المصري، ويعزز تلك الأهمية ما يشهده هذا القطاع من تطور واتساع في حجم أنشطته حيث بلغ حجم التمويلات الموجهة من القطاع المالي غير المصرفي في عام ٢٠٢٢ نحو ٥٦١ مليار جنيه بما يمثل نحو ٤٢٪ من حجم التمويل الممنوح من القطاع المالي في مصر.

بينما أكد الدكتور خالد حمدي عطية الرئيس الأسبق لجهاز المنافسة ومنع الاحتكار وشريك بمكتب التميمي، على ضرورة الدخول بحسن نية في إجراءات الوساطة لضمان نجاحها، ونوه إلى أهمية دور المحامين في تعزيز اللجوء للوساطة بدء من مرحلة صياغة العقود.

محمد علاء

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

صندوق مصر السيادي: نتوقع استثمارات خليجية بقيمة ٤ مليارات دولار

توقع أيمن سليمان الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، استثمارات خليجية بقيمة ٤ مليارات دولار، لافتًا إلى أن الجولة التمويلية التي قامت بها الحكومة المصرية الشهر الماضي لعدد من الدول الخليجية استهدفت إلقاء الضوء على القطاعات الاقتصادية التي تشهد نموًا جيدًا رغم التحديات.. وأشار «سليمان»، خلال تصريحات إعلامية، إلى أن هناك رغبة من مستثمرين قطريين للعودة للسوق المصرية لا سيما في قطاعات، لافتًا إلى أنه يوجد ١١ شركة سيتم طرحها لمستثمرين استراتيجيين أو طرح عام أو كليهما ضمن خطة الطروحات الحكومية.
وذكر أن ما بين ٢ إلى ٣ شركات سيتم طرحهم خلال الشهر المقبل، كما سيتم الإعلان خلال أيام عن ترسية استثمارات في ٧ فنادق، معلنًا: «قريبًا سنطلق صندوقًا فرعيًا متخصصا للاستدامة والاستثمارات الخضراء.

رئيس شركة تشاينا إنرجي يستعرض خطتها للاستثمار في مصر

الهيدروجين الأخضر والكهرباء وتحلية المياه على رأس قائمة المشروعات

اجتمع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، مع مسئولي شركة تشاينا إنرجي الصينية؛ لاستعراض مجموعة من المشروعات والاستثمارات المقترح أن تقوم بها الشركة في مصر.
وأكد رئيس الوزراء، أن ملف الاستثمار يعد أحد أهم أولويات الحكومة المصرية خلال المرحلة الحالية، كما أن الصين هي الشريك الأول لمصر على صعيد التبادل التجاري، ونتطلع أيضا إلى توسيع حجم الاستثمارات الصينية لتصبح الصين شريكًا استثماريًا رئيسيًا لمصر.
وقال رئيس شركة تشاينا إنرجي ولي شين جيانج، إن اللقاءات المختلفة للرئيسين المصري والصيني ركزت على آليات دعم الاستثمار المشترك وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، مشيرًا إلى أن الشركة لديها مجموعة من المشروعات ترغب في تنفيذها ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠.

مشروعات الشركة في مصر

وذكر رئيس شركة تشاينا إنرجي، أنها دخلت السوق المصري منذ عام ٢٠٠٩، ونفذت نحو ١٠ مشروعات في مجال الطاقة، كما تنفذ حاليًا خط الربط الكهربائي بين مصر والسعودية بطول ٣٣٠كم، ومشروع إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة ٧٠٠ ميجاوات بكوم أمبو.
وأشار إلى أن الشركة وقعت مذكرة تفاهم لإقامة مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر، حيث من المتوقع أن يستوعب المشروع استثمارات بقيمة ٥.١ مليارات دولار، مشيرًا إلى إمكانية تصدير الأمونيا الخضراء المنتجة في مصر إلى الأسواق الأوروبية، وهذا من شأنه جلب المزيد من العملة الصعبة لمصر، حيث من المقرر خلال الشهر المقبل إرسال فريق من الشركة للحديث عن تفاصيل المشروع، على أن يبدأ التنفيذ في شهر مايو المقبل.

مشروعات تحلية مياه البحر

ولفت رئيس الشركة، إلى أن من أهم المشروعات التي تجذب انتباه الشركة الصينية هي مشروعات تحلية مياه البحر، حيث تقوم الشركة بتصنيع المعدات اللازمة لهذه المحطات، لافتًا إلى مشاركتها في إنشاء محطة أم القيوين لتحلية مياه البحر بطاقة ٦٨٠ ألف م٣/ يوم.
وتطرق إلى اهتمام الشركة بالاستثمار في مجال إحلال وتجديد شبكات الكهرباء، وكذلك الشراكة مع وزارة

الإسكان في تصنيع المضخات الخاصة بمشروعات الصرف الصحي ومحطات تحلية المياه.

حزمة حوافز لتنفيذ المشروعات وتطوينها محليًا

ورحب رئيس الوزراء، باستثمارات الشركة المرتقبة في مصر، وكذا ما عرضته الشركة من إمكانات تعاون في إنتاج مضخات محطات الصرف الصحي، وخاصة أن مصر لديها مجموعة كبيرة من المشروعات في هذا القطاع المهم ستستمر لمدة طويلة.
كما رحب "مدبولي" برغبة الشركة الصينية ضخ استثمارات جديدة في مجال الهيدروجين الأخضر وإنتاج الطاقة، مؤكدًا على أن مصر متجهة بقوة للتوسع في إقامة مشروعات تحلية مياه البحر، معربا كذلك عن إمكانية التعاون مع الشركة في مجال تطوير شبكات الكهرباء.
وأعرب رئيس الوزراء، عن استعداده لتقديم أكبر حزمة ممكنة من الحوافز اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات وتوطينها محليًا، ومن بين هذه الحوافز، حوافز لإقامة مشروعات بالشراكة مع الحكومة مثل إتاحة الأراضي المطلوبة في أسرع وقت، ومنح تيسيرات في سداد قيمة هذه الأراضي، وكذا منح الرخصة الذهبية خلال أقل من شهر، فضلا عن تيسير إجراءات دخول وخروج مستلزمات الإنتاج، مشددًا على أن الفترة المقبلة ستشهد تنسيقا مستمرا مع الوزراء المعنيين لسرعة إنجاز هذه المشروعات.

رضوى عبدالله

وزير الكهرباء يبحث مع شركات بريطانية زيادة فرص الاستثمار في مصر

بحث محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، مع جاريث بايلي سفير بريطانيا بالقاهرة، ووفد كبير يضم عددًا من الشركات البريطانية العاملة في مجال الطاقة، سُبل دعم وتعزيز التعاون مع قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة المصري وكذا زيادة فرص الاستثمار على أرض مصر.
وأشاد وزير الكهرباء، بالتعاون المثمر والبناء مع عدد من الشركات البريطانية في مشروعات القطاع على أرض مصر معربا عن رغبته في زيادة حجم هذا التعاون، مستعرضًا الإنجازات التي نجح قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في تحقيقها، فضلًا عن الاهتمام الذي يوليه القطاع لنشر استخدامات الطاقات المتجددة وخفض انبعاثات الكربون.
وأشار وزير الكهرباء، إلى الخطوات ناجحة الذي اتخذها قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، حيث نجح القطاع بالتعاون مع شركة سيمنس الألمانية وشركائها المحليين في تنفيذ ثلاث محطات من المحطات العملاقة لتوليد الكهرباء في كل من بني سويف، البرلس، والعاصمة الإدارية الجديدة لإضافة ١٤٤٠٠ ميجاوات، باستخدام أحدث تكنولوجيا عالمية في هذا المجال بكفاءة تصل إلى أكثر من ٦٠ ٪ لخفض استهلاك الوقود وتقليل الانبعاثات.
ولفت «شاكر»، إلى أن القطاع نجح في إضافة قدرات كهربائية إلى الشبكة الكهربائية الموحدة بلغت حوالي ٣٠ ألف ميجاوات، وبهذا أصبحت قدرات التوليد الكهربائية المتاحة كافية للوفاء بمتطلبات المستثمرين في سائر أنحاء الجمهورية من الطاقة الكهربائية.
وأشار إلى استراتيجية الدولة التي تهدف لزيادة مساهمة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الكهربائية، وكذا الاهتمام الذي يوليه قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة لتنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية والاستفادة من

ثروات مصر الطبيعية وبخاصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتي تستهدف الوصول بنسبة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في مصر إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥.
وصرح بأن القطاع اتخذ عدد من الإجراءات المهمة للاستفادة من الإمكانات الهائلة من الطاقة المتجددة وفقًا لعدد من الآليات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعاته، وأصبح للقطاع الخاص ثقة كبيرة في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة حيث تقدم عدد كبير من المستثمرين من القطاع الخاص الأجنبي والمحلي للدخول في مشروعات القطاع وعلى رأسها مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.
وأشار وزير الكهرباء، إلى أنه هناك تعاون مع شركات عالمية للبدء في المناقشات والدراسات لتنفيذ مشروعات تجريبية لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر كخطوة أولى نحو التوسع في هذا المجال وصولا إلى إمكانية التصدير باعتبارها من كبرى الشركات العالمية ذات الخبرات الكبيرة في مجال الطاقة النظيفة على مستوى العالم.

«اقتصادية قناة السويس» تروج للفرص الاستثمارية في فيتنام

أعلنت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عن جولة ترويجية لطرق أبواب الاستثمار في العاصمة هانوي الفيتنامية، خلال الفترة من ١٢ إلى ١٧ مارس الجاري، من أجل عرض الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة أمام الشركات الفيتنامية العاملة في المنسوجات والسيارات والإطارات والاتصالات.
واستقبل وليد جمال الدين رئيس المنطقة، نجوين هوي دونج سفير دولة فيتنام بالقاهرة، في ضوء الاستعدادات للجولة الترويجية.
وأوضح «جمال الدين»، أن المنطقة تملك مميزات إضافية إلى جانب موقعها المتميز، تتمثل في البنية التحتية التي تتمتع بها المناطق الصناعية، وشبكة الطرق العملاقة التي تربط المنطقة بالسوق المحلية، ورقمنة الخدمات المقدمة للمستثمرين لضمان مواكبتها لأفضل المعايير العالمية مما يدعم إرسال المنتجات للأسواق العالمية وتصدير واستيراد المواد الخام والمنتجات من وإلى المنطقة الاقتصادية.
وتتطرق الاجتماع إلى أهمية اللقاء مع مجتمع الأعمال الفيتنامي للتباحث حول سبل التعاون في القطاعات الصناعية والخدمية ذات الاهتمام المشترك، حيث تولي المنطقة الاقتصادية لقناة السويس اهتمامًا كبيرًا لنحو ٢١ قطاعًا اقتصاديًا تأتي على رأسها صناعات الوقود الأخضر

والصناعات المكملة والمغذية له.
وتناول الاجتماع، سعي المنطقة لتوطين الصناعات التكنولوجية بالمنطقة الصناعية بوادي التكنولوجيا في شرق الإسماعيلية، وتوطين الصناعات الغذائية والصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، خاصة أن فيتنام تتميز بتقدم ملحوظ في هذه الصناعات؛ مما يدعم إمكانية التعاون المثمر بين الشركات الفيتنامية والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في هذه الصناعات.

داليا أحمد

وزيرا الإسكان والتخطيط يناقشان الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

ناقش الدكتور عاصم الجزار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مقترح الخطة الاستثمارية لوزارة الإسكان للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، عبر تقنية الفيديو كونفرانس.
وشدد وزيرا الإسكان والتخطيط، وفقًا لبيان وزارة الإسكان، على أن الأولوية للمشروعات التي تمس حياة المواطن المصري بشكل مباشر، خاصة توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي واستدامتها، وتنفيذ المشروعات التي توفر فرص العمل، وتعظم العوائد، وتسهم في دفع معدلات التنمية، وتعمل على جذب الاستثمارات.
وناقش الاجتماع، استكمال المشروعات الجارية، ولا سيما مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، لتوفير الخدمات المختلفة للمواطن المصري، والمساهمة في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها الدولة المصرية، وفقًا لوزير الإسكان.
وقال «الجزار»، إن الاجتماع شهد استعرض قيادات

القطاعات المختلفة بالوزارة، للخطط الاستثمارية الخاصة بكل قطاع، والمشروعات المختلفة التي يجرى استكمالها، أو سيتم تنفيذها، لتلبية احتياجات المواطنين على مستوى الجمهورية.

«التخطيط» تبحث تعزيز الشراكة مع «فيزا» في المدفوعات الرقمية

أكد الدكتور أحمد كمالي نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن ارتفاع معدلات التضخم في مصر أشبه بما يحدث في العالم أجمع نتيجة للأزمات الجيوسياسية والأوبئة التي مر بها العالم خلال الفترة الماضية.
جاء ذلك خلال لقائه وفد شركة فيزا برئاسة وايت بست، كبير الاقتصاديين بالشركة، لبحث تعزيز الشراكة مع الحكومة المصرية في عملية الرقمنة والمدفوعات الرقمية.
وأوضح «كمالي»، أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يختص بجمع الإحصاءات والبيانات في مصر، وأن الوزارة تصدر بيانات الحسابات القومية من خلال وحدة متخصصة تضم مجموعة الخبراء، ما يساعد صناع السياسات.
وذكر نائب الوزيرة، أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، معنية بتقديم مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل ربع سنوي، من خلال البيانات والإحصاءات، مضيفًا أن الوزارة تعتمد على الحقائق والبيانات في صنع السياسات القائمة على الأثر

«إي فاينانس» تتعاون مع شركة ألمانية في إصدار البطاقات الذكية

وقعت شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، اتفاقية تعاون مع شركة جي آند دي الألمانية (G + D) العاملة في مجال تكنولوجيا البطاقات الذكية.
وقالت الشركة، في بيان لها، إن الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال إصدار البطاقات البنكية وحلول الدفع الرقمية داخل مصر عن طريق شركة إي كاردز- تابعة لأي فاينانس-.
وأكد إبراهيم سرحان رئيس مجلس إدارة إي فاينانس، أن التعاون سيعمل على تعظيم القيمة المضافة من كلتا المؤسستين لخدمة البنوك ولدعم المدفوعات الإلكترونية والتحول الرقمي داخل السوق المصري.
يشار إلى أن إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، سجلت صافي ربح بلغ ٦٩١,٥٧ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل أرباح بقيمة ٣٧٤,٨٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

«مونديليز إيجيبت» تطلق مشروعًا لاستبدال مصادر الكهرباء التقليدية بصديقة للبيئة

أعلنت شركة مونديليز إيجيبت فودز، استكمال دعمها للبيئة بخطوة جديدة للتحول الأخضر بمصنعها للألبان والحلوى بمنطقة برج العرب ليصبح صديقًا للبيئة، بالتعاون مع الشركة الوطنية لتكنولوجيا الكهرباء.
وتم إطلاق مشروع «كهربا» لاستبدال مصادر التشغيل التقليدية بمصادر صديقة للبيئة؛ التزامًا من الشركة بدور القطاع الخاص في تقليل الانبعاثات الكربونية للمنشآت الصناعية والذي يترتب عليه تقليل ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية.
ويعد مشروع «كهربا»، أحد مشروعات الاستدامة الخاصة بالشركة، ويعمل على استبدال مصادر توليد الكهرباء التقليدية من فحم وديزل وغيرها إلى استخدام الغاز الطبيعي، والذي يعمل على خفض مستوى الانبعاثات الكربونية إلى ٣٨ كيلوجراما بدلا من ١٣٤ كيلوجراما؛ ما أدى إلى خفض انبعاثات مصنع مونديليز ببرج العرب بنسبة تعدت ٧١٪ أي ما يعادل ٦٥٠٠ طن من الكربون مقارنة بعام ٢٠٢١.

الإعلان عن خارطة طريق استثمارية لتوطين صناعة الدواء

القطاع الطبي وصناعة الدواء في قلب تطبيق وثيقة سياسة ملكية الدولة

وزير قطاع الأعمال العام: خطة عمل لتشجيع الشراكة مع مصنعي الدواء المحليين والأجانب لتوطين التكنولوجيا الحديثة .. وجاري تنفيذ مشروع ضخم في شركات الأدوية التابعة للتوافق مع متطلبات التصنيع الجيد

في أول تطبيق لوثيقة سياسة ملكية الدولة وتعزيز فرص التعاون والشراكة مع القطاع الخاص و ضخ استثمارات جديدة ، شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، مراسم توقيع اتفاقية إنشاء شركة مساهمة مصرية لإقامة وإدارة وتشغيل مصنع لإنتاج السرنجات ذاتية التدمير والمستلزمات الطبية، بمدينة السادس من أكتوبر، بين كل من الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات (فاكسيرا)، وشركة سكوب الإماراتية للاستثمار، وشركة أكسيد الصناعية، وذلك بحضور الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان.
ووقع الاتفاقية الدكتورة هبة والي، العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات (فاكسيرا)، و فريد البلبيسي، الرئيس التنفيذي لشركة سكوب الإماراتية للاستثمار، والدكتور سعيد محمد رضوان، الممثل القانوني لشركة أكسيد الصناعية.
وعقب التوقيع، أشار وزير الصحة والسكان إلى أن هذه الاتفاقية تهدف إلى الاستفادة من أحد الأصول المملوكة لشركة "فاكسيرا" بمجمع الشركة الصناعي بمدينة السادس من أكتوبر، وذلك بغرض إنشاء مصنع لإنتاج السرنجات ذاتية التدمير، على مساحة إجمالية تصل إلى نحو ٦٤٠٠ م٢، بقدرة تصنيعية تتراوح من ١٥٠ إلى ٢٤٠ مليون وحدة سنويا، وبتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٠ ملايين دولار.
وأعرب الموقعون عن سعادتهم بهذه الشراكة المهمة، التي تعكس أواصر الترابط، والرغبة في ضخ الاستثمارات الإماراتية في الدولة المصرية، التي تعد بيئة استثمارية مواتية لنقل الخبرات الرائدة في المجال الصحي، وغيرها من المجالات الأخرى.
كما شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر المجلس بالعاصمة الإدارية الجديدة، مراسم توقيع مذكرة تفاهم؛ لتطوير مجال الفحص الطبي في مصر، بين كل من وزارة الصحة والسكان، والهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، وشركتي «Perkin Elmer»، و«HVD Egypt» العالميتين.
وحضر التوقيع الدكتور خالد عبد الغفار، وزير الصحة والسكان، واللواء طبيب بهاء الدين زيدان، رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، و برالاد سينج، الرئيس التنفيذي لشركة «PerkinElmer»، و محمد أبو النجا، المدير العام لشركة «HVD Egypt».
ووقع مذكرة التفاهم كل من الدكتور محمد حساني، مساعد وزير الصحة والسكان، والعميد مهندس أحمد محمد عبد الوهاب مخلوف، مستشار رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد، و مريم فيكتور، ممثلة عن شركة Perkin Elmer» «، و "هيرمانوس فان داين"، ممثلا عن شركة « HVD Egypt ".
وجاء توقيع مذكرة التفاهم، في إطار خطة الدولة المصرية لإنشاء مركز جينوم لمساعدتها في اكتشاف الخصائص الوراثية للأمراض المختلفة وتحديدها بدقة؛ ولذا فقد اتفقت الأطراف الموقعون على التعاون فى زيادة تطوير فحص حديثي الولادة، وقدرات فحص الجيل التالي في مصر، كما جاء التوقيع في ضوء ما تتمتع به شركة «PerkinElmer » من ميزات عالية في مجال التشخيص، وأبحاث علوم الحياة والغذاء، والاختبارات البيئية والصناعية، وامتلاكها التقنيات العلمية المتقدمة للفحص والتصوير الطبي، وتمثلها في مصر شركة HVD Egypt .
وبموجب مذكرة التفاهم، ستتعاون شركة «PerkinElmer» مع الوكيل «HVD Egypt »، الذي يعمل مع وزارة الصحة والهيئة المصرية للشراء الموحد؛ لتنفيذ فحص الثلاسيميا بيتا في مصر، وذلك من خلال المبادرة الرئاسية لفحص المقبلين على الزواج، عن طريق إنشاء أكبر معمل على مستوى العالم من نوعه لتحقيق هذا الغرض.
ووفقا للمذكرة أيضًا، ستتعاون شركة «PerkinElmer» مع وزارة الصحة والهيئة المصرية للشراء الموحد؛ من أجل استكشاف فرص التعاون في دراسة تجريبية حول فحص ضمور العضلات الشوكي (SMA)؛ حيث إن فحص ضمور العضلات الشوكي سيمكن من الكشف المبكر عن المرض وعلاجه، إذ يشكل المرض ١٩٪ من جميع الأمراض العصبية والعضلية في مصر.
كما ستعمل شركة «PerkinElmer » على توفير مخططات محددة تستهدف تطوير المعامل المركزية الخاصة بوزارة الصحة والسكان، خاصة معمل الجينوم.

تصنيع طبي

كذلك شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر المجلس بالعاصمة الإدارية الجديدة، مراسم توقيع خطاب نوايا في مجال التصنيع الطبي، بين كل من وزارة التجارة والصناعة، والهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، وشركتي «PerkinElmer »، و«HVD Egypt».
وحضر التوقيع المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، واللواء طبيب بهاء الدين زيدان، رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، و برالاد سينج، الرئيس التنفيذي لشركة «PerkinElmer »، و محمد أبو النجا، المدير العام لشركة «HVD Egypt» .
ووقع خطاب النوايا الوزير المفوض التجاري يحيى الوائق بالله، رئيس جهاز التمثيل التجاري، ممثلا عن وزارة التجارة والصناعة، والعميد مهندس أحمد محمد عبد الوهاب مخلوف، مستشار رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد، و مريم فيكتور، ممثلة عن شركة «PerkinElmer»، و "هيرمانوس فان داين"، ممثلا عن شركة «HVD Egypt».
جاء توقيع خطاب النوايا، في إطار جهود الدولة لدعم وتعزيز دور التصنيع المحلي، بغرض توفير احتياجات ومتطلبات السوق المحلية من مختلف المنتجات، وخاصة الطبية، إلى جانب العمل على تصدير الفائض من تلك المنتجات للخارج.
ووفقا لخطاب النوايا، ستتعاون وزارة التجارة والصناعة مع شركة «PerkinElmer» لاستكشاف إمكانية تنفيذ المرحلة النهائية لتجميع الأجهزة أو المستهلكات "التغليف الثانوي" محليًا في مصر لاستخدامها في السوق المصرية فقط، من خلال دراسة جدوى يتم تقديمها ومناقشتها في هذا الشأن.
كما ستتعاون الهيئة المصرية للشراء الموحد مع شركة «PerkinElmer» لاستكشاف إمكانية تصنيع الورق النشاف في مصر، الذي يسهم في التشخيص الأسرع والمبكر للأمراض، وإعداد دراسة جدوى لاستخدامها مع برنامج فحص حديثي الولادة، ومبادرة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، للأمراض الوراثية للأطفال المحجوزين في وحدات الرعاية الحرجة لحديثي الولادة، وكذا الكشف عن مرض "الثلاسيميا" ضمن المبادرة الرئاسية لفحص المقبلين على الزواج في مصر.
ويتناول خطاب النوايا أوجه التعاون بين كل من الهيئة المصرية للشراء الموحد، وشركة «PerkinElmer»، وشركة «HVD Egypt»، لتصدير الورق النشاف المنتج من خلال المصنع، المزمع إنشاؤه داخل مصر، للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط وأفريقيا.
ورحب مسئولو شركتي «PerkinElmer»، و«HV Egypt»، بتوقيع خطاب النوايا ، مشيرين إلى أن هذا التوقيع يأتي في إطار دعم وتعزيز دور القطاع الخاص للتوسع في مجال الصناعات الطبية، وذلك بالنظر إلى دور شركة «PerkinElmer»، العالمي في مجالات التشخيص وأبحاث علوم الحياة والغذاء والاختبارات البيئية والصناعية، وما تمتلكه من تقنيات علمية متقدمة للفحص والتصوير الطبي.
وفي سياق متصل ، ناقش الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، سُبل تيسير وتبسيط إجراءات تراخيص مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية، بحضور عدد من الوزراء والجهات ذات الصلة.
وأكد رئيس الوزراء، على ما توليه الدولة حاليًا من أولوية قصوى لقطاع الصناعة والتصدير، مشيرًا إلى أن الاجتماع يهدف إلى مناقشة سبل تيسير وتبسيط إجراءات تراخيص مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية.
وشدد «مدبولي»، على أن مصر لديها العديد من الفرص التصديرية الواعدة في هذا القطاع؛ نظرا لتوافر البنية الأساسية، والأيدي العاملة، كما نمتلك أيضًا الاتفاقات التحفيزية مع القارة الإفريقية وغيرها.

التحديات التي تواجه الاستثمار في القطاع الطبي

اللواء طبيب بهاء الدين زيدان رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي، سُبل توطين الصناعات الطبية، والتحديات التي تواجه الاستثمار في القطاع الطبي، وما تم من قبل اللجنة المشكلة لتوطين صناعة الدواء والمستلزمات الطبية، بواسطة دعوة ممثلين عن الصناعات الطبية في مصر، والاستعانة بالخبراء للتوصل إلى أفضل النتائج، ودراسة تجارب بعض الدول الرائدة في الخليج وإفريقيا وأوروبا.
وأشار «زيدان»، إلى ما انتهت إليه اللجنة بشأن إعداد المسودة المبدئية للدليل الاسترشادي "استثمر في مصر"، لافتًا إلى اجتماع اللجنة مع رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس؛ من أجل التسويق للمنطقة الاقتصادية، والاتفاق على الاستعانة بمطور عقاري لتجهيز المنطقة المخصصة للصناعات الطبية على مساحة ٤ ملايين متر مربع في العين السخنة.
وذكر رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد، أنه تم التنسيق مع بعض الشركات الأجنبية في مجال مكافحة العدوى، وتوقيع مذكرة تفاهم مع إحدى الشركات الأجنبية لتصنيع الورق النشاف في مصر، وكذا بحث سبل تصديره للدول الأوروبية والشرق الأوسط وإفريقيا، ومناقشة إمكانية مساعدة المكاتب الاستشارية المستثمر منذ بدء إجراءات تخصيص الأرض واعتماد الرسوم الهندسية وإصدار رخصة البناء حتى إصدار رخصة التشغيل، ومناقشة اعتماد هيئة الدواء مكاتب الاعتماد للقيام بمراجعة إجراءات تطبيق GMP لإصدار رخصة تشغيل واحدة.

رئيس الوزراء يوجه بتشكيل لجنة لحل العقبات التي تواجه الاستثمار في المجال الطبي

تشكيل لجنة مشتركة لتذليل العقبات

ووجه رئيس الوزراء، بتشكيل لجنة مشتركة من مصلحتي الضرائب والجمارك، ومسئولي صناعة الدواء في مصر، وممثلي وزارة التجارة والصناعة، واتحاد الصناعات؛ تهدف إلى تذليل أية عقبات وتحديات تواجه الاستثمار في المجال الطبي.
وفي ذات السياق، طرح الوزراء والمسئولين المعنيين مجموعة من الأفكار والمقترحات تساهم في دعم صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية، وفتح فرص جديدة للتصدير، لتحقيق مستهدفات الدولة في هذا الإطار.

التحديات التي تواجه القطاع ومقترحات الحلول

كما استعرض رئيس غرفة صناعة الدواء، التحديات التي تواجه القطاع، ومقترحات الحلول، فضلًا عن المحفزات المطلوبة، وكلف «مدبولي»، بسرعة العمل عليها دعمًا لهذا القطاع المهم.
من ناحية أخري، تابع رئيس مجلس الوزراء، خلال اجتماع آخر، الموقف التنفيذي لخطط تطوير شركات إنتاج الأدوية التابعة للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية، إحدى شركات المملوكة لوزارة قطاع الأعمال العام.

تأكيد على اهتمام الدولة بصناعة الدواء

وأكد رئيس الوزراء، على اهتمام الدولة بصناعة الدواء، والسعي لامتلاك أحدث التكنولوجيات المستخدمة في تلك الصناعة المهمة، للمساهمة في توطينها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواء عالي الجودة بأسعار مناسبة للمواطنين، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي.
وأشار «مدبولي»، إلى الجهود المبذولة من أجل إتاحة المزيد من التيسيرات والمحفزات التي تساهم في زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في هذا القطاع الحيوي.

خارطة استثمارية

من ناحية أخري ، أكد المهندس محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، أن الوزارة لديها خريطة استثمارية وخطة عمل لتشجيع المشروعات المشتركة مع شركات الدواء المحلية والأجنبية لتوطين التكنولوجيا الحديثة.
أوضح الوزير أن هناك خطة طموحة تقوم على تنفيذها الشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية التابعة للوزارة تستهدف تطوير مصانع شركاتها التابعة لتتوافق مع متطلبات ممارسة التصنيع الجيد واشتراطات هيئة الدواء من أجل المنافسة بقوة في الأسواق الخارجية.
جاء ذلك خلال كلمة المهندس محمود عصمت، في احتفالية شركة "فيارتس مصر" للأدوية بمناسبة مرور ٦٠ عاما على تأسيسها.
أضاف المهندس محمود عصمت أن الوزارة من خلال الشركة القابضة تتعاون مع القطاع الخاص للعمل في صناعة المواد الخام في قطاعين استراتيجيين هما المضادات الحيوية والأمراض المزمنة، مشيرًا إلى المساعي الجارية للوصول إلى شريك أجنبي للتعاون في قطاع البدائل الحيوية سواء منتجات أو مواد خام، مؤكدا في هذا الصدد أن القطاع الخاص شريك أساسي نرحب به ونعمل معه بأي صيغة أو شكل من اشكال الشركات والتعاون.
تابع الوزير، في كلمته، أن صناعة الدواء تعد من أهم الصناعات الاستراتيجية لما تسهم به في تحقيق التنمية وزيادة الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي للدول، مشيرًا إلى أنها تأتي ضمن الصناعات الخمس الأولى على مستوى العالم، وزاد من أهميتها ما يشهده العالم من أزمات صحية كان آخرها تفشي وباء كورونا.
استطرد قائلًا إن مصر مثل العديد من الدول تعيد النظر في تعاملها مع الصناعات الدوائية بزيادة الاستثمار فيها لتحقيق الأمن الدوائي والصحي، ويأتي ذلك اتساقا مع التوجه العام ووثيقة سياسة ملكية الدولة بزيادة التعاون والشراكة وفتح المجال امام القطاع الخاص للاستفادة من قدراته وإمكانياته الإدارية والتمويلية والتكنولوجية الحديثة.
في ختام كلمته، أشار وزير قطاع الأعمال العام إلى أن مصر تستثمر بقوة في صناعة الدواء التي تعد ضمن أعرق الصناعات وكونها أحد أكبر مصنعي الدواء في المنطقة من خلال ١٧٠ مصنعا، وسوق تجاوز حجم مبيعاته ١٧٠ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢ لما يقرب من ٤ مليارات وحدة.

وزير قطاع الأعمال يستعرض خطط تطوير شركات الأدوية التابعة

أسامة السيد

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

وزيرة الهجرة تكشف تفاصيل إنشاء قاعدة بيانات للمصريين بالخارج

كشفت سها الجندي وزيرة الهجرة خلال الجلسة العامة لمجلس الشيوخ، إنه يتم إنشاء قاعدة بيانات ضخمة في الفترة المقبلة للمصريين بالخارج، بالتنسيق بين كافة الوزارات المعنية من أجل الاستفادة منهم في كافة المشروعات التي تقوم بها مصر.

وأضافت أن التواصل مع المصريين في الخارج من خلال قاعدة البيانات يساهم في جعلهم لسان حال مصر في الخارج، مؤكدة أن المصريين بالخارج في عمق عملية التنمية التي تشهدها الجمهورية الجديدة.. و تابعت «الجندي» أن تحويلات المصريين في الخارج بلغت نحو ٣١,٧ مليار دولار في ٢٠٢١، مشيرة إلى أن مصر واحدة من أكبر ١٠ دول في حجم تحويلات أبناءها من الخارج.

الموانيء .. فى خدمة تعظيم التجارة المصرية

الرئيس السيسي يوجه بمواصلة تطوير الموانئ البحرية وتكثيف الجهود لتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي الفريد لمصر

خطوات عديدة تتخذها الحكومة تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاهتمام بمنظومة النقل والموانيء ، حيث تضع الحكومة تطوير الموانيء "بحرية وبرية" علي رأس أولويات عملها .

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي عقد اجتماعاً مع الفريق أشرف عطوة قائد القوات البحرية، واللواء أمير سيد أحمد مستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمراني، واللواء أحمد العزازي رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، واللواء بحري أركان حرب محمد فكري مساعد قائد القوات البحرية للشئون الهندسية، والعميد بحري عادل بحيري رئيس الشعبة الهندسية للقوات البحرية، والدكتور حسن أبو سعدة استشاري الأعمال البحرية، والدكتور إسماعيل شاكر رئيس مجموعة شاكر الاستشارية، والمهندس معتصم الغرابلي رئيس مجموعة شركات الغرابلي، والمهندس أحمد عبد العظيم رئيس مجلس إدارة مكتب دار الهندسة، والمهندس حسام القاضي رئيس قسم تخطيط مكتب دار الهندسة.

وصرح المستشار أحمد فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن الرئيس اطلع خلال الاجتماع على موقف الأعمال الجارية لتشييد وتطوير عدد من الموانئ البحرية، خاصةً موانئ العريش والأدبية وأبو قير وجرجوب، وفقاً لأحدث التقنيات الهندسية والإنشائية والبيئية، بما يشمل حواجز الأمواج، ومحطات تداول الحاويات، والأرصفة، والمحطات متعددة الأغراض، والمناطق اللوجستية والسياحية العالمية، وذلك في إطار المشروع القومي لتطوير الموانئ البحرية على مستوى الجمهورية.

ووجه الرئيس خلال الاجتماع بتكثيف الجهود لتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي الفريد لمصر، والمزايا التفضيلية التي تتمتع بها، كنقطة التقاء ومرور على خطوط المواصلات البحرية العالمية، وتحويل ذلك من خلال الجهد الشاق والعمل الدؤوب من جانب الدولة والقطاع الخاص إلى قيمة اقتصادية مضافة، في إطار عملية بناء القدرة الوطنية في جميع المجالات.

بيانات

وكشفت بيانات حكومية حديثة ، ارتفاعا كبيرا في عدد ركاب النقل البحري في الفترة الأخيرة، حيث سجل عدد الركاب نحو ٢٢٩,٥ ألف راكب في الربع الرابع من العام الماضي ٢٠٢٢، بينما كان نحو ١٤٥,٢ ألف راكب في الربع المناظر له من العام الماضي ٢٠٢١، بزيادة بلغت نحو ٨٤,٣ ألف راكب.

وأوضحت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن عدد ركاب النقل البحري بلغ نحو ١٢٤,٦ ألف راكب في الربع الثالث من العام المنتهي في ٢٠٢٢، بينما كان نحو ١١٣,٥ ألف راكب في الربع المناظر له من العام ٢٠٢١، بزيادة طفيفة بلغت نحو ١١,١ ألف راكب.

وارتفع عدد ركاب النقل البحري بالربع الرابع من عام ٢٠٢١، وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث سجل عدد الركاب نحو ١٤٥,٢ ألف راكب خلال تلك الفترة، مقابل ٤٤,٦ ألف راكب خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، بزيادة بلغت نحو ١٠٠,٦ ألف راكب.

موانيء ومناطق لوجستية

وتنفذ وزارة النقل عددا من المناطق اللوجستية، وتربطها مع الموانئ المصرية "برية وبحرية وجافة" وذلك لخدمة حركة التجارة، حيث يتم تنفيذ شبكة من الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية يبلغ عددها ١٥ ميناء جافا ومنطقة لوجيستية مرتبطة بالموانئ البحرية بوسائل نقل متعددة لزيادة التداول فى الموانئ وزيادة حجم التجارة .

وتشمل خطة إنشاء الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية على مستوى الجمهورية، منها فى السادس من أكتوبر - العاشر من رمضان - السادات - برج العرب الجديدة - دمياط الجديدة – الفيوم الجديدة - بنى سويف (كوم ابو راضي) - سوهاج الجديدة – قسطل - أرقين - الطور - السلوم، وتستوعب ٦ ملايين حاوية مكافئة سنوياً وتم الانتهاء من ميناء ٦ أكتوبر الجاف وتشغيله، وتم طرح ميناء العاشر من رمضان الجاف ومخطط ترسيته فى إبريل ٢٠٢٣ وجارى طرح باقى ١٢ ميناء جاف ومنطقة لوجيستية، وتم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء وإدارة وتشغيل المنطقة اللوجستية المتكاملة بالسلوم على مساحة ٧٠٠ فدان لخدمة حركة التجارة مع الدول المجاورة.

ويتلخص مشروع إنشاء المناطق اللوجيستية، فى انشاء ساحات تخزينية على مساحات واسعة بدون دائرة جمركية، مجهزة بكل ما يلزم وكل تحتاجه البضائع بالإضافة إلى اماكن للصناعات التكميلية مثل مصانع التعبئة والتغليف، مع ربط هذه المناطق بالموانئ بشبكات طرق وسكة حديد وغيرها مما يسهل ويضاعف حركة التجارة.

وانتهت وزارة النقل من تنفيذ مشروع إنشاء الميناء الجاف فى السادس من أكتوبر على مساحة ١٠٠ فدان بتكلفة ١٧٢٠ مليون جنيه بالشراكة مع القطاع الخاص ويشمل هذا المشروع محطة لتحميل القطارات مكونة من ٥ خطوط وساحات تخزينية للواردات والصادرات وساحة للكشف الجمركى وبوابات إلكترونية لدخول وخروج شاحنات الحاويات ومبانى للفحص والمعاينة ومبنى مخزن بضائع مشتركة ومبانى خدمية .

كما تدرس الوزارة إنشاء خطوط سكك حديدية جديدة للربط مع الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية، ومنها خط المناشى – ٦ أكتوبر بطول ٧٠ كم لربط الميناء الجاف بالسادس من أكتوبر، وخط بلبيس – العاشر – الروبيكى بطول ٦٠ كم لربط الميناء الجاف بالعاشر من رمضان، وخط كفر داود – السادات بطول ٣٦ كم لربط الميناء الجاف بمدينة السادات.

ورصدت الوزارة ١١ مليار جنيه لإنشاء وتطوير الموانئ البرية والجافة والمراكز اللوجيستية، ومؤخرا وقعت وزارة النقل مذكرة تفاهم لإنشاء وإدارة المنطقة اللوجستية المتكاملة بالسلوم، وذلك مع تحالف مصرى من شركات مصرية وطنية متخصصة.

وأكد المهندس كامل الوزير، وزير النقل أن مذكرة التفاهم تنص على قيام التحالف بإنشاء وإدارة وتشغيل المنطقة اللوجيستية المتكاملة بالسلوم التى ستقام على مساحة ٧٠٠ فدان بالإضافة إلى إدارة وتشغيل منطقة المخازن والثلاجات داخل ميناء السلوم البرى والتى تبلغ مساحتها حوالى ٢١ فدان والتى تم إنشائها من قبل الهيئة العامة للموانى البرية والجافة والتى تتكون من ١٠ مخازن ٢٤ ثلاجة، ومن المتوقع أن يساهم مشروع المنطقة اللوجيستية فى تشجيع تصدير المنتجات المصرية إلى ليبيا وشمال افريقيا وتنفيذ اعمال قيمة مضافة مثل أعمال التعبئة والتغليف والتخزين واعادة التوزيع ومعارض المنتجات المصريه والصناعات الخفيفة والمتوسطة.

أكبر عقد

وكان الفريق كامل الوزير، وزير النقل والمواصلات، أعلن أن الوزارة تحتفل يوم ١٥ مارس الجاري ، وبمشاركة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بتوقيع أكبر عقد فى تاريخ مصر وربما التاريخ كله، لإدارة وتشغيل الموانئ.

وأضاف أن الوزارة توقع العقد مع شركة هتشيسون للموانئ القابضة، أكبر مشغل موانئ في العالم، وشركات MSC وCMA وميرسك وكوسكو ، موضحا أن الوزارة تعمل على زيادة الصادرات بمحطة تحيا مصر متعددة الأغراض بميناء الإسكندرية، لافتًا إلى بدء مرحلة جني الأرباح بالمحطة، بعد ٧ سنوات تشهد إعادة قيمة كل الأصول وما صرفته الجهات المعنية في المحطة ، موضحا أن العوائد المباشرة الخاصة بالمحطة لا تستفيد منها وزارة النقل فقط .

تكامل عربي

وأكد الفريق كامل الوزير أن الموانى المصرية تتكامل مع موانئ العربية الأخري ولا يوجد تنافس مع الموانئ العربية، مشددا على السماح لتلك الموانى بالاستثمار في الإدارية والتشغيل للمحطات المصرية، وأن هناك خطة لتعظيم شركه القاهرة للعبارات والشركة الوطنية للملاحة وشراء ٩ مراكب لخدمة القارة الإفريقية.

وأوضح أن مصر بها ١٥ ميناء تجاري، وتم إضافة ٢ ميناء الأول وهو ميناء بمنطقة جرجوب تمتلكه القوات المسلحة في السلوم، وتتعاون في تشغيله وزارة النقل، والميناء الآخر هو ميناء برنيس مملوك للقوات المسلحة ووزارة النقل تتعاون في تسويقه وتشغيله ، مؤكدا أنه من المتوقع الانتهاء من تطوير الموانئ المصرية بنهاية عام ٢٠٢٤ .

وأعلن وزير النقل والمواصلات أن هناك توجهات سياسية بتطوير الموانئ المصرية ورفع كفاءة البنية التحتية والفوقية لها لجعل مصر مركزا عالميًا من مراكز التجارة واللوجستيات، ووضع مصر على خريطة العالم الحديثة في مصاف الدول صاحبة موانئ ذات أداء عالمي حديث يراعي المتطلبات البيئية والتنمية المستدامة تحقيقا لرؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠.. وقال وزير النقل إن محطة "تحيا مصر" متعددة الأغراض بميناء الإسكندرية ، و المخطط افتتاحها رسميا خلال النصف الأول من العام الحالي ، تعتبر من أهم المشروعات التي تنفذها الوزارة في مجال النقل البحري، وتشتمل على ساحات تداول تبلغ نصف مليون متر مربع، وتنقسم إلى ٣ محطات تداول (حاويات – بضائع عامة – سيارات)، وقادرة على تداول من ١٢ إلى ١٥ مليون طن بضائع سنويا واستقبال من ٦ إلى ٧ سفن ذات حمولات كبيرة في نفس الوقت، كما أن أطوال أرصفة المحطة تقدر بحوالي ٢٤٥٠ مترا طوليا مما يؤهل المحطة لاستقبال السفن ذات الحمولات الكبيرة حيث أن اقصى عمق يصل إلى ١٧,٥٠ مترا.

من جانبه أوضح اللواء بحرى عبدالقادر درويش رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة المصرية للمحطات، أن النتائج الأولية الملموسة منذ بدء التشغيل التجريبي للمحطة تجذب خدمات جديدة إلى الموانئ المصرية نظرا لتوفر المناخ الملائم والأعماق المناسبة التي لم تتوفر من قبل، لأول مرة تدخل سفينة بهذا الحجم إلى ميناء الإسكندرية.

إشادة برلمانية

التطوير في مجال الموانيء لقي ترحيبا وإشادة من البرلمان ، حيث أكد النائب علاء عابد، رئيس لجنة النقل بمجلس النواب، أن البنية التحتية شهدت طفرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة على وجه التحديد، وكان لمنظومة النقل وشبكة الطرق النصيب الأكبر فى هذا الاهتمام، متابعا:" نشهد طفرة فى قطاع البنية التحتية فى منظومة النقل والطرق لم نشهده منذ عهد محمد على» .

سلوي إبراهيم

بيانات رسمية ترصد ارتفاع عدد ركاب النقل البحري إلي 229,5 ألف راكب في الربع الرابع من العام 2022

٢٣ من خبراء الاقتصاد وأعضاء مجلس النواب يرصدون تحديات ومتطلبات «الإصلاح الهيكلي» في مصر

مطالب بزيادة نسبة مساهمة ودائع الجهاز المصرفي المصري في منظومة التمويل العقاري لتحفيز النشاط الاقتصادي والاستمرار في خطوات تعميق التصنيع المحلي

أجمع خبراء واقتصاديون علي الإشادة ببرنامج الإصلاح الهيكلي المصري وأهدافه نحو زيادة صلابة ومرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات ، كما أجمعوا علي ضرورة زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري خاصة بعد إطلاق وثيقة سياسية ملكية الدولة.

جاء ذلك خلال ورشة العمل ال ١٣ ، والتي نظمها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، في إطار إعداد مشروع بحثي متكامل لصياغة السيناريوهات اللازمة للتعامل مع الوضع الاقتصادي العالمي خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، وذلك بعقد جلسة نقاشية موسعة حول الإصلاحات الهيكلية، بحضور ٢٣ من خبراء الاقتصاد وأعضاء مجلس النواب، وممثلي الجهات التنفيذية ومكاتب الاستشارات الدولية، وذلك تنفيذًا لتكليفات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء.

وفي مستهل الجلسة، قدمت الدكتورة هبة عبد المنعم، رئيس محور شئون المكتب الفني لرئيس المركز، عرضا حول أبرز المشكلات التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال الفترة الحالية، بسبب تشابك التداعيات الناتجة عن انتشار أزمة "كوفيد – ١٩" مع آثار الأزمة الأوكرانية، وما نتج عنها من أزمة كبيرة متعددة الأبعاد يشهدها مختلف دول العالم حاليًا، وذلك بعد ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها تاريخيًا، مشيرة إلى التداعيات الناتجة عن اتجاه البنوك المركزية الكبرى لرفع أسعار الفائدة في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم، وتأثير ذلك على الأسواق الناشئة وزيادة المديونية العالمية وتقليص توقعات النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

كما استعرضت أبرز التوقعات حول المخاوف من احتمالية ركود الاقتصاد العالمي، في ظل استمرار أزمات نقص المعروض وتضاعف حجم الطلب، مشيرة إلى لجوء العديد من الدول إلى آليات جديدة من سلاسل الإمداد بما يضمن استقرار اقتصاداتها والحركة بالأسواق.

تشابك الأزمات

وخلال المناقشات، أكد الدكتور فخري الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، أن تشابك الأزمات منذ انتشار "كورونا" وحتى الأزمة الروسية الأوكرانية أدى إلى حدوث تداعيات سلبية على الاقتصاد المصري، مشيرًا إلى أن تغيرات المناخ والتوترات الجيوسياسية على مستوى العالم قد تحمل تبعات سلبية مستقبلية على الاقتصاد العالمي، مؤكدًا أن هناك حاجة إلى وجود ما يسمى بـ "اقتصاد إدارة المخاطر" في ظل عصر يمتلئ بالأزمات، لافتًا إلى أن برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد يستهدف زيادة صلابة ومرونة أساس الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات، خاصة بعد إطلاق وثيقة سياسية ملكية الدولة؛ بهدف زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري.

وفي الوقت نفسه، أكد الدكتور فخري الفقي أن إصلاح منظومة دعم المواد البترولية والتموينية كان بمثابة خطوة ضرورية لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، وبما يسهم في إصلاح التشوهات الهيكلية للاقتصاد المصري، مطالبًا بزيادة نسبة مساهمة ودائع الجهاز المصرفي المصري في منظومة التمويل العقاري لتحفيز النشاط الاقتصادي، وخفض نسب التحصيل بقانون التصرفات العقارية إلى ١٪ لتحفيز الطلب بالسوق، والاستمرار في خطوات تعميق التصنيع المحلي.

في المقابل طالب النائب عبد المنعم إمام، أمين سر لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، بإعادة النظر في هياكل عمل الهيئات الاقتصادية وموازناتها الفرعية ضمن جهود الإصلاح الهيكلي، مشيرًا إلى الحاجة إلى وجود خطة محددة التوقيتات والأهداف لإصلاح الجهاز الإداري للدولة، وزيادة نسب مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري.

في حين طالبت النائبة ميرفت مطر، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، باتباع قواعد مختلفة فيما يخص تعيينات الجهاز الإداري للدولة تستهدف انتقاء أفضل العناصر المدربة والمؤهلة، بما يسهم في تحقيق مستهدفات الإصلاح الهيكلي لقطاعات الجهاز الإداري للدولة، كما شدد النائب/ أحمد المصري، عضو مجلس النواب، على أن برنامج الإصلاح الهيكلي يمثل أهمية كبرى للاقتصاد المصري.

وقالت النائبة سميرة الجزار، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب: لابد من استمرار جهود الإصلاح الإداري من خلال إصلاح هيكل الأجور، فيما أكد النائب أيمن محسب عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، أن هناك حاجة إلى وضع خطة لتوعية الرأي العام بالتحديات الاقتصادية العالمية والجهود المنفذة محليًا لمجابهتها.

إصلاح الجهاز الإداري

وتحدث الدكتور حسين أباظة، المستشار الدولي للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، عن قيام الدولة بالكثير من الإنجازات على الأرض بما يتطلب ضرورة العمل على إصلاح الجهاز الإداري للدولة للحفاظ على المكتسبات المحققة، مشيرًا إلى أن الدولة تسعى جاهدة إلى تنفيذ منظومة متكاملة للتحول الرقمي والميكنة كأحد جهود القضاء على الفساد، مؤكدًا أن النهوض بالمنظومة التعليمية وتدريب الكوادر البشرية وتهيئة المناخ التشريعي يعد من أبرز الجهود المطلوبة للإصلاح الإداري للدولة، بجانب دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية ضمن جهود الإصلاح الهيكلي للاقتصاد.

وأكد الدكتور حسام علام المدير الإقليمي لبرنامج النمو المستدام بمركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا "سيداري"، أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تمثل أسرع فرص التنمية الاقتصادية في مصر، بفضل ما تمتلكه من إمكانيات وحوافز استثمارية.

ولفت ثابت أمين، الكاتب الصحفي بجريدة الأهرام، إلى أهمية تعظيم قدرات العناصر البشرية بجانب استغلال الخامات المحلية لتعزيز النشاط الاقتصادي.

وشدد الدكتور وليد جاب الله، الخبير الاقتصادي، على ضرورة إصلاح هيكل العمل بالجمعيات الزراعية، باعتبارها من أهم قنوات الاتصال مع المزارعين، وبما يسهم في إصلاح هيكل القطاع الزراعي.

التضامن الاجتماعي: التبرعات المقدمة للجمعيات الأهلية تجاوزت ٩ مليارات خلال ٢٠٢٢

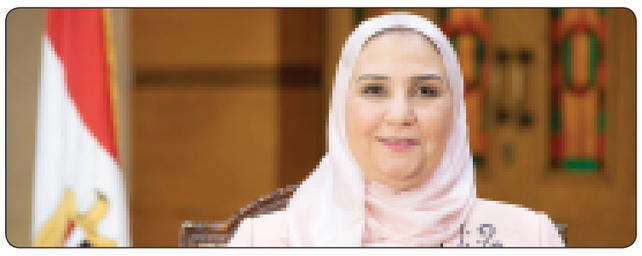

أعلنت نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، أن حجم المنح والتبرعات المقدمة للجمعيات والمؤسسات الأهلية خلال عام ٢٠٢٢ بلغ ما يقرب من ٩ مليارات جنيه ونصف المليار جنيه.

وأشارت «القباج»، إلى أن الوزارة وافقت على ١١٩٧ منحة خلال الفترة من الأول من يناير ٢٠٢٢ حتى ٣١ ديسمبر من العام الماضي ٢٠٢٢، واردة لـ٣٠٨ جمعيات بإجمالي يتجاوز الـ٢,٥ مليار جنيه واردة من جهات مانحة.

وذكرت وزيرة التضامن، أن حجم المنح والتبرعات المقدمة للجمعيات والمؤسسات الأهلية العام الماضي ٢٠٢٢ زاد عن العام الذي يسبقه ٢٠٢١، حيث كان إجمالي قيمة المنح المقبولة خلال عام ٢٠٢١ نحو ٢ مليار و٤٩٠ مليون جنيه، ومن ثم فإن هناك زيادة في قيمة إجمالي المنح والتبرعات بصفة عامة خلال عام ٢٠٢٢ بفارق يقرب من ٢٤ مليون جنيه عن عام ٢٠٢١.

ولفتت الوزيرة، إلى أن حجم التبرعات التي حصلت عليها الجمعيات الأهلية خلال عام ٢٠٢٢ من خلال تصاريح جمع المال بلغ ما يزيد على ٦ مليارات جنيه و٧٥٠ مليون جنيه، حصلت عليها ٢٧٧ جمعية من خلال الموافقة على استخراج ٢٧٧ تصريحًا لجمع المال، مقارنة بستة مليارات ونصف المليار جنيه خلال عام ٢٠٢١ حصلت عليها الجمعيات الأهلية.

وقالت «القباج»، إن هذه الزيادة تدلل على استمرار الارتفاع في إجمالي قيمة التمويل الوارد للجمعيات والمؤسسات الأهلية نتاج انعكاس إيجابيات البنية التشريعية الجديدة التي وضعتها الدولة وبنى عليها قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية، وفي إطار دعم الوزارة وتقديرها لدور المجتمع الأهلي وأهميته، وإعلان الرئيس السيسي عام ٢٠٢٢ عام المجتمع المدني.

وزير التموين: تسجيل ١٤٣ ألف علامة تجارية دولية و٥٤٠ ألف محلية

أكد الدكتور علي مصيلحي وزير التموين، أن محاور الإطارين التشريعي والتنظيمي، واستراتيجية الملكية الفكرية التي أطلقتها مصر سيكون لهم عظيم الأثر في الدفع بحماية الملكية الفكرية لما توليه الدولة من أهمية تمتد إلى نشر ثقافة الملكية الفكرية على المستوى الشعبي إلى الجانب التنظيمي.

وأشار وزير التموين، خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الإقليمي الأول حول التوجهات القضائية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئتين التقليدية والرقمية، إلى العمل حاليًا على جهاز تنظيمي جديد يربط هيكله بين مختلف الوزارات، ويعمل من خلال الميكنة الكاملة لكل الإجراءات، ورفع الوعي المجتمعي لأهميتها في البرامج والدورات التدريبية لتصبح جزء من الثقافة العامة وصولا إلى الحماية المجتمعية.

وأشار وزير التموين، إلى زيادة الإقبال على تسجيل الملكية الفكرية في مصر بشكل كبير منذ عام ٢٠١٧، ليشمل تسجيل ما يناهز الـ٥ آلاف علامة تجارية دوليًا سنويًا، ليبلغ إجماليها نحو ١٤٣ ألف علامة تجارية سجلت دوليًا، و٥٤٠ ألف علامة تجارية تم تسجيلها محليًا، مؤكدًا على أهمية دعم التنمية الاقتصادية في حماية الملكية الفكرية، لتشمل العلامات التجارية والنماذج الصناعية والمؤشرات الاقتصادية.

ولفت «المصيلحي»، إلى أن العلامات التجارية بدأ تسجيلها في مصر في أربعينيات القرن الماضي، ونجحنا أخيرًا في تسجيل المؤشرات الجغرافية كلمكية فكرية حول إنتاج منطقة جغرافية معينة لمحاصيل معينة ليتم تسجيلها بملكية فكرية لا يجوز نقلها، وذلك كأحد نتائج إطلاق استراتيجية الملكية الفكرية في سبتمبر الماضي والتعاون مع المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية.

كما استعرض «المصيلحي»، جهود الوزارة في ربط العلامات التجارية مع السجل التجاري وتسجيل العلامات من مختلف المكاتب في الجمهورية، حيث يتم إصدار القرار مركزيًا ولكن بضمانات التسهيل في التسجيل للهيكلة ورفع القدرات البشرية، مشيرًا إلى أن الإيداع الإلكتروني يسمح بالوصول بالطلب إلى اللجنة القانونية التي تبت في المسألة وهو إجراء أدى إلى رفع كفاءة الأداء وزيادة معدلات الإنجاز والإقبال.

«التخطيط القومي»: متوسط نصيب الفرد من القمح ١٤٦ كيلو جراما سنويًا

استعرض معهد التخطيط القومي، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠٢٣، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، في إطار نشاط المعهد للمتابعات العلمية للعام الأكاديمي ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

واستعرض التقرير، ما تم تحقيقه في مجال القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوى التغذية على مستوى العالم، إلى جانب التحليل الدقيق للتحديات الرئيسية، التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣.

وأشار التقرير، إلى أنه على الرغم من ارتفاع سعر شراء القمح، إلا أن هناك زيادة كبيرة في استهلاك الفرد للخبز، وزيادة نسبة المنتجات القائمة على القمح في الإمدادات الغذائية الإجمالية، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في مصر من القمح ١٤٦ كيلو جراما سنويا، وهو من أعلى المعدلات في العالم.

وارتكز التقرير على عدد من الرسائل الرئيسية منها، أن معدلات الجوع في العالم في زيادة مستمرة، حيث انخفضت مؤشرات التغذية بدليل انخفاض الوزن مقارنة بالعمر، وقصر القامة الشديد (التقزم)، والنحافة بصورة خطيرة مقارنة بالطول (الهزال)، ونقص الفيتامينات والمعادن (نقص المغذيات الدقيقة).

وطبقًا لإحصاءات عام ٢٠٢٠ فإن نحو ٢٢٪ من الأطفال دون الخامسة من العمر يعانون من التقزم، فيما يعاني ٦,٧٪ من الهزال، و٥,٧٪ من زيادة الوزن على نطاق العالم في ٢٠٢٠.

وذكر التقرير، أن ما يقرب من ٣,١ مليارات شخص لم يتمكنوا من تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام ٢٠٢٠، ويزيد هذا الرقم بواقع ١١٢ مليون شخص في عام ٢٠١٩، مما يعبر عن التضخم في أسعار استهلاك الأغذية بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩، والتدابير المتخذة لاحتوائها.

مبادرة ألمانية توقع اتفاقيتين لدعم صناعة السيارات والأغذية في مصر

أعلنت مبادرة الاستثمار من أجل التوظيف (IFE)، توقيع اتفاقيتي منح مالية مع كل من مؤسسة غبور للتنمية بهدف توطين صناعة السيارات الكهربائية، والشركة الهولندية دارا آيس كريم.

وتسعى المبادرة إلى التوسع في صناعة الأغذية، بما يساهم في خلق ١٢٠٠ فرصة عمل جديدة، إضافة إلى تذليل العقبات أمام خلق مزيد من فرص التوظيف والارتقاء بمستويات الفرص المتاحة منها في القطاع الخاص، وفقا لبيان صحفي.

وقال رؤوف خلف الرئيس التنفيذي لمبادرة الاستثمار من أجل التوظيف، إن المبادرة تسعى إلى توفير الدعم اللازم لتوطين مختلف الصناعات، بما يفتح الباب أمام توفير مزيد من الوظائف في هذه القطاعات، مضيفًا أنه بموجب الاتفاقيتين يقدمون منحًا مالية قدرها ٦,٥ ملايين يورو تقريبا لمؤسسة غبور للتنمية، وأيتامكو.

وتستهدف الاتفاقية مواكبة التطور في المشهد الاستثماري في مصر مع جهود الحكومة المصرية في زيادة إنتاج السيارات الكهربائية، من خلال تطوير القدرات الفنية وتأهيل مزيد من القوى العاملة الماهرة لتلبية طلبات المصنعين في الفترة المقبلة، حيثما سيتوفر ما يصل إلى ٥٠٠ فرصة عمل.

وذكر «خلف»، أن الاتفاقية مع الشركة الهولندية ستوفر ٧٠٠ فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، علاوة على تحسين بيئة العمل لنحو ١٠٨ موظفين في مختلف الأقسام بالشركة، وكذا تطوير مهارات العاملين من خلال توفير برامج التعليم والتأهيل المهني، فضلاً عن التوسع في حجم نمو أعمال الموردين والمزارعين التي تتعامل معهم الشركة.

من جانبه، قال جورج صدقي الأمين العام لمؤسسة غبور للتنمية، إن المؤسسة تسعى إلى تزويد الشباب والمهنيين بالأدوات والبرامج التدريبية اللازمة لتأهيلهم لمتطلبات سوق العمل من خلال الاتفاقية الموقعة، لتوفير ٥٠٠ وظيفة جديدة سواء داخل التحالف أو في مؤسسات أخرى.

داليا احمد

مبادرة مصرية تدعو المجتمع الدولي لدعم البلدان الأقل نموا أمام مؤتمر الأمم المتحدة بالدوحة

وزيرة التعاون في كلمتها نيابة عن الرئيس السيسي: أفريقيا تضم 71% من الدول الأقل نموا على مستوى العالم وتواجه العديد من التحديات الإنمائية ذات الصلة بالأمن الغذائي

أمام ممثلي المنظمات والمؤسسات الدولية ودول العالم من مختلف القارات ، أطلقت مصر ملامح مبادرة لدعم الدول النامية والأقل نموا ، وفي القلب منها دول أفريقيا ، مؤكدة تقديرها لأهمية التعاون متعدد الأطراف في تغيير المشهد الدولي وتحقيق السلام الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل والمستدام للدول النامية والأقل نموًا، التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي وعدم توافر الخدمات الأساسية لمواطنيها، مما يدعو الجميع إلى إعادة النظر في السياسات والتشريعات الوطنية والأدوات المستخدمة في تنفيذها والبناء على الابتكار والحلول المتكاملة والأكثر استدامة.

جاء ذلك خلال مشاركة الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، خلال فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًا، الذي انعقد بالعاصمة القطرية الدوحة، تحت عنوان «من الإمكانات إلى الازدهار»، في الفترة من ٥-٩ مارس، بمشاركة قادة العالم وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والبرلمانيين والشباب لطرح أفكار جديدة، والحصول على تعهدات جديدة بالدعم، وتحفيز الوفاء بالالتزامات المتفق عليها من خلال برنامج عمل الدوحة ، حيث ألقت المشاط كلمة نيابة عن الرئيس عبد الفتاح السيسي .

وشاركت وزيرة التعاون الدولي في جلستين نقاشيتين رفيعتي المستوى، حول التحول الهيكلي لتحقيق الازدهار في البلدان الأقل نموًا، والاستثمار في البحث والتطوير في البلدان الأقل نموًا من أجل مجتمعات ذكية ومبتكرة .

وناقشت جلسة التحول الهيكلي في البلدان الأقل نموًا، عملية الانتقال طويلة الأجل في الأنشطة الاقتصادية من القطاعات الأولية مثل استخراج الموارد والزراعة إلى أنشطة إنتاجية مثل التصنيع والخدمات، من أجل تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام ومضاعفة حصة البلدان الأقل نموًا في التجارة العالمية، كما ناقشت الجلسة الأنماط المتعددة للتحول الهيكلي من أجل خلق الوظائف وخفض معدلات الفقر في البلدان الأقل نموًا، وتعمل الأمم المتحدة من خلال برنامج عمل الدوحة على تحقيق التحول الهيكلي الشامل والمستدام القادر على زيادة الإنتاجية وتعزيز تطوير البنية التحتية لاسيما النقل والطاقة والربط بسلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

وفي كلمتها وجهت الدكتورة رانيا المشاط، الشكر للحكومة القطرية على الدعوة الموجهة للدولة المصرية للمشاركة في هذا المحفل، لافتة إلى أهمية الموضوعات والنقاشات الجارية بشأن دعم والتغلب على التحديات التي تواجه البلدان الأقل نموًا.

وقالت "المشاط"، إنه مما لا شك فيه فإن الإصلاحات الهيكلية في غاية الأهمية لتعزيز النمو الشامل والمستدام في البلدان الأقل نموًا، إلا أنه هناك عدد من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار من أهمها ملكية الدولة وقيادتها لجهود الإصلاح الهيكلي وأن تخدم هذه الجهود أولوياتها واستراتيجياتها الوطنية، إلى جانب تنفيذ البرامج التي توفر الحماية للمواطنين الذي سيدفعون تكلفة هذه الإصلاحات الهيكلية، فضلاً عن تعديل ومواءمة السياسات المحفزة للقطاع الخاص، وتحسين كفاءة أسواق المال والمؤسسات العامة وتعزيز جاهزيتها للتحول الرقمي، وكذلك زيادة نسبة الشمول المالي والنفاذ للخدمات المالية.

الاستثمار في البلدان الأقل نموا

في سياق آخر شاركت وزيرة التعاون الدولي، في الجلسة النقاشية التي عقدت حول الاستثمار في البحث والتطوير في البلدان الأقل نموًا من أجل مجتمعات ذكية ومبتكرة، بمشاركة العديد من ممثلي الحكومات والمؤسسات الدولية، من بينهم رئيسة وزراء بنجلاديش التي ألقت الكلمة الرئيسية بالجلسة، ومسئولي الأمم المتحدة، ومسئولي المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرهم.

وأكدت وزيرة التعاون الدولي، على أهمية القدرات البحثية والتطوير ودورها في تعزيز النمو الشامل والمستدام في كافة الدول في ظل المتغيرات التي يمر بها العالم، لافتة إلى أن الحكومة المصرية نصت في الدستور على تخصيص نسبة محددة من الناتج المحلي للبلاد لجهود البح

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

وزارة الرياضة: إنهاء إجراءات تراخيص ٣١ شركة خلال شهري يناير وفبراير

كشفت وزارة الشباب والرياضة، عن إنهاء إجراءات تراخيص ٣١ شركة خلال شهري يناير وفبراير الماضيين، بواقع منح ١٨ شركة ترخيص دائم، و١٣ شركة ترخيص مؤقت.

وأوضحت الوزارة في بيان لها، أن ذلك في ضوء توجهها نحو تسهيل منح مؤسسات القطاع الخاص للتراخيص الإدارية من أجل البدء في نشاطهم الاستثماري بقطاع الرياضة، تأكيدًا على أهمية الاستثمار بهذا القطاع ودوره في الاقتصاد الوطني.

وتمثل نشاط تلك الشركات في مجالات: الأندية الخاصة، الأكاديميات، الاستادات والملاعب الرياضية، مراكز اللياقة البدنية، تسويق الخدمات والحقوق والعلامات التجارية، التسويق الرياضي، إدارة وتسويق وتنظيم الأحداث والمهرجانات الرياضية والترفيهية، تسويق إعارات وانتقالات اللاعبين، وإدارة الألعاب الرياضية.

تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ب«الوزراء»

العدد الثاني من «آفاق المناخ» يلقي الضوء على المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

أعلن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء تدشين الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، العدد الثاني من مجلة «آفاق المناخ» تحت شعار «معا من أجل التنفيذ» ، والتي تصدُر بدورية ربع سنوية عن المركز ، وذلك بعد إطلاق العدد الأول منها على هامش استضافة مصر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (COP٢٧) بمدينة شرم الشيخ في نوفمبر الماضي.

وثمن رئيس الوزراء الإسهامات القيمة التي يتضمنها هذا العدد من تلك الدورية المميزة، لكونه يجمع خبرات التنفيذين، وأفكار الباحثين، في نقاش مُثمر حول قضية محورية تشغل العالم وهي «قضية المناخ»، والتي تمس أبعادها جميع مناحي التنمية.

وأشار أسامة الجوهري، مساعد رئيس الوزراء، رئيس المركز، إلى أن هذه المجلة العلمية التطبيقية المحكمة تُعدُ منصة معرفية حيوية تستهدف تسريع العمل المناخي، من خلال ما تحمله من آراء وتجارب لخبرات وطنية ودولية، موضحًا أنه وفقًا لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء، أفسح المركز المجال لمشاركة جميع المهتمين والمتخصصين على الصعيدين المحلي والدولي، وإصدارها كاملة باللغتين العربية والإنجليزية، لتوسيع نطاق الاستفادة والبناء عليها لتحقيق أهداف المنصة.

وأوضح رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أن المقال الإفتتاحي للعدد جاء بقلم الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، بعنوان «معًا للتنفيذ: جهود تُبذل ومكاسب تتحقق» والتي أشارت من خلاله إلى النهج العملي الذي اتخذته الدولة المصرية منذ سنوات في مواجهة التغيُّر المناخي، والنجاحات التي حققتها مصر باستضافة مؤتمر COP٢٧ على المستويين المحلي والإقليمي؛ مع إطلاق ثلاث مبادرات إفريقية هي: مبادرة الانتقال العادل للطاقة في أفريقيا، ومبادرة المرأة الإفريقية والتكيُّف مع المناخ، ومبادرة المخلفات العالمية ٥٠ بحلول عام ٢٠٥٠ التي تُعد الأولى في مجالها.

وأوضح مساعد رئيس الوزراء أن ملف العدد، الذي تم إعداده بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ألقى الضوء على المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية التي تم تنفيذها برعاية رئيس مجلس الوزراء، وهي مبادرة رائدة في مجال التنمية المستدامة والتعامل مع البعد البيئي وآثار التغير المناخي، حيث تسعى لتغيير واقع العمل المناخي على مستوى محافظات الجمهورية، لافتا إلى أن الملف تضمن كلمات افتتاحية للأطراف الرئيسة القائمة على المبادرة، تلا ذلك عرض موجز للمشروعات الفائزة في المبادرة على مستوى فئاتها الست، بإجمالي ١٨ مشروعا.

بدأ الملف بكلمة افتتاحية للدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تضمنت التركيز على المبادرة كخُطوة جديدة على طريق التحوُّل الأخضر، والتي تقدم إليها ما يزيد على ستة آلاف مشروع تنتمي لمجالات التنمية الرئيسة: الطاقة، وتدوير المخلفات، ومواجهة التلوث، والتكيف مع التغير المناخي، وخفض انبعاثات الكربون، وتحقيق الاستدامة. في حين تناولت كلمة الدكتور محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر COP٢٧، المبادرة باعتبارها نموذجا لتوطين الاستثمارات والتنمية، بما يدعم الاستثمارات الذكية الخضراء التي تكرر ذكرها في برامج الإصلاح الاقتصادي.

و أشار السفير هشام بدر، مُنسِق المبادرة، إلى أنها مثلت حُلمًا في إطار مواجهة آثار تغيُّر المناخ، ونقلة نوعية في آليات مُعالجته وتداعياته بمحافظات الجمهورية، مع إلقاء الضوء على المكتسبات العشرة التي حققتها.

كما أوضحت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، في هذا السياق، أن هذه المبادرة أدت إلى تحويل التحدي إلى فرصة،

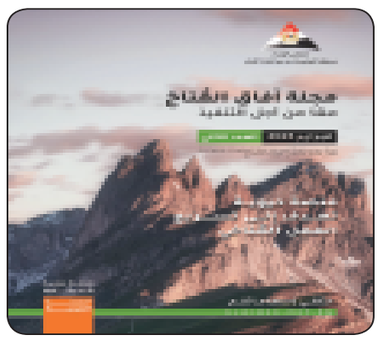

رئيس الوزراء يدشن العدد الجديد ويشيد بالجمع بين خبرات التنفيذين وأفكار الباحثين في مناقشة قضية المناخ وعلاقتها بالتنمية

من خلال التحوُّل نحو نظم الاقتصاد المُراعية للأبعاد البيئية، مثل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري.

وتناولت كلمة الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، دور تكنولوجيا المعلومات والابتكار في بناء مُجتمعات مستدامة خضراء، بما يسهم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، كما ألقى اللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، الضوء على دور التنمية المحلية في تعزيز الاستثمارات الخضراء، كونها تؤدي دورًا حاسمًا في تطبيق الاستراتيجيات والسياسات القومية.

وفي السياق ذاته، أكدت الدكتورة مايا مرسي، رئيس المجلس القومي للمرأة، أن المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية أثبتت وعي المرأة المصرية؛ وتأكيد نهج الدولة في حماية ودعم وتمكين المرأة المصرية.

وقام المهندس خالد مصطفى، الوكيل الدائم لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ونيرمين صادق، مدير مشروعات المكتب الفني للوكيل الدائم بالوزارة، بإلقاء الضوء على ماهية المبادرة؛ بداية من طرح فكرتها وأهميتها، ورؤيتها وأهدافها، وفئات مشروعاتها، واللجان التنفيذية القائمة عليها، والخطوات التنفيذية التي تم تبنيها بمشاركة جميع الأطراف.

كما تضمن العدد الثاني من مجلة «آفاق المناخ» ست أوراق سياسات مُحكمة، بدأت بورقة الدكتورة رشا مصطفى عوض، مستشار رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار للسياسات العامة، حملت عنوان «مسؤولية الإنسانية في حرب التغيُّر المناخي»، وتلاها ورقة الدكتور خالد السيد حسن، الخبير الديموجرافي والاقتصادي المصري، عن التغيُّر المناخي وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في إفريقيا.

كما تناولت الورقة البحثية للدكتور كارم فاروق الشويخ، مدير إدارة الحوكمة والجودة بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، موضوع تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء من خلال التمويل الأخضر.

محمد علاء

بالأرقام .. تفاصيل خطة التنمية المحلية لتحقيق التنمية الشاملة بالمحافظات

أرقام كثيرة كشفت عنها خطة عمل وزارة التنمية المحلية، للتنمية المستدامة والشاملة، والتي استعرضها وزير التنمية المحلية اللواء هشام آمنة، وزير خلال اجتماع لجنة الإسكان بمجلس الشيوخ الأسبوع الماضي ، برئاسة اللواء خالد سعيد، رئيس اللجنة، حيث أكد الوزير أن وزارة التنمية المحلية من الوزارات المسؤولة عن إدارة العمل المحلي بالتنسيق مع المحافظات والوزارات المركزية بهدف تنمية المجتمعات المحلية وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقال آمنة إن قانون المحال العامة رقم ١٥٤ لسنة ٢٠١٩ يهدف الي تشجيع المواطنين لتنقين أوضاعهم الامر الذي يساهم في دمج الاقتصاد غير الموازى فى الاقتصاد الرسمى للدولة، من خلال وضع قواعد وآليات لتنظيم هذا الأمر بما يضمن التيسير على المواطنين .

وأضاف وزير التنمية المحلية أن القانون الجديد يتميز بتيسير وتبسيط الإجراءات ، من خلال توحيد جهة إصدار التراخيص وهي المركز المختص بالتراخيص التي ستنشأ في جميع المحافظات والوحدات المحلية والمجتمعات العمرانية الجديدة ، مشيرا إلي أن القانون يسعي لفض التشابكات بين الجهات المختلفة بشأن التراخيص والاختصاصات ويوحد آلية عمل تلك الجهات مما سيسهل عملية الترخيص علي المواطنين بدون أي اجراءات معقدة .

وقال وزير التنمية المحلية ان الوزارة تتابع الأثر التطبيقي للقانون منذ تفعيله حيث تم استقبال عدد ١١٩٧١ طلب ترخيص وعليه صدر حتى الآن عدد ٩٢٣ رخصة بإجمالي متحصلات ٣,٤٩٩,٢١٩ حتى تاريخه ، لافتا الي أنه من المستهدف تفعيل تطبيق القانون لإدخال جميع الفئات فى منظومة الاقتصاد الرسمي لزيادة متحصلات الخزانة العامة للدولة .

وقال اللواء هشام آمنة إن الوزارة شهدت خلال فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي من يوليو ٢٠١٤ حتى فبراير ٢٠٢٣ إنجازات متنوعة فى عدد من المجالات والملفات التي تهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، مشيراً إلى أن تلك الفترة شملت العديد من المشروعات، وبلغ حجم استثمارات تنفيذ هذه المشروعات من يوليو ٢٠١٤ حتى فبراير ٢٠٢٣ حوالى ٣٢٥ مليار جنيه، وتستهدف وزارة التنمية المحلية والجهات التابعة لها خلال العامين القادمين تنفيذ حزمة من المشروعات والبرامج بتكلفة قدرها ١٢٥ مليار جنيه، يستفيد منها حوالى ١٠٠ مليون مواطن مصري بجميع المحافظات .

وأعلن أن الوزارة تقوم حاليا بمتابعة المشروعات المتعثرة على أرض المحافظات عبر لجان يتم إيفادها في كل محافظة تحت إشراف رئاسة الجمهورية، وبالتعاون مع مجلس الوزراء ، مشيرا إلي أن الوزارة تقوم بتنفيذ برنامج رصف ورفع كفاءة الطرق المحلية وإنشاء كباري للسيارات والمشاة، حيث يهدف هذا البرنامج إلى رصف ورفع كفاءة الطرق المحلية وتنفيذ كباري للسيارات والمشاة خاصة على مزلقانات السكة الحديد الخطرة للحفاظ على الأرواح والممتلكات لسهولة وصول المواطنين لمقار عملهم وسرعة نقل الحاصلات الزراعية والسلع والبضائع .

حياة كريمة

واستعرض وزير التنمية المحلية، جهود الوزارة في تنفيذ برنامج "حياة كريمة" لتطوير الريف المصري مبادرة رئيس الجمهورية بالمحافظات، مشيراً إلى أن المبادرة الرئاسية تهدف إلى تحسين الخدمات العامة للمواطنين من خلال رفع كفاءة الخدمات العامة والبنية الاساسية وإقامة مشروعات إنتاجية توفر فرص عمل للمواطنين الأولى بالرعاية بالقرى المصرية خاصة القرى الفقيرة، قائلاً: "حياة كريمة" مبادرة عظيمة أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي لتحسين حياة ٦٠ مليون مواطن ، وإنه خلال المرحلة التمهيدية للمبادرة تولت وزارة التنمية المحلية تنفيذ البرنامج بعدد (٣٧٥) قرية بتكلفة حوالى ١٢,٥ مليار جنيه استفاد منها حوالى ٤,٥ مليون مواطن، مضيفاً أنه خلال المرحلة الاولى للبرنامج يتم تنفيذ المبادرة بعدد ٥٢ مركز بعدد ٢٠ محافظة تشمل ١٤٧٧ قرية وأكثر من ١٠٠٠٠ تابع ؛ بهدف توفير خدمات البنية الأساسية والخدمات المحلية.

وأوضح اللواء هشام آمنة أن الوزارة تولت حصر احتياجات المواطنين ومتابعة أعمال التنفيذ للجهات الاسناد و تذليل المعوقات وتوفير الأراضي المطلوبة للمشروعات حيث بلغ عدد الأراضي التى تم توفيرها (٥٨١٢) قطعة أرض كما تم تكليف المحافظات بالتحرك بسرعة نحو تصاريح الهدم و البناء كما تم متابعة تنفيذ المشروعات التى بلغ تكلفتها خلال المرحلة الأولى حوالى (٤٨٠) مليار جنيه لعدد (٢٩ ألف) مشروع ، متابعا:" خلال الوزارة جارى حاليا تنفيذ عدد ١٧٥ سوقا بالقرى، وعدد ١٣١ موقف سيارات بالقرى، وعدد ١٦٨ نقطة إطفاء، وتأثيث وتجهيز عدد ٣٣٢ مركز خدمات متكاملة بالقرى بتكلفة قدرها ٢,٧ مليار جنيه ، وإنه مستهدف خلال العامين القادمين من خلال وزارة التنمية المحلية تنفيذ عدد ٢٠٠ سوق، وعدد ١٥٠ موقف سيارات، وعدد ٢٢٥ نقطة إطفاء، وتأثيث وتجهيز عدد ٢٥٠ مبنى مجمع خدمات حكومى متكامل بتكلفة قدرها ٥ مليارات جنيه .

وأكد " آمنة " أن ما تم صرفه علي المشروعات في ملف إدارة المخلفات وتحسين البيئة ، بلغ خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى فبراير ٢٠٢٣ (٦٠) مليار جنيه استفاد منها حوالى ١٠٠ مليون مواطن شملت رفع المتولد اليومي من المحافظات لكمية قدرها ٢٠٠ مليون طن ورفع تراكمات تاريخية قدرها ٦٠ مليون طن والبدء في تنفيذ البنية الأساسية لمنظومة النظافة لعدد (١٥٩) مشروع شملت توريد عدد ٨٤ محطة وسيطة متحركة، وإنشاء عدد ٢١ محطة وسيطة ثابتة، وتنفيذ عدد ٤ محطات فرز أولى، وتأهيل وإنشاء عدد ٧ مصانع لتدوير المخلفات، وإنشاء عدد ٤٣ مدفن صحي آمن .

وأشار وزير التنمية المحلية إلى أنه توقيع عقود لخدمات الجمع والنقل ونظافة الشوارع والمعالجة والتخلص من المخلفات بتكلفة ٣ مليار جنيه سنويا بمحافظات القاهرة ، الإسكندرية ، جنوب سيناء ، الدقهلية والمنوفية ، موضحا أنه من المستهدف خلال العامين القادمين نهو تنفيذ (٣٢ مصنع تدوير مخلفات ، عدد ٨٤ محطات وسيطة ثابتة ومتحركة ؛ وعدد ٢٢ مدفن صحي آمن ، ورفع تراكمات تاريخية قدرها ٥ مليون طن) واستكمال شراء المعدات المطلوبة للتعامل مع الأمطار الغزيرة والسيول ومنظومة النظافة وعقود الجمع المنزلي ونظافة الشوارع ورفع نواتج تطهير الترع والمصارف بتكلفة قدرها ٤٠ مليار جنيه .

مشروعات كهرباء

وأعلن أنه في ملف تحسين خدمات الكهرباء والإنارة بالمحافظات، تم تنفيذ عدد ١٥ ألف مشروع بتكلفة قدرها ٢٥ مليار جنيه ، ومستهدف خلال العامين القادمين تنفيذ عدد ٥ آلاف مشروع تشمل (مد كابلات كهرباء و وزيادة قدرات محولات وأعمدة إنارة وخلافه) لتوفير الكهرباء للمناطق المحرومة والمستجدة بتكلفة قدرها ١٥ مليار جنيه.

تطوير الوحدات المحلية

وحول برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية والذى يهدف إلى تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بما يساهم في تقديم الخدمات بصورة مناسبة للمواطنين من خلال رفع كفاءة مراكز الخدمات والمقرات الحكومية قال وزير التنمية المحلية أنه تم تنفيذ عدد ٤٠٠٠ مشروع شملت (تطوير مقرات حكومية - مراكز خدمات حكومية – عمرات جسيمة للمعدات وخلافه) بتكلفة قدرها ٩ مليار جنيه ومن المستهدف خلال العامين القادمين تنفيذ وتطوير عدد ٢٢٠ مقر حكومى ومراكز خدمات حكومية لتقديم الخدمات بصورة مناسبة للمواطنين بتكلفة قدرها ٦ مليار جنيه.

تنمية الصعيد

وحول برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر قال وزير التنمية المحلية أنه تم صرف مبلغ ١٦ مليار جنيه لتنفيذ عدد ٤٥٠٠ مشروع بمحافظتي قنا وسوهاج، ومن المستهدف خلال العامين القادمين صرف مبلغ ٥ مليارات جنيه لعدد ٤ محافظات هي (قنا – سوهاج – أسيوط و المنيا) وتدريب وبناء قدرات العاملين وتحسين الممارسات الإدارية وتنمية الموارد المحلية وتحقيق التنمية الاقتصادية والتخطيط التشاركى وتدعيم اللجان المجتمعية لتحقيق المشاركة فى اختيار ومتابعة تنفيذ المشروعات وتوسيع البرنامج على باقى محافظات الصعيد والبدء بمحافظتي المنيا وأسيوط وتعميم الممارسات المكتسبة من البرنامج .

وقال وزير التنمية المحلية إنه من المستهدف خلال العامين القادمين تشجيع الاستثمار في المناطق الصناعية من خلال توفير ٥ آلاف قطعة أرض مكتملة المرافق وطرحها على الخريطة الاستثمارية، بما يحقق ٥٠ ألف فرصة عمل مستدامة وزيادة الناتج المحلى؛ بالإضافة إلى تخطيط المناطق الصناعية العشوائية .

وفيما يخص ملف تقنين الأراضى قال وزير التنمية المحلية إنه فى إطار إستيداء حقوق الدولة لدى المتعدين على أراضيها صدر القانون رقم (١٤٤) لسنة ٢٠١٧ لتقنين أراضي الدولة تولت الوزارة إدارة الملف بالتنسيق مع لجنة إسترداد أراضي الدولة حيث تم التقدم بعدد ٢٨٠ ألف طلب منهم ٢٠٠ ألف طلب جاد وتم معاينة ١٥٥ ألف طلب منهم ٩٨ ألف طلب مستوفى فى حين تم رفض ٤٤ ألف طلب وبلغ عدد العقود المحررة ٥٤ ألف عقد كما بلغت المتحصلات ١٦ مليار جنيه .

وفيما يخص جهود الوزارة في السيطرة على الأسعار ، قال اللواء هشام آمنة أن هناك تكليفات صادرة لوزارة التنمية المحلية بضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضبط أسعار السلع ويجري حاليا التنسيق مع الوزارات المعنية والغرف التجارية واتحاد الصناعات حيث تم تكليف المحافظات باتخاذ كافة الإجراءات الحاسمة بواسطة السادة المحافظين وكافة الأجهزة التابعة لهم لضبط أسعار السلع وخاصة السلع الاستراتيجية الهامة للمواطنين والتأكيد على كافة سلاسل السوبر ماركت ومحلات البيع سواء الجملة أو التجزئة لإعلان الاسعار بصورة واضحة على السلع واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة مع المخالفين .

منع التعديات

و فى إطار جهود الدولة لمنع التعديات على أراضى الدولة قامت وزارة التنمية المحلية بالتنسيق مع وزارة التخطيط وإدارة المساحة بإنشاء منظومة المتغيرات المكانية وتمت إزالة ٧٧ ألف حالة تعد بالبناء من جملة التعديات التي تم حصرها وعددها ٣٠٢ ألف حالة وإزالة ٥٤ ألف حالة تعدى على الأراضي الزراعية من جملة تعديات ١٦٢ ألف حالة بمساحة ٣٧ ألف فدان من جملة تعديات ٥٥ ألف فدان.

وأشار آمنة خلال كلمته باجتماع لجنة الإسكان بمجلس الشيوخ، إلى أنه من المستهدف خلال العامين القادمين إزالة باقى التعديات وأى تعديات فى المهد، وحول ملف التصالح فى مخالفات البناء، قال وزير التنمية المحلية إن عدد الطلبات بلغ ٢,٨ مليون طلب منهم ١,٦ مليون طلب فى الريف ؛ ١,٢ مليون طلب فى الحضر ؛ كما بلغت المتحصلات ٢٠ مليار جنيه كما تم حصر المشكلات التى واجهت تنفيذ القانون على أرض الواقع.

محمد محيي الدين

وزير التنمية المحلية : 60 مليار جنيه تكلفة تنفيذ المشروعات منذ 2014.. 10 مليارات جنيه لترفيق المناطق الصناعية

من هنا وهناك

مصر تستضيف مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمشاركة بين القطاعين العام والخاص ١٩ مارس

تستضيف وزارة المالية، الدورة الثالثة لمؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمشاركة بين القطاعين العام والخاص «PPP MENA Forum»، يومي ١٩ و٢٠ مارس الحالي، برعاية وحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء.

وأكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن هذا المؤتمر يعد منصة إقليمية رئيسية لأبرز القادة والمتخصصين المحليين والإقليميين والدوليين في مجال المشاركة بين القطاعين العام والخاص «P. P. P» ؛ لتحقيق النمو الشامل بالمنطقة، كما أنه فرصة جيدة لمناقشة السياسات الفعالة لمشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية، والإطار التنظيمي، والتمويل الخاص طويل الأجل للمشاريع الوطنية، وقوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأفضل الممارسات العالمية وآليات تحويل مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص إلى الاقتصاد الأخضر، إضافة إلى تبادل الخبرات مع دول المنطقة في هذا الشأن.

وتطلع الوزير، إلى أن تساهم هذه الدورة من المؤتمر في ترسيخ مكانة المنطقة العربية كمركز دولي للاستثمار، مع تأكيد الدعم لدور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو بالمنطقة وتحفيز التطور الاقتصادي من خلال ما توفره الحكومات من بيئة ومناخ جاذب ومشجع للاستثمارات الوطنية والإقليمية والأجنبية.

ولفت وزير المالية، إلى أن القطاع الخاص شريك أساسي في تحقيق الدولة للتنمية الشاملة، وهو ما تترجمه إجراءات الدولة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد القومي، مثل الرخصة الذهبية، ووثيقة سياسة ملكية الدولة، وغيرها من السياسات والإجراءات التي تنتهجها الدولة لتعظيم الاستثمارات الخاصة.

من جانبه، قال المهندس عاطر حنورة رئيس الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص بوزارة المالية، إن الوزارة تعمل على تعظيم مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص؛ على نحو يعزز الاستثمارات في مختلف المجالات.

وأشار إلى أن الفترة الأخيرة شهدت نموا في نشاط مشروعات المشاركة، حيث تم تطوير آليات المشاركة مع القطاع الخاص «P. P. P» في مشروعات البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة، بتعديل تشريعي للتوسع في أنماط المشاركة، وتسهيل إجراءات الطرح والتعاقد، عبر دارسات دقيقة وعقود متوازنة ترتكز على توزيع المخاطر بين الدولة والقطاع الخاص، وتكون جاذبة للمستثمرين، ومؤسسات التمويل الوطنية والدولية، مع العمل على تمكين القطاع الخاص.

ونوه إلى أنه يجري دراسة طرح مشروعات بالمشاركة مع القطاع الخاص بالتعاون مع الجهات المعنية في مجالات متعددة منها: قطاعات المياه والصرف الصحي والصناعي والنقل والصحة والطاقة والمخازن الاستراتيجية للسلع التموينية وأسواق الجملة.

رئيس هيئة قناة السويس: انضمام قاطرات جديدة للأسطول البحري نهاية العام

أعلن رئيس هيئة قناة السويس الفريق أسامة ربيع، عن إضافة قاطرات جديدة للأسطول البحري نهاية العام الجاري؛ لينضم إلى المجرى الملاحي؛ لكي يصبح إجمالي العدد ٦ قاطرات على أعلى مستوى.

وأكد «ربيع»، في تصريحات تلفزيونية، أن الهيئة تعمل على رفع وتنويع قدراتها؛ لكي تكون قناة السويس دائمًا مركز الصدارة في كل النواحي، مشيرًا إلى أن القاطرات الجديدة بقوة شد ٧٥ طنا، وتعمل بأحدث الأجهزة الملاحية.

ولفت إلى أن الخطة الاستراتيجية لهيئة قناة السويس هو أن يصبح إجمالي القاطرات بالهيئة ٢٢ قاطرة خلال ٤ سنوات، موضحًا أنه يتم العمل على إنشاء ١٠ قاطرات جديدة بقوة شد ٩٠ طنا، بالتعاون مع الشركة المصرية لترسانة جنوب البحر الأحمر، كما أن ترسانة الإسكندرية تعمل على إنشاء قاطرتين بقوة شد تبلغ ١٨٠ إلى ٢٠٠ ألف طن.

وشدد «ربيع»، على أن هذا التقدم والتطوير لهيئة قناة السويس يأتي من خلال الدعم اللامحدود من الرئيس عبد الفتاح السيسي، كاشفًا عن تدشين حوض عائم في كوريا الجنوبية يبلغ ٣٥ ألف طن الأسبوع الماضي.

وذكر أن الحوض سوف يصل خلال شهر يوليو القادم، وسيكون في ترسانة بورسعيد، بهدف رفع قدرات الهيئة من جهة الإصلاح والعمل على رفع أي مركب قد يحدث به عطل في الميناء.

من هنا وهناك

البنك الدولي يمد تنفيذ برنامج التنمية المحلية في الصعيد حتى نهاية ٢٠٢٤

أعلن البنك الدولي، عن مد تنفيذ برنامج تنمية الصعيد حتى نهاية ٢٠٢٤ للاستفادة من البرنامج في خلق فرص العمل ودعم التنمية الاقتصادية، خلال اجتماع وفد من البنك مع هشام آمنة وزير التنمية المحلية.

وأكد وزير التنمية المحلية، على نجاح برنامج تنمية الصعيد حتى الآن في ضخ استثمارات كبيرة في قطاعات البنية الأساسية التي ترتبط باحتياجات ملحة لدى المواطنين من خلال تنفيذ ٤٤٣٥ مشروعًا بإجمالي استثمارات ١٦,٣٩ مليار جنيه، كما تم ضخ استثمارات جارية ومنتهية في مجال التنمية الاقتصادية بقيمة ٥,٩ مليارات جنيه لتنفيذ ١٦٦ مشروعًا من بينها ١٤٢ مشروعًا تم نهوها بالفعل.

ولفت إلى تكليفات رئيس الجمهورية بالإسراع بمعدلات تنفيذ المشروعات الداعمة للتنمية الاقتصادية وخلق مزيد من فرص العمل، حيث عملت الوزارة بالتعاون مع الوزارات المعنية على تذليل التحديات التي تسببت بها الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي نتج عنها تأخر في نهو مشروعات توفيق المناطق الصناعية بمحافظتي سوهاج وقنا، والإسراع بتنفيذ خطط تنمية التكتلات الاقتصادية.

وأوضح «آمنة»، أن هناك تقدمًا غير مسبوق في معدلات تنفيذ المرحلة الأولى للمناطق الصناعية خاصة بمحافظة سوهاج حيث وصلت نسب التنفيذ إلى ٥٢٪، كما وصلت نسب التنفيذ بمحافظة قنا إلى ٧٩٪، فضلًا عن التقدم في عملية إشراك القطاع الخاص في إدارة المناطق الصناعية مما يسهم بدوره في تعزيز جاذبية هذه المناطق للمستثمرين الصناعيين.

وذكر وزير التنمية المحلية، أن معدلات تنفيذ المرحلة الأولى لخطط التكتلات الاقتصادية في الأربع محافظات تسير بشكل جيد حيث تشمل التدخلات الدعم التسويقي من خلال منصة «أيادي مصر»، وتحسين بيئة الأعمال وتطوير البنية التحتية.

حيث تتراوح نسب التنفيذ في التكتلات الأربعة في سوهاج وقنا بين ٤٤,٥٪ إلى ٦٢ ٪، وفي أسيوط والمنيا من ٢٨٪ إلى ٧١٪.

«فيتش» تتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر بمتوسط ٤,١٪ بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٣٢

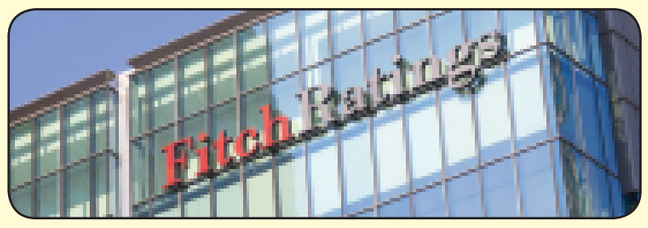

ذكرت وكالة فيتش العالمية، أن الاقتصاد المصري، يتمتع بالعديد من المزايا مثل: عدد السكان الكبير والمتزايد، والموارد الهيدروكربونية الهائلة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي.

وقالت «فيتش»، خلال تقرير لها، إن الصدمات الاقتصادية المتتالية التي تعرضت لها مصر ومن بينها جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، سوف تحد من زخم النمو على المدى الطويل، متوقعة أن تحرز مصر تقدمًا في الأرباع القادمة في مجال توفير التمويل الأجنبي.

كما توقعت الوكالة العالمية، أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر ٤,١٪ على أساس سنوي بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٣٢، مقارنة بـ ٣,٨٪ خلال الفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، مدفوعًا بزيادة الاستهلاك الخاص، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقطاع السياحة القوي.

وفي سياق متواصل، سلطت وكالة فيتش، الضوء على الجهود المصرية، لمواصلة تعزيز مكانتها كأكبر منتج للأدوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمضي قدمًا نحو تحقيق أهدافها الطموحة لتوطين صناعة الدواء وتعميق التصنيع المحلي للأدوية، كما يتم بذل جهود مكثفة للارتقاء بالصناعة المحلية في مجال الأدوية الحاصلة على براءات اختراع.

وتسعى الحكومة إلى تطوير مراكز الرعاية الصحية من خلال زيادة استثمارات القطاع الخاص وتسريع عملية الرقمنة في صناعة الأدوية كجزء من الهدف الأوسع المتمثل في تحقيق التأمين الصحي الشامل، فقد نجحت مصر في تقديم الرعاية الصحية والعلاج لأكثر من ٣ ملايين مواطن في عام ٢٠٢٢ بتكلفة إجمالية قدرها ١٥,٥ مليار جنيه.

وتحتفظ وكالة فيتش، بوجهة نظر إيجابية حول نمو سوق الوصفات الطبية في مصر على المدى المتوسط إلى الطويل، حيث تعتبر أساسيات السوق داعمة على نطاق واسع نظرا لتزايد عدد السكان، متوقعة ارتفاع معدلات الإنفاق على العقاقير الطبية في مصر من ٥٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢ إلى ٦٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣، ثم إلى ٩٢,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٢٧، مما يوضح أن السوق سجلت نموًا خلال فترة الخمس سنوات بنسبة ١٠,١٪ بالعملة المحلية.

وتتوقع الوكالة ارتفاع قيمة سوق الأدوية المصري الحاصل على براءة اختراع من ٣٢,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢ إلى ٣٥,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣، وإلى ٤٦,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٧،

من هنا وهناك

مصر والاتحاد الأوروبي .. خطوات علي طريق دعم الشراكة

دعم أوروبي لبناء صوامع للحبوب في مصر والإعداد لتنظيم منتدي الأعمال الاقتصادي

تعمل مصر والاتحاد الأوروبي علي دعم العلاقات بينهما في مختلف المجالات ، ويجري حاليا العمل علي تنظيم منتدي الأعمال الاقتصادي ، والذي يجمع رجال الأعمال الأوروبيين والمصريين والذي طرحت فكرته نهاية ٢٠١٩ ولكن تم تأجيله بسبب جائحة كورونا.

وفي هذا الإطار التقى الدكتور بدر عبد العاطى، سفير مصر لدى مملكة بلجيكا والمعتمد لدى الاتحاد الأوروبي، قبل أيام ، بالنائب الاول لرئيسة البرلمان الأوروبي، النائب "أوثمار كاراس"، والمنتمي لمجموعة "حزب الشعب الأوروبي" EPP داخل البرلمان الأوروبي.

تناول اللقاء عددا من الموضوعات التي تهم الجانبين، وعلى رأسها الخطوات المتخذة من قبل الحكومة المصرية في إطار عملية التحديث والتطوير الشاملة التي تشهدها مصر، بما في ذلك السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية، وايضا مسار تعزيز منظومة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأبرزها ما تم تنفيذه في إطار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وإطلاق الحوار الوطني السياسي في مصر؛ إلى جانب العمل المحرز من جانب لجنة العفو الرئاسي التي تم تفعليها العام الماضي.

وخلال اللقاء ، تم التأكيد على الزخم الذي باتت تشهده العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي ومؤسساته في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وكذا أهمية الاستمرار في استناد تلك العلاقات لأسس الشراكة والاحترام المتبادل.

كما تناول اللقاء التداعيات السلبية للازمة الاوكرانية علي الدول الافريقية، وفي مقدمتها مصر باعتبارها اكبر مستورد للحبوب في العالم، لا سيما في مجال الامن الغذائي والارتفاع الكبير في اسعار السلع الاساسية واهمية مضاعفة الاتحاد الاوروبي للدعم اللازم لمواجهة هذه التداعيات.

كما تم تناول التعاون القائم في قطاع الطاقة سواء الغاز المسال او الطاقة الجديدة والمتجددة او الطاقة النظيفة بين الاتحاد الاوروبي ومصر التي تعد مركزا اقليميا هاما لإنتاج وتوزيع وتصدير الطاقة ، كما تم التشديد على الدور الإقليمي الحيوي الذي تضطلع به مصر في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة التي تموج بالصراعات، وكذا تعويل الاتحاد الأوروبي على الدور المصري كركيزة أساسية للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة؛ إلى جانب الجهود المصرية على صعيد القضايا الإقليمية والدولية بما في ذلك القضية الفلسطينية والازمة في ليبيا، والاشادة بما انجزته مصر في ملفي مكافحة الهجرة غير الشرعية ومكافحة الارهاب

الحصاد

الرؤية الغالبة أمام عينيك

«الرقابة المالية» تسمح بقيد سندات وصكوك دون تصنيف ائتماني

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، قرارًا يسمح بقيد سندات وصكوك دون تصنيف ائتماني، بهدف تخفيض تكلفة قيد وإصدار السندات والصكوك لتيسير عملية حصول الشركات على التمويل اللازم للتوسع وتنفيذ الخطط الاستثمارية المستقبلية.
واشترط القرار ثلاثة شروط يجب توافرها في السندات والصكوك التي سيتم قيدها دون تصنيف ائتماني، وهي ألا تزيد قيمتها على قيمة صافي أصول الشركة، ونشر تقرير إفصاح قبل بدء التداول يوضح طبيعتها وخصائصها، وأن يقتصر التداول عليها على المستثمرين المؤهلين من خلال طرح خاص.
يأتي ذلك استكمالا لجهود إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في إتاحة سبل متنوعة لحصول الشركات على التمويل اللازم من خلال الخدمات المالية غير المصرفية.

البورصة المصرية تنظم فعالية قرع الأجراس من أجل المساواة بين الجنسين

«الدكاني» يكرم عدد من القيادات النسائية بالبورصة وسوق المال | الرقابة المالية: اتخذنا إجراءات لدعم تمكين المرأة بالقطاع المالي غير المصرفي

نظمت البورصة المصرية، فعالية «قرع الأجراس من أجل المساواة بين الجنسين»، وهي فعالية سنوية تحرص إدارة البورصة عليها للعام التاسع على التوالي، تستهدف المشاركة في احتفالات العالم باليوم العالمي للمرأة وتشجيع القطاع الخاص على توسيع نطاق الفرص الاقتصادية أمام النساء في مصر.
جاء ذلك بحضور رامي الدكاني رئيس البورصة المصرية، والدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية، وهوكان ايمسجورد سفير مملكة السويد، وعدد من قيادات مؤسسات التنمية الدولية.

تكريم عدد من القيادات النسائية بالبورصة

وكرم رئيس البورصة، عددًا من القيادات النسائية بالبورصة، وعددًا من الشخصيات النسائية الفاعلة في سوق المال خلال الفعالية اعترافًا وتقديرًا لجهودهن وإخلاصهن في العمل وأثرهن الإيجابي خلال مسيرتهن المهنية.
وقال «الدكاني»، إن الاحتفال بيوم المرأة العالمي يعكس التزام إدارة البورصة بدعم المشاركة الفعالة والتمكين الاقتصادي للمرأة خاصة في مجالات سوق الأوراق المالية، وأيضا بالنسبة للشركات المقيدة، في إطار السعي نحو سد الفجوة بين الجنسين، في ضوء الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ التي أقرها الرئيس عبد الفتاح السيسي عام ٢٠١٧ بمحور التمكين الاقتصادي للمرأة.

زيادة التمثيل النسائي يثري التنوع

وأكد رئيس البورصة، على أن زيادة معدلات التمثيل النسائي داخل مجالس إدارات الشركات وإداراتها التنفيذية يعمل على إثراء التنوع بما يسهم في تحسين أداء الشركات وينعكس إيجابًا على معدلات الأداء والربحية على المدى البعيد.
وشدد «الدكاني» على أن البورصة لن تدخر وسعًا في اتخاذ كافة الإجراءات المكنة واللازمة لتحرير طاقات وإمكانات المرأة المصرية للعب دور أكبر في دعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالتنسيق مع الجهات المعنية وشركاء التنمية.
وأشار إلى أن تمكين المرأة يتطلب تطوير بيئة العمل لتتناسب مع متطلباتها، وتحفيز النساء لزيادة معدل مشاركتها في سوق العمل، وقد أسفرت جهود البورصة المصرية عن ارتفاع نسبة الشركات المقيدة التي لديها سيدة واحدة على الأقل في مجلس إدارتها إلى ٩٣٪ كما بلغت النسبة ١٠٠٪ في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

التزام بتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة

من جانبه، قال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن مشاركة الهيئة للبورصات العالمية في الاحتفال بيوم المرأة العالمي، تعكس الالتزام الكبير لإدارة الهيئة بالمضي قدمًا نحو اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وكذا السعي نحو سد الفجوة بين الجنسين، بما يطلق طاقات وإمكانات المرأة المصرية للعب دور أكبر في دعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال سياسات وبرامج وقرارات تتخذها الهيئة لتحقيق ذلك الهدف في القطاع المالي غير المصرفي.
وأكد «فريد»، أن التحدي الأكبر لتمكين المرأة هو تهيئة الظروف المناسبة والملائمة للمرأة للمشاركة والترقي في مجالات مختلفة، بالتوازي مع تطوير قدراتهم بما يحقق أفضل استفادة ممكنة من خبراتها وكفاءتها، وهو ما تعمل عليه الهيئة من خلال تأهيل وتدريب الكوادر النسائية الواعدة لزيادة تأثيرها في النشاط الاقتصادي.
وذكر رئيس هيئة الرقابة المالية، أن كافة المؤسسات الدولية تؤكد أن التمثيل العادل للمرأة في مجالس إدارة الشركات يساهم في تحسين أداء الشركات على المستويين المالي والتشغيلي والإداري، فبحسب مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، فإنه من شأن سد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء أن يساعد على دفع عجلة الأعمال التجارية وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين حياة الأسر والمجتمعات المحلية.
وأشار رئيس الهيئة، إلى أن هناك تنسيق مستمر مع الجامعة الأمريكية لبناء قاعدة بيانات للكوادر النسائية المؤهلة في مختلف المجالات، لمساعدة الشركات في ضم من يرونه مناسبًا إلى مجالس إداراتهم، موضحًا أنه وفقًا لأبحاث مؤسسات دولية فإن الشركات الأكثر انخراطا في ممارسات التنمية المستدامة المتمثلة في تمكين المرأة والحفاظ على البيئة والمسئولية المجتمعية والحوكمة تكون قادرة على توفير تمويل وجذب استثمارات جديدة أكثر من مثيلاتها الأقل انخراطا في ممارسات التنمية المستدامة.

إجراءات الرقابة المالية لدعم تمثيل المرأة

وتطرق «فريد»، إلى الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة لدعم تمكين المرأة بالقطاع المالي غير المصرفي حيث ألزمت الهيئة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية بوجود تمثيل نسائي في مجلس إدارة الشركات بنسبة ٢٥٪ من عدد أعضاء مجلس الإدارة أو عضوتين بالمجلس على الأقل.
كما ألزمت الهيئة، مجالس إدارة الاتحادات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بأن يتضمن مجلس الإدارة عنصر نسائي على الأقل، حسبما صرح «فريد».

سد الفجوة بين الجنسين بالغ الأهمية

من جهتها، قالت كريستين عرب ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر، إن سد الفجوة الرقمية بين الجنسين أمر بالغ الأهمية لتحقيق المساواة، موضحة أن عالم التكنولوجيا يحتاج إلى حلول تشاركية لمواجهة التحديات التي تواجهها النساء أثناء استخدام التكنولوجيا الرقمية، ولتعزيز الأمان على الإنترنت للأطفال، الشباب والشابات، والنساء، كما إن إدراج النساء والفتيات في العالم الرقمي يمكن أن يمنع خسارة ١,٥ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥ في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
وذكرت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر، أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لإدماج النساء ضمن القوى العاملة، ولتعزيز دعم دورهن في المنزل لضمان بقائهن في قطاعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.
وأضافت كريستين: «تفخر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر بأن تكون الشريك السنوي في فعالية قرع الجرس للمساواة بين الجنسين بالتعاون مع البورصة المصرية والشركاء، حيث نكرر معًا التزامنا بالشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الإنمائية لتعزيز توظيف المرأة ومهاراتها في مجال ريادة الأعمال بما يتماشى مع التحول الرقمي الذي يشهده العالم».

أسامة المنياوي

رئيس الوزراء: الأفضلية عند طرح الشركات العملاقة ستكون للمستثمر الاستراتيجي

قال مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، إن برنامج الطروحات الحكومية يتضمن ٣٢ شركة، كما سيشمل عددًا آخر من الشركات.
وأشار رئيس الوزراء، خلال مؤتمر صحفي، أن من المستهدف الانتهاء من طرح ٢٥٪ من هذه الشركات خلال ٦ أشهر، وتلك الشركات تطرح لأول مرة سواء لمستثمر استراتيجي أو في البورصة.
وذكر: «نحن كدولة قد نطرح حصصًا من شركات مقيدة بالفعل في البورصة كطرح ثانوي، وهذه الشركات لا نستطيع الإفصاح عن توقيت أو أسمائها، وإنما تتم دون إعلان طبقا للإجراءات المتبعة».
وأوضح أنها تتضمن كيانات عملاقة حجمها ٤٠٠ مليون دولار، وسنعطي في هذه الحالة الأفضلية للمستثمر الاستراتيجي، حيث يعظم من أصول الدولة عند دخوله في الاستثمار بمثل تلك الكيانات، مشيرًا إلى أنه سيتم طرح جزء منها عقب ذلك في البورصة للمواطنين.
ولفت رئيس الوزراء، إلى أنه ستتم الاستعانة باستشاري طرح عالمي لإدارة طرح الكيانات الكبيرة، لما لديهم من القدر الأكبر من الاحترافية والقدرة على الوصول للأسواق العالمية.

الرقابة المالية: ارتفاع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسي بنسبة ٢٧٪ خلال ٢٠٢٢

أعلن الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، ارتفاع قيمة إصدارات الأوراق المالية الأسهم والسندات والصكوك إلى ٣٥٨,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣١٦,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١ بمعدل نمو بلغ ١٣,٢٪.
وأشار رئيس الهيئة، خلال مؤتمر صحفي عن حصاد عام ٢٠٢٢، إلى ارتفاع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسي بنسبة ٢٧٪ خلال هذا العام، حيث بلغ ٩٦١,٢ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٢، مقابل ٧٥٦,٩ مليار جنيه في نهاية ٢٠٢١.
كما سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعا ملحوظا خلال عام ٢٠٢٢، حيث بلغ المؤشر الرئيسي EGX٣٠ نحو ١٤,٥٩٨,٥٣ نقطة في إغلاق عام ٢٠٢٢ بمعدل ارتفاع بلغ ٢٢,٢٪ عن العام السابق، في حين بلغ معدل الارتفاع في مؤشري كل من EWI EGX٧٠ و EWI EGX١٠٠ خلال هذا العام ٢٧,٣٪ لكل منهما.
وعلى صعيد مستوى السيولة، كشف رئيس الهيئة، عن ارتفاع إجمالي قيمة التداول ١٠٨٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١٠٠٧ مليارات جنيه خلال عام ٢٠٢١ بمعدل زيادة بلغ ٧,٦٪، مدفوعًا بارتفاع قيمة تداول السندات بنسبة ١٦٪، حيث بلغت ٦٣١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٥٤٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١، بينما تراجعت قيمة تداول الأسهم إلى ٤٥٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٤٦٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١، بمعدل انخفاض بلغ ٢,٢٪.
وقال «فريد»، إن نشاط التمويل العقاري شهد أداء ملحوظا خلال عام ٢٠٢٢، حيث منحت شركات التمويل العقاري ١٣,٤ مليار جنيه لعملائها خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٨,١ مليارات جنيه تمويلات ممنوحة خلال الفترة المثيلة من عام ٢٠٢١ بمعدل نمو بلغ ٦٥,٤٪.

نشاط التأجير التمويلي والتخصيم وتمويل المشروعات

وذكر رئيس الهيئة: «أما بالنسبة لنشاط التأجير التمويلي، بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي ٨٧,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٧٩,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١ بمعدل ارتفاع بلغ ١٠,٢٪، أما نشاط التخصيم، فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة ٣١,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢٠,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١ محققة معدل نمو بلغ ٥٢,٧ ٪».
وتطرق «فريد»، إلى نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر ساهم في توسيع نطاق المستفيدين من الخدمات المالية والمساهمة في رفع معدلات الشمول المالي، حيث بلغ عدد المستفيدين ٤ ملايين مواطن بإجمالي أرصدة بلغت ما يزيد عن ٤٠ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢، بمعدل نمو ٤٧,٦٪، ولقد أسهم هذا القطاع في دعم المرأة بشكل ملحوظ، حيث استحوذت الإناث على ما يزيد عن ٦٠٪ من إجمالي عدد المستفيدين.
وأوضح رئيس الهيئة، أن عام ٢٠٢٢ شهد أول إصدار سندات توريق للتدفقات المالية المستقبلية؛ حيث وافقت الهيئة على إصدار شركة المجموعة المالية للتوريق أول برنامج متعدد الإصدارات لسندات توريق التدفقات النقدية المستقبلية بمبلغ ٢ مليار جنيه لمدة ٣ سنوات والإصدار الأول من برنامج سندات توريق لصالح شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية الشركة المحيلة) بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه.

مقترحات لتقييم الأصول الثابتة

وفي سياق آخر، قال رئيس هيئة الرقابة المالية، إن هناك مقترحات لتمكين الشركات من تقييم الأصول الثابتة لتسمح لها زيادة قيمة التمويلات إلتي تحصل عليها من القطاع المصرفي، منوها إلى أن هناك معايير عالمية لم تطبق في مصر.
وأوضح أن تمكين الشركات من تقييم أصولها الثابتة سينعكس بشكل إيجابي على مستوى الحقوق المالية بالنسبة للشركات، مشيرًا إلى أن هناك شركات قامت بشراء أصول لم تقيمها منذ ٣٠ عامًا، رغم أن قيمة تلك الأصول شهدت تغيرًا في الوقت الراهن.
وشدد «فريد»، على أن تلك التعديلات المقترحة تضمن للشركات الحصول على زيادات أو تمويل إضافي من القطاع المصرفي نتيجة الحقوق الملكية التي ارتفعت لهذه الشركات مع مرور الوقت.

إصدار وثيقة التأمين من المخاطر قريبًا

كما أعلن رئيس الهيئة، عن اعتزامها إصدار وثيقة التأمين من المخاطر قريبًا، موضحًا أن تلك الوثيقة ستساعد على تحفيز غير المصريين من شراء العقارات المصرية، لأنها ستكون وثيقة تأمين من مخاطر عدم إثبات الملكية.
ولفت إلى أن الوثيقة ستضمن للمستثمر الأجنبي تعويضه بقيمة العقار الذي اشتراه عند ظهور أي منازعات مرتبطة بعدم إثبات الملكية وغيرها، كما أن الهيئة تجري حوارًا مجتمعيًا لبحث كيفية تمويل تنشيط التمويل العقاري وتوفير حماية تأمينية تبادلية، بين أطراف التمويل العقاري من خلال استحداث منتج تأميني جديد ومنها وثيقة تأمين سند الملكية وهو ما يعزز التعاملات في نشاط التمويل العقاري.

داليا احمد

«المصرية للاتصالات»: طرح ١٠٪ من حصة الحكومة مازال تحت الدراسة

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات، عن تواصلها مع المساهم الرئيسي بشأن الخبر المتداول تحت بعنوان «مصر تطرح ١٠٪ من حصة الحكومة في المصرية للاتصالات»، حسبما أعلنت خلال خطاب لها أرسلته إلى زكريا عبد الفتاح حمزة نائب رئيس قطاع الإفصاح والحوكمة البورصة المصرية.
وذكرت الشركة، أن وزارة المالية، أفادت بأنه في ضوء ما أعلنته الحكومة المصرية بشأن وثيقة سياسة ملكية الدولة والعمل على تعظيم مواردها من خلال الأصول المملوكة لها، فقد شرعت الدولة في دراسة مدى جدوى طرح حصة إضافية في رأسمال الشركة المصرية للاتصالات، ولم يتعدى الأمر أكثر من دراسة تمهيدية مازالت في طور البداية.
وقالت الوزارة بحسب الخطاب، إن الأمر مازال بالمراحل الأولية، ولم يتم اتخاذ أية قرارات رسمية بشأنه، وهو الأمر الذي قد تنتهي معه تلك الدراسة إلى عدم جدوى المضي قدما في هذا الطرح، مهيبة بالمستثمرين باتخاذ الحيطة والحذر في التداول في ضوء المعلومات المفصح عنها.
وفي سياق آخر، كشفت الشركة، عن نتائج أعمالها عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وذلك طبقًا للقوائم المالية المجمعة المعدة وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية.
وبلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ٤٤,٣ مليار جنيه محقق نموا قدره ١٩٪ مقارنة بالعام السابق، مدفوعا بزيادة إيرادات وحدات أعمال التجزئة ووحدات أعمال الجملة بنسبة نمو ٢١٪ و١٧٪ على الترتيب، حيث ارتفعت إيرادات خدمات البيانات بـ٣,٢ مليارات جنيه مقارنة بالعام السابق مع زيادة الإيرادات الأخرى لوحدة أعمال المؤسسات بمبلغ ٠,٩ مليار جنيه، وحققت إيرادات الكوابل نفس تلك الزيادة مقارنة بالعام السابق.

شركة الأصباغ الوطنية الإماراتية تسعى للاستحواذ على «باكين»

كشفت الهيئة العامة للرقابة المالية، عن إيداع مشروع عرض الشراء الإجباري المقدم من شركة الأصباغ الوطنية القابضة المحدودة الإماراتية للاستحواذ على أسهم رأس مال شركة البويات والصناعات الكيماوية «باكين».
وذكرت الهيئة، في بيان للبورصة المصرية، أن العرض حتى عدد ٢٤ مليون سهم بنسبة ١٠٠٪ من أسهم راس مال الشركة المستهدفة بالعرض، وبحد أدنى للتنفيذ ٧٥٪، وسعر نقدي يبلغ ٣٤ جنيهًا للسهم، وذلك وفقًا لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، مشيرة إلى أنه جارى دراسة العرض من قبل الهيئة.
وفي سياق متصل، كشفت القوائم المالية المجمعة لشركة البويات والصناعات الكيماوية- باكين، عن النصف الأولى من العام المالي الجاري، تحولها من الخسائر إلى الربحية على أساس سنوي.
وأوضحت الشركة، أنها سجلت صافي ربح بلغ ١٩,٥ مليون جنيه منذ بداية يوليو حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل خسائر بقيمة ١٢,٨ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي.
وارتفعت مبيعات الشركة خلال ستة الأشهر الأولى من العام الجاري لتصل إلى ٤٨٦,٣٩ مليون جنيه بنهاية ديسمبر، مقابل ٤٢٧,٩ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي.

البورصة تخسر نحو ١٧ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي.. وخبراء يكشفون الأسباب

تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي إكس ٣٠" بنسبة ٢,٣٣٪ ليغلق عند مستوى ١٦٤٥٤,٣١ نقطة، خلال جلسات الأسبوع الماضي، فيما ارتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجي إكس ٧٠ متساوى الأوزان"، بنسبة ٠,٠٥٪ ليغلق عند مستوى ٣٠٦٠,٥٥ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ١٠٠ متساوى الأوزان" انخفاضًا بنسبة ٠,٩١٪ ليغلق عند مستوى ٤٤٩٣,٥٩ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان" هبوطًا بنسبة ٣,٠٣٪ ليغلق عند مستوى ١٩٤٠١,٨٥ نقطة، وقفز مؤشر تميز بنسبة ٣,٥٥٪ ليغلق عند مستوى ٣٦١٥,٥٧ نقطة.

رأس المال السوقي

وخسر رأس المال السوقي للبورصة المصرية، نحو ١٧ مليار جنيه، ليغلق عند مستوى ١,٠٥٩ تريليون جنيه، بنسبة انخفاض ١,٦٪، وتراجع رأس المال السوقي للمؤشر الرئيسي من ٦٥٤,٩ مليار جنيه إلى ٦٣٩,٧ مليار جنيه، بنسبة انخفاض ٢,٣٪، فيما صعد رأس المال لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة من ٢٠٤,٨ مليار جنيه إلى ٢٠٤,٩ مليار جنيه بنسبة نمو ٠,٠١٪.
كما تراجع رأس المال لمؤشر الأوسع نطاقًا من ٨٥٩,٧ مليار جنيه إلى ٨٤٤,٧ مليار جنيه بنسبة انخفاض ١,٧٪، وصعد رأس المال السوقي لبورصة النيل من ١,٤ مليار جنيه إلى ١,٥ مليار جنيه بنسبة نمو ٩,٤٪.

إجمالي قيمة التداول

وبالنسبة للتداول ارتفع إجمالي قيمة التداول في البورصة المصرية إلى ١٦,٨ مليار جنيه خلال الأسبوع الماضي، في حين بلغت كمية التداول نحو ٢,٣٠٠ مليار ورقة منفذة على ٣٢٥ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ١٣,٣ مليار جنيه، وكمية التداول بلغت ٢,٥٨٩ مليار ورقة منفذة على ٣٣٨ ألف عملية خلال جلسات الأسبوع قبل الماضي، واستحوذت الأسهم على ٥٢,٣٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ٤٧,٧٠٪.
ووزعت إجماليات التداول للشركات المدرجة فى مؤشرات البورصة بين ٥,١ مليار جنيه بالمؤشر الرئيسي للبورصة بحجم تداول ٤٧٤,٣ مليون ورقة مالية منفذة، وعدد عمليات ١٣٠,٢ ألف عملية، وبلغت قيمة التداول بـ"إيجى إكس ٧٠" نحو ٢,٨ مليار جنيه، بحجم تداول ١,٣ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ١٤٤,١ ألف عملية، وبلغت قيمة التداول بـ"إيجى إكس ١٠٠" نحو ٧,٩٥ مليار جنيه بحجم تداول ١,٨ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ٢٧٤,٣ ألف عملية.

شهادات الإيداع الدولية

وكشف تقرير البورصة المصرية الأسبوعي، عن أرصدة الشركات من شهادات الإيداع الدولية حتى نهاية الأسبوع الماضي، إذ ارتفع رصيد شهادات إيداع حديد عز إلى ٧٣,٦٦٤ مليون شهادة.
واستقر رصيد شهادات إيداع كلًا من مدينة نصر للإسكان والتعمير عند ٥٨٢,٩١١ مليون شهادة، والمجموعة المالية هيرميس القابضة عند ٢٩٤,٢٣٠ مليون شهادة، والبنك التجاري الدولي عند ٢١٥,١٧٤ مليون شهادة، والمصرية للاتصالات عند ١٦٩,٨١٦ مليون شهادة، والإسكندرية للزيوت المعدنية- أموك عند ٤٠٢,١٦٩ مليون شهادة، وإيديتا للصناعات الغذائية عند ١٢٧,١٠٨ مليون شهادة، وجي بي أوتو عند ٢٢٢,٩٦٦ مليون شهادة.

التداول بثلاث علامات عشرية

وأعلنت البورصة المصرية، عن قائمة الأوراق المالية المسموح بالتداول عليها بثلاث علامات عشرية خلال الأسبوع الجاري بناء على أسعار إغلاق يوم الخميس الماضي، وضمت ٧٤ شركة، بعد استبعاد أسهم المصرية للمنتجعات السياحية، وشمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعى (نيوداب)، والنصر للملابس والمنسوجات-كابو بعد ارتفاع أسعار الأسهم إلى ٢,٠٦٥ جنيه، ٢,٠١٢ جنيه، ٢ جنيه، على التوالى، فيما تم استبعاد سهمى مرسى مرسى علم للتنمية السياحية، وحق اكتتاب شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية-١ عقب تراجع سعر السهمين إلى ١,٩٨ جنيه، ٠,٠٦٢ جنيه، على التوالي.
وجاءت أبرز الشركات الموجودة بالقائمة: جولدن بيراميدز بلازا، مصر الوطنية للصلب-عتاقة، اودن للاستثمارات المالية، مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)، برايم القابضة للاستثمارات المالية، العربية لإدارة وتطوير الأصول، الطورون العرب القابضة، العرفة للاستثمارات والاستشارات.

خبراء يكشفون أسباب التراجع

أكد عمرو عبده، العضو المنتدب لفروع شركة أسطول لتداول الأوراق المالية، أن الهبوط الذي شهدته البورصة المصرية يعود إلى عدد من الأسباب وهي انخفاض عدد من الأسهم القيادية وعلى رأسهم أسهم البنك التجاري الدولي وفوري والمصرية للاتصالات والشرقية للدخان، تأثرًا بالقوى البيعية للمؤسسات الأجنبية والتي بدأت بالظهور بشكل واضح.
وقال عبده، أن عدم تحديد موعد بدء تنفيذ الطروحات الحكومية المعلن عنها وتفاصيل البرنامج ساهم في الأداء الهابط لسوق المال، إضافة إلى عدم وضوح موقف سعر صرف الجنيه، لافتًا إلى أن هذه الأسباب قد تكون ساهمت في التحركات الأخيرة لتداولات المؤسسات الأجنبية.
وأشار عبده، إلى أنه من المعتاد أن تشهد تداولات شهر مارس حالة من التقلبات في الأداء، إضافة إلى تزامن الشهر بالعام الحالي مع عدد من الاجتماعات الهامة، حيث يقوم صندوق النقد الدولي بمراجعة البرنامج التمويلى المقدم لمصر، وينعقد مجلس البنك الفيدرالي الأمريكي لبحث أسعار الفائدة.
من جهته، قال شوكت المراغي، العضو المنتدب لشركة برايم لتداول الأوراق المالية، إن دخول مستثمرين جدد للسوق يتوقف على عاملين مهمين هما التسعير والتوقيت، فإذا كان توقيت الطرح مرهونا بحالة جيدة للسوق وتسعير مناسب سيشكل عامل جذب للعديد من المستثمرين.
وتوقع المراغي، عدم تأثير برنامج الطروحات الجديدة على حجم السيولة الموجودة فى السوق حاليًا مرجعًا ذلك إلى تعاظم حجم السوق فى الآونة الأخيرة، الأمر الذى يسمح له باستيعاب كيانات جديدة، خاصة أنه مع تحرير سعر العملة أصبحت السوق المصرية أكثر جاذبية للمستثمرين.
من جهتها، قالت رانيا يعقوب، رئيس مجلس إدارة شركة «ثرى واى» لتداول الأوراق المالية وعضو مجلس إدارة البورصة المصرية إن سوق الأسهم تنتظر الطروحات الحكومية منذ أن تم الإعلان عنها على مدار سنوات، وأنها ستشكل عامل جذب لسيولة جديدة محلية وأجنبية، مرجعة ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وتداول الأصول المصرية بأقل من قيمتها، الأمر الذى جعلها تشكل عامل جذب مهم للمستثمرين.
وأضافت يعقوب، أنه رغم تأثير الأزمة العالمية الحالية على أداء ومؤشرات الاقتصاد المصرى فإنه يعد من أكثر الاقتصاديات الجاذبة فى المنطقة، إذ انعكس ذلك على إقبال المستثمرين والصناديق الخليجية على السوق المحلية، وضخ سيولة جديدة عن طريق مجموعة من الاستحواذات فى عدة قطاعات على مدار الأعوام الأخيرة.
فيما قال ياسر عمارة، رئيس مجلس إدارة شركة إيجل للاستشارات المالية، إن الحكومة المصرية اتخذت إجراءات الترويج لبرنامج الطروحات قبل الإعلان التفصيلى عنها، إذ تتميز الشركات المتواجدة بالقائمة المعلن عنها، بأنها تتبع قطاعات متنوعة ونشطة وذات إيراد عال.
وأضاف أن نجاح الطرح الأخير للصكوك الدولارية بقيمة ١,٥ مليار دولار- رغم ارتفاع العائد الخاص بها- سيشجع على جذب استثمارات أجنبية واستقطاب العملة الصعبة إلى السوق المصرية.
وأكد أن اتجاه الحكومة لطرح الصكوك المصرية الدولارية فى الأسواق العالمية يدلل على وجود جاذبية مبدئية للاستثمار فى السوق حتى إذا كانت على شكل دين، موضحًا أنها الخطوة الأولى لتحويل الاستثمارات غير المباشرة والمتمثلة فى صورة أموال ساخنة إلى أخرى مباشرة.
وأشار إلى أن تغطية الصكوك الدولارية أربع مرات فى الأسواق العالمية يدلل علي أن برنامج الطروحات سيتم تغطيته أيضا أكثر من مرة من خلال الأجانب والمستثمرين بصفة عامة.

وائل خطاب

9 أبريل.. مساهمو «راميدا» يناقشون توزيع الأرباح

قالت العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات تشخيصية- راميدا، إن الجمعية العمومية المقرر انعقادها في ٩ أبريل المقبل، ستنظر في مقترح توزيع جزء من أرباح ٢٠٢٢.
وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أن الجمعية ستنظر في اعتماد القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة عن العام الماضي، كما تناقش اعتماد تقرير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عن العام الماضي.
واقترح مجلس إدارة الشركة توزيع جزء من صافي أرباح الشركة خلال العام الماضي والأرباح المحتجزة في صورة أسهم مجانية بإجمالي ١٢٧,٨٨ مليون جنيه بواقع ٠,٥٠٧ أسهم لكل سهم أصلي.
وذكرت الشركة، أنه في حال توزيع الأسهم المجانية سيصبح رأسمال الشركة المصدر بعد الزيادة ٣٨٠ مليون جنيه موزع على ١,٥٢ مليار سهم بقيمة اسمية ٢٥ قرشا للسهم.

958 مليون جنيه قيمة الإصدار الثاني لسندات توريق «بداية» للتمويل العقاري

أعلنت المجموعة المالية هيرميس، أن قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب التابع لبنك الاستثمار في الأسواق الناشئة والمبتدئة، قد نجح في إتمام الإصدار الثاني لسندات التوريق الخاصة بشركة «بداية» للتمويل العقاري بقيمة ٩٥٨ مليون جنيه.
وتعد «بداية» أول شركة خدمات تمويل عقاري غير مصرفي بالسوق المصري تقدم حلولها التمويلية عبر الوسائل الرقمية، وهي إحدى الشركات التابعة للمجموعة المالية هيرميس القابضة التي تعمل تحت مظلة قطاع التمويل غير المصرفي.
ويأتي هذا الإصدار، ضمن برنامج إصدار سندات توريق بقيمة ٣ مليارات جنيه، مضمونا بمحفظة تمويل عقاري تم إسنادها لصالح المجموعة المالية هيرميس، وقد تم طرح السندات على ٦ شرائح منها ذات العائد الثابت والمتغير.

«فوري» تعلن عن نمو إيراداتها خلال 2022 بنسبة 37.5 ٪

أعلنت شركة فوري، الرائدة في حلول الدفع الإلكتروني والخدمات التمويلية الرقمية في مصر، عن نتائجها المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢.
وبحسب بيان الشركة للبورصة المصرية، خلال الأسبوع الماضي، بلغت الإيرادات ٢,٢٧٩,٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢، بمعدل نمو سنوي ٣٧,٥٪ بينما بلغ صافي الربح المعدل ٣١٦,٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢، وهو نمو سنوي بمعدل ٧٠٪، كما وصل هامش صافي الربح المعدل إلى ١٣,٤٪.
كما سجل صافي الربح ٢٤٠,١ مليون جنيه خلال نفس الفترة وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ منفردًا، بلغت الإيرادات ٦٥١,٣ مليون جنيه بمعدل نمو سنوي ٣٩,٤٪، بينما بلغ صافي الربح المعدل ١٣٧,١ مليون جنيه خلال نفس الفترة، بنمو سنوي بلغ ٢٤٠,٢٪.

«مصر لتأمينات الحياة» ترفع حصتها في بنك التعمير والإسكان إلى 9 ٪

أعلنت شركة التجاري الدولي للسمسرة، أن شركة مصر لتأمينات الحياة رفعت حصتها في بنك التعمير والإسكان من ٨,٩٧٪ إلى ٩٪.
وذكرت الشركة في بيان لبورصة، أن مصر للتأمينات اشترت ١٥٠ ألف سهم بقيمة ٣,١٦ ملايين جنيه، بواقع ٢١,٠٨ جنيهًا للسهم.
وحقق بنك التعمير والإسكان، أرباحًا بلغت ٢,٧٢ مليار جنيه خلال ٢٠٢٢، مقابل أرباح بلغت ٢,٠٢ مليار جنيه في ٢٠٢١، كما ارتفعت إيرادات الفوائد إلى ١٠,٠٢ مليارات جنيه بنهاية ٢٠٢٢، مقابل ٦,٩٦ مليارات جنيه في ٢٠٢١.

زيادة رأس مال شركة «الفنار للمقاولات» بقيمة 8 ملايين جنيه

قررت شركة الفنار للمقاولات العمومية والإنشاءات والتجارة والاستيراد، زيادة رأسمال الشركة المصدر والمدفوع من ٨ ملايين جنيه إلى ١٦ مليون جنيه.
وقالت الشركة في بيان لبورصة مصر، إن الزيادة قدرها ٨ ملايين جنيه موزعة على ٨ ملايين سهم بالقيمة الاسمية جنيه للسهم عن طريق توزيع أسهم مجانية ممولة من الأرباح المحتجزة الظاهرة في قوائم ٢٠٢٢.
وذكر الشركة، أن توزيع الأسهم المجانية بواقع سهم مجاني لكل سهم ليصبح رأس المال المصدر بعد الزيادة ١٦ مليون جنيه مقسم على ١٦ م

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

وزير الصناعة يترأس لجنة تخصيص الأراضي الصناعية المرفقة للمستثمرين

اجتمع المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة، مع رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بحضور نائبي رئيس الهيئة لتنمية وإدارة المناطق الصناعية وللخدمات الداخلية، ومستشار رئيس الهيئة للتراخيص والإدارة المختصة بالسجل الصناعي، ورئيس قطاع مكتب الوزير والمستشار القانوني للوزير.

وراجع وزير التجارة والصناعة، مع المسئولين كافة مراحل تخصيص الأراضي الصناعية ومراحل إصدار رخص البناء ومراحل إصدار رخص التشغيل، ونتائج اجتماعات اللجنة المسئولة عن وضع اشتراطات منح التراخيص الصناعية، موجهًا بتبسيط عدد من الإجراءات التي أسفرت عنها المناقشات مع المسئولين بالهيئة.

تطوير صناعة الملابس الجاهزة .. عين علي التصدير والمصانع الجديدة والأخرى علي مواجهة «الاستوكات»

غرفة صناعة الملابس تعلن ارتفاع عدد المصانع المسجلة لـ ٨٥٠٠ عضوية بينها ١٧٠٠ مصنع جديد في القطاع

صادرات الملابس الجاهزة ارتفعت إلي ٢,٥ مليار دولار في ٢٠٢٢ .. و١,٧ مليونا يعملون في القطاع

مصانع الملابس تغطي ٨٥ % من احتياجات السوق المصري .. وجهود لمساندة ودعم العديد من المعارض المتخصصة في قطاع الملابس والمفروشات لتنشيط المبيعات ومحاولة مواجهة الازمة الحالية

تشهد صناعة الملابس الجاهزة في مصر تطورات مستمرة ، دفعت بها إلي التواجد في صدارة القطاعات الإنتاجية خلال الفترة الأخيرة ، وبحسب إحصاءات غرفة صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات باتحاد الصناعات، بلغت الصادرات في عام ٢٠٢٠ من الملابس ١,٩ مليار دولار وزادت في ٢٠٢٢ إلى ٢,٥ مليار دولار.

ويقول رئيس الغرفة الدكتور محمد عبد السلام إن الصناعة كثيرة العمالة وبها ٧٠٪ من العاملين إناث ويعمل على تحسين المعيشة الأسرة المصرية ، موضحا أن صناعة الملابس يعمل بها ١,٧ مليون مواطن، والدولة نسعى لزيادة الإنتاج المحلى لتقليل فاتورة الاستيراد، والناتج القومي من الصناعة ٣٠٠ مليار جنيه سنويا.

وتابع : كنا نستورد ٥٠٪ ملابس جاهزة وننتج ٥٠٪، وحاليا يتم إنتاج ٨٠٪ و٢٠ استيراد من الخارج، مضيفا أننا كنا نستورد مواد خام ٤٠٪ مدخلات و٦٠٪ منتج محلى، ولكن حاليا المنتج المحلى وصل إلى ٧٠٪.

وكانت شعبة الملابس الجاهزة في الغرفة التجارية وجهت مؤخرا مذكرة للاتحاد العام للغرف التجارية، وذلك لمخاطبة الجهات المسئولة لإحكام الرقابة على دخول الملابس بطرق غير مشروعة داخل البلاد، خاصة الاستوكات الأوروبية والأمريكية التي تدخل عن طريق دبي.

وقال خالد فايد نائب رئيس الشعبة إن صناعة الملابس الجاهزة تتعرض لضغط كبير من دخول كميات كبيرة للسوق المحلي من أوروبا وأمريكا، ويتم تهريبها للداخل بأسعار أقل من المنتجات المصرية، الأمر الذي يتسبب في تعرض الصناعة الوطنية لخطر عدم المنافسة مع هذه البضائع المهربة.

وأضاف "فايد" أن دخول الاستوكات الأوروبية والأمريكية بدون رسوم بطرق غير رسمية يؤدي إلى ضياع إيرادات الجمارك والضرائب على الدولة بل ويؤثر سلبًا على صناعة وتجارة الملابس التي تتحمل الالتزامات المختلفة المفروضة على المصنعين والتجار منها الضرائب والتأمينات ومصاريف التأسيس والتراخيص والمرافق والأجور وغيرها.

وأشار إلى أن بيع الملابس المهربة لم يعد قاصراً على الوكالة فقط ، بل توجد حاليًا محلات تبيع الملابس المهربة بجانب الصفحات الإلكترونية التي تروج لهذه التجارة وبأسعار رخيصة وهو ما يؤدي إلى ركود الصناعة الوطنية لأنه يتم بيع هذه البضائع بأقل من تكاليف التصنيع في مصر.

وكشف نائب رئيس شعبة الملابس، أن البضائع تدخل السوق على أنها للاستعمال الشخصي ومنها ما يدخل كتبرعات للجمعيات الاهلية، لكن يتم توجيه هذه البضائع للبيع في السوق المصري مما يتسبب في ضرر كبير للمصانع الوطنية.

وأشار خالد فايد إلي أن الحكومة اتخذت خطوات جادة لدعم الصناعة الوطنية من الملابس الجاهزة عبر توفير المستلزمات والخامات بصورة سريعة خاصة المستورد منها بجانب تهيئة البنية التحتية اللازمة للصناعة الوطنية.

تصدير

ماري لويس، رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة، تؤكد أن تصدير مصر من الملابس بلغ مليار و٣٠٠ مليون دولار بزيادة قدرها ١١٪ على العام الماضي، مضيفة أن الصناعة المصرية متجهة للاستدامة وتحولها للمصانع الخضراء.

وأضافت أن المستهدف زيادة صادرات الملابس ٣٠٪، موضحة أن الصادرات زادت بنسبة ٢٢٪، حيث تبع الحرب الروسية الأوكرانية انخفاض الطلب على المنتجات، مضيفة أنه يتم عمل بعثات ترويجية للعديد من الدول بالتعاون مع المكاتب التجارية التابعة لوزارة الصناعة.

وتابعت :"نتمنى تعافي الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب على الملابس المصرية.. وأغلب الدول تأمل في تقليل استخدام الطاقة في عمليات الصناعة» .

معارض

وفي الأسبوع الأول من مارس الجاري ، أعلنت غرفة صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات، افتتاح النسخة الـ٧٢ من معرض كايرو فاشون وتكس بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات بمدينة نصر ، وقال رئيس الغرفة الدكتور محمد عبد السلام إننا نعمل على مساندة ودعم العديد من المعارض المتخصصة في قطاع الملابس والمفروشات خلال الفترة المقبلة لتنشيط المبيعات ومحاولة مواجهة الازمة الحالية ، موضحا أن معرض كايرو فاشون وتكس يعد أكبر تجمع لمصانع الملابس في الشرق الأوسط ويشارك فيه ٤٦٨ عارض من ٨ دول وهي مصر وتركيا والصين وجنوب افريقيا وبنجلاديش وباكستان والهند والاردن ، ويشمل المعرض مجالات الملابس الرجالي بأنواعها والملابس الحريمي بأنواعها والملابس الداخلية والملابس الرياضية وملابس تريكو والجوارب والأقمشة بأنواعها والغزل والنسيج والأحذية والشنط وتجهيز المحلات التجارية وماكينات ومستلزمات إنتاج الملابس الجاهزة.

وأضاف أن تلك المعارض تعد قنوات تواصل مهمة بين المصنعين والتجار حيث تسمح للمصانع الأعضاء بالغرفة في عرض منتجاتهم على التجار المحليين او أصحاب المكاتب الخارجية، وتساعدهم في إبرام العديد من التعاقدات الجيدة للموسم الصيفي الجديد بأفضل الأسعار.

وتسهم المعارض في عرض أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة والموضة العالمية في مجال الملابس والتي نسعي إلى استخدامها لتطوير الأسواق الداخلية وتطوير المنتج المحلي، وبما يتيح لمصنعي الملابس الجاهزة في مصر التعرف على أحدث التقنيات في مدخلات التصنيع، وآخر التطورات في مجالات التصنيع والموضة والمنقوشات والألوان.

وأكد محمد عبد السلام رئيس الغرفة، أن المعارض تؤكد هذا العام حجم التطور الكبير الذي تشهده صناعة الملابس الجاهزة المحلية، ويعكس مدى متابعة المنتجين لخطوط الموضة العالمية ونوعيات الأقمشة والتصميمات الحديثة وفنون الطباعة المتطورة، بهدف تقديم منتج بنفس مستويات الجودة العالمية.

مصانع جديدة

في إطار التطوير الذي تشهده صناعة الملابس الجاهزة ، أعلن الدكتور محمد عبد السلام رئيس غرفة صناعة الملابس باتحاد الصناعات المصرية، زيادة عدد المصانع المسجلة بالغرفة إلى ٨٥٠٠ عضوًا منهم ١٧٠٠ عضوية جديدة تحت التأسيس لمصانع تدخل السوق المصري لأول مرة مما يدل على أن قطاع الملابس الجاهزة يشهد تطورًا كبيرا من حيث جودة المنتجات وخطوط الموضة والأسعار التنافسية ، والتي أتاحت للمنتجات المصرية أسواق جديدة خارجية وتلبية نسبة كبيرة من احتياجات السوق المحلي وتقليل فاتورة الاستيراد.

أضاف "عبد السلام"، أن صناعة الملابس الجاهزة نجحت في الوصول بنسبة مكون محلي ٧٠٪ حاليًا مقابل ٣٠٪ مدخلات مستوردة، ونستهدف خلال الفترة المقبلة زيادة النسبة إلى ٨٠٪ للمكونات المحلية.

وأكد رئيس شعبة الملابس الجاهزة باتحاد الصناعات، أن هناك تطورات مستمرة شهدتها صناعة الملابس الجاهزة خلال آخر ٤ سنوات سواء إنتاج الملابس الحريمي أو الرجالي وهو ما انعكس على نسبة الملابس المستوردة الموجودة في السوق الآن ، والتي تراجعت من ٥٠ ٪ إلى ١٥ ٪ فقط، مشيرًا إلى أن ٨٥ ٪ من الملابس المتداولة في الأسواق هي إنتاج محلي، وأعلن زيادة عدد مصانع الملابس الجاهزة المسجلة رسميًا في البلاد حتى نهاية ٢٠٢٢ لتسجل ٨٥٠٠ مصنع وهي تمثل العضويات في غرفة صناعة الملابس الجاهزة منهم ١٧٠٠ عضوية جديدة

توطين صناعة الملابس الجاهزة

وشدد رئيس شعبة الملابس الجاهزة باتحاد الصناعات علي أن مصر تمتلك صناعة ملابس متطورة للغاية وقال : الدليل أننا نصدر لأكبر دول أوروبا وأمريكا، ولدينا اطلاع على كل خطوط الموضة في العالم من ناحية الطباعة والأقمشة ونوعيتها والتصميمات، وهناك تطور في منظومة المعارض لهذا القطاع، ومنذ بضع سنوات فإن إنتاج الملابس الرجالي دخل يمشي على نفس خطوط الموضة العالمية وشهد تطور بشكل كبير، أما إنتاج الملابس الحريمي، كان يقابل بعض المعوقات ومنها أن الخامات التي يعتمد عليها المنتجين في مصر غالبًا لا تتوفر لأنها متنوعة من ناحية الخام والتصميم وكنا نعتمد على جزء كبير منها من الاستيراد، لكن حاليًا إنتاج الملابس الحريمي يشهد تطور ملحوظ، وحاليًا السيدات في مصر يتجهن للصناعة الوطنية بسبب التطور الكبير في الجودة ومواكبته للموضة وكذلك المنافسة السعرية.

وأعلن أن غرفة الملابس تحاول إعداد قاعدة بيانات واضحة يعتمد عليها المنتجين، لأنه على مدار فترة غير قليلة كان هناك مستلزمات إنتاج محلية لكن يتم استيرادها من الخارج، وذلك لعدم وجود علم بأماكن المصانع، وهناك حاليًا اتجاه واحد من الدولة لتعميق التصنيع المحلي والاعتماد بصورة أكبر على الصناعة الوطنية، والتوسع في توفير وجمع البيانات للمصانع.

إصلاح اقتصادي

وأكد رئيس غرفة الملابس الجاهزة أن القطاع الصناعي لا يعمل في بيئة منعزلة، مشيرا إلي أن العمل على تهيئة الطرق والكباري والانفاق واللوجستيات والموانئ يجعل المناخ مناسبا لجذب استثمار جديد، فلا يمكن للصناعة أن تنهض إلا بتوفير البنية التحتية الكاملة لها، وهذا ما نجحت فيه مصر وبقوة خلال الفترة الماضية، ومع شعور المستثمر الأجنبي بالاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر بعد ٢٠١٤ بدأ السوق يشهد تحسنات وتحرك في القطاعات الإنتاجية، والدليل إذا قمت بجولة في الأسواق والمحلات ستجد أن الأغلبية عبارة عن صناعة مصرية، بل هناك براندات عالمية تصنع في مصر ثم تصدر للخارج وتعود بسعر أعلى.

مستورد ومحلي

وحول المنافسة بين الملابس المصرية والمستوردة أكد علي ضرورة التفريق بين الملابس المستوردة بشكل شرعي ورسمي، والبضائع التي تدخل تهريب، فالأخيرة لا يمكن أن ننافسها سعريًا لأنها تدخل تقريبا بدون تكلفة، لكن الملابس المستوردة التي تدخل بشكل رسمي لدينا منافسة مميزة معهم لأن لدينا إنتاج بنفس الجودة وبسعر أقل، لذلك إحكام المنافذ على دخول الملابس سمنحنا عدالة في المنافسة مع الاستيراد، وهناك إجراءات اتخذتها الدولة مؤخرًا لإحجام دخول المنتجات المهربة.

ولفت إلي أنه منذ ٤ سنوات تقريبًا كان حجم المستورد في السوق ٥٠ ٪ سواء ملابس مستوردة بشكل رسمي أو الملابس التي تدخل بطرق غير شرعية، وحاليًا مع تطور الصناعة الوطنية للملابس الجاهزة سواء الحريمي أو الرجال أو الأطفالي فقد تراجعت نسبة المستورد في السوق إلى ١٥ ٪ تقريبًا، والإنتاج الوطني يشكل ٨٥ ٪

اهتمام رئاسي

وشدد علي أن هناك اهتمام رئاسي بالصناعة عامة وصناعة الملابس الجاهزة خاصة ، مضيفا أن الرئيس عبد الفتاح السيسي دائما ما يتجه إلى القرارات التي تخدم الصناعة الوطنية والمواطن المصري، وقطاع صناعة الملابس به ١,٥ مليون عامل و٥٠٠ ألف بقطاع الغزل والنسيج وهنا نتحدث عن ٢ مليون فرصة عمل بهذه الصناعة الوطنية، وهناك توجه لتطوير القطاع عبر تطوير قطاع الغزل في شركات قطاع الأعمال بميزانية تصل إلى ٢١ مليار جنيها، وهناك تعاون دائم وقنوات اتصال مع مجلس الوزراء للتعامل الفوري مع كل تحديات القطاع.

محمد علاء

صدي واسع بعد إعلان مصر انسحابها من اتفاقية الحبوب التابعة للأمم المتحدة

قدمت مصر، إخطارًا بأنها ستنسحب اعتبارًا من نهاية يونيو المقبل، من اتفاقية للحبوب تابعة للأمم المتحدة، مما سبب قلقا بين بعض الموقعين الآخرين على الاتفاقية، حسبما ذكرت وكالة الأنباء «رويترز».

ويأتي انسحاب مصر من اتفاقية تجارة الحبوب متعددة الجنسيات التي تهتم بتعزيز شفافية السوق لزيادة التعاون التجاري، في أعقاب فترة من الاضطرابات في أسواق الحبوب على خلفية الحرب في أوكرانيا والمخاوف المرتبطة بالأمن الغذائي العالمي.

ووقعت مصر على الاتفاقية، التي تمثل المعاهدة الدولية الوحيدة التي تغطي تجارة الحبوب، منذ انطلاقها في عام ١٩٩٥، وتقدمت في فبراير الماضي بطلب للانسحاب منها اعتبارا من ٣٠ يونيو من العام الجاري، تنفيذا لنص المادة ٢٩ من الاتفاقية.

وصرح أرنو بيتي المدير التنفيذي للمجلس الدولي للحبوب الذي يشرف على الاتفاقية لرويترز: «لقد حدث هذا دون سابق إشارة، كما أن عدة وفود من الدول الأعضاء بالمجلس تشعر بالاندهاش والحزن إزاء القرار»، مشيرًا إلى أن عددا من الأعضاء سيطالبون مصر بإعادة النظر في قرارها.

بينما قالت وزارة الخارجية المصرية لرويترز، إن القرار اتخذ بعد تقييم قامت به وزارتا التموين والتجارة وخلص إلى أن عضوية مصر في المجلس لا تنطوي على قيمة مضافة.

وذكر تجار لرويترز، أنهم لا يتوقعون تأثيرا على سوق الحبوب، لكن مصدرًا دبلوماسيًا قال إنه يمكن من الناحية المعنوية اعتبار خروج مصر من منظمة متعددة الجنسيات أمرًا مثيرًا للقلق.

وأثرت الحرب في أوكرانيا على مشتريات مصر من القمح العام الماضي، حيث أجرت الحكومة محادثات مع دول من بينها الهند في مسعى لإيجاد أسواق أخرى بخلاف إمداداتها من البحر الأسود، وعلى الرغم من ذلك فإن مصر اعتمدت على الواردات الروسية التنافسية لتعزيز احتياطاتها من خلال مناقصات تقليدية بعضها ممول من البنك الدولي، فضلا عن العروض المباشرة غير التقليدية.

وعن أسباب انسحاب مصر من الاتفاقية، قال نائب مدير مركز مصر للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية علي الإدريسي، خلال تصريحات إعلامية له، إن هناك صراع راهن بين روسيا من جانب، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جانب آخر، فضلا عن إقرار عدة عقوبات اقتصادية متبادلة، وبالتالي لم تجد مصر أي تأمين لاحتياجاتها من القمح من هذه الاتفاقية أو الحفاظ على مصالحها بالشكل المتوقع.

ولفت «الإدريسي»، إلى أن مصر كانت تعول على دور قوي لاتفاقية تجارة الحبوب الأممية خلال أزمة الحبوب منذ اندلاع الحرب، وكانت تنتظر أن يكون لها دور مباشر في تأمين احتياجاتها من الحبوب، لكن هذا لم يكن واضحًا خلال الفترة الماضية.

وأشار إلى أن مصر بذلت جهودًا كبيرة للغاية على مدار العام الماضي لتأمين احتياجاتها من الدول المختلفة، واستطاعت الصمود أمام هذه الأزمة التي يمكن أن تهدد الأمن الغذائي في مصر.

التموين: صرف الدفعة السابعة من المنحة الاستثنائية للأسر الأولى بالرعاية على البطاقات التموينية

صرفت وزارة التموين والتجارة الداخلية، ممثلة في شركات المجمعات الاستهلاكية، السلع التموينية للمواطنين، بنسبة تقارب ٣٥٪ من مقررات شهر مارس الجاري.

وتستمر الوزارة في صرف الدفعة السابعة من المنحة الاستثنائية للأسر الأولى بالرعاية على بطاقات التموين مع طرح السلع في منافذ المجمعات الاستهلاكية أولاً بأول للمواطنين.

وتطرح وزارة التموين، كافة السلع الغذائية ومنتجات اللحوم والدواجن بكميات كبيرة بمعارض «أهلا رمضان» بأسعار مخفضة، وتوفير منتجات الخضراوات والفاكهة بالمنافذ وفروع المعرض المنتشرة في مختلف محافظات الجمهورية.

كما أطلقت الوزارة، العديد من السيارات المتنقلة المحملة بالسلع الغذائية ومنتجات اللحوم لطرحها للمواطنين في الميادين العامة والقرى والنجوع بالمحافظات المختلفة، في إطار الحرص على تخفيف العبء على المواطنين، وتوفير السلع بأسعار مخفضة مقارنة في الأسواق الأخرى.

داليا احمد

وزير الزراعة يترأس اجتماع اللجنة المتخصصة للزراعة والمياه بالاتحاد الأفريقي

ترأس السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، الاجتماع الرابع لهيئة المكتب للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والمياه والتنمية الريفية والبيئة (STC) بالاتحاد الأفريقي، بصفته رئيسًا للجنة.

حضر الجلسة، السفيرة جوزيفا ساكو مفوضة الاتحاد الأفريقي للزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والاستدامة البيئية، وأعضاء هيئة مكتب اللجنة.

وصرح وزير الزراعة، بأن القارة الأفريقية، ومنذ عقد الدورة الأخيرة للجنة الفنية المتخصصة في ديسمبر ٢٠٢١، قد شهدت مزيدًا من الأزمات بعد أزمة الكوفيد- ١٩ وتداعيات تغير المناخ المستمرة على دول القارة، وخاصة على أنشطتها الزراعية بما لها من أهمية خاصة لاقتصاد دولها.

وذكر أن الحرب الروسية- الأوكرانية أضافت سلسلة أخرى من أزمات الغذاء والطاقة العالمية إلى الأزمات السابقة التي واجهتها القارة الأفريقية خلال الأعوام الأخيرة، مشيرًا إلى أن أفريقيا تعد من القارات المستوردة للغذاء بشكل كبير.

ونوه «القصير»، إلى أن الفاتورة الاقتصادية للأغذية بقارة الأفريقية تبلغ نحو ١٠٠-١١٠ مليارات دولار بحلول ٢٠٢٥ من احتياجاتها الغذائية من الخارج رغم ما تمتلكه من أراض خصبة صالحة للزراعة تبلغ مساحتها نحو ٩٣٠ مليون هكتار، وموارد مائية مختلفة المصادر سواء كانت أمطارا أو أنهارًا، فضلا عن مصادر هائلة من الطاقة الطبيعية والبشرية، إلا أنها تعتبر من أكثر القارات التي تضررت من تداعيات تغير المناخ المتمثلة في الجفاف والفيضانات والأعاصير وغيرها.

«التموين»: الوقت لا يسعفنا لتفعيل أبلكيشن «أهلاً رمضان»

صرح الدكتور إبراهيم العشماوي مساعد أول وزير التموين، بأن فكرة إطلاق تطبيق «أهلا رمضان» وبيع المنتجات أونلاين لن يسعفها الوقت، مشيرًا إلى أن الوقت على بداية شهر رمضان ضيق.

وقال «عشماوي»، خلال تصريحات إعلامية، إن طرح أبلكيشن لـ«أهلا رمضان»، فكرة متميزة ولكن تطبيقها في هذا التوقيت صعب جد، مشيرًا إلى أنه لا يعرف مدى القدرة على تطبيقها في هذا التوقيت من عدمه.

وذكر: «القطاع الخاص يمكنه صناعة أبلكيشن في أيام بسيطة، إلا أن الجانب الحكومي ونظرًا لكثرة الضغط عليه سيكون صعب تطبيقه في الفترة المقبلة»، مشيرًا إلى أن توفير العمالة والتوصيل ليس عائق أمام تطبيق «أهلا رمضان» أونلاين، وهناك كثير من شركات الشحن من الممكن التعاقد معها.

جاء ذلك ردًا على اقتراح النائب أيمن محسب عضو مجلس النواب، بتصميم أبلكيشن «أهلا رمضان» لتوصيل المنتجات للمواطنين والتوفير عليهم، منوهًا إلى المنافذ تشهد زحام غير عادي وشديد خلال الفترة الحالية، بالتزامن مع اقتراب شهر رمضان.

اسلام عبدالفتاح

«التنمية الصناعية» والاتحاد الأوروبي يبحثان التعاون في تدوير مياه الصرف بالمناطق الصناعية

ناقش المهندس محمد عبد الكريم رئيس هيئة التنمية الصناعية، مع وفد الاتحاد الأوروبي، خطط التنمية الصناعية المستدامة، وخاصة في مجال إعادة تدوير ومعالجة مياه الصرف الصناعي بالمناطق الصناعية، في إطار التحول للاقتصاد الأخضر.

وأشاد رئيس هيئة التنمية الصناعية، بدعم الاتحاد ومساندته في تنفيذ توجه الدولة نحو التحول للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، مشيرًا إلى تبني الهيئة لسياسة جديدة في إدارة المناطق الصناعية والتسويق لها بمشاركة القطاع الخاص بالتوازي مع رفع كفاءة المرافق بها، فضلا عن تبنى الهيئة لمبادرات استخدامات الطاقة وتقليل الانبعاثات ومعالجة شبكات الصرف الصناعي.

وتناول الاجتماع، بحث سُبل دعم الاتحاد الأوروبي للهيئة، وما له من بعد بيئي كبير للحد من التلوث داخل المناطق الصناعية من خلال خطة عمل بمسار تنفيذي قصير الأجل وطويل الأجل، عن طريق اقتراح منطقة أو منطقتين لتنفيذ محطات معالجة للصرف الصناعي، كما تم إعداد قائمة بمحطات معالجات الصرف الصناعي المزمع إنشاؤها من قبل الهيئة في عدد من المناطق الصناعية المقترحة كبداية لتنفيذ التعاون.

ولفت «عبد الكريم»، إلى أن الخطة التنفيذية طويلة الأجل تتم من خلال تنفيذ محطات المعالجة بالمناطق الصناعية الجديدة مستقبلا، كما راعت الهيئة تخطيط المناطق الجديدة بمعايير بيئية والفصل بين شبكات الصرف حسب طبيعة كل صناعة من أجل تسهيل ورفع كفاءة عمليات المعالجة.

الرئيس السيسي يتابع تنفيذ مجمع «قها وإدفينا» للصناعات الغذائية

تابع الرئيس عبد الفتاح السيسي، الموقف التنفيذي لمجمع «قها وإدفينا» للصناعات الغذائية المتطورة، فضلاً عن متابعة سير العمل بالمدينة الصناعية الغذائية «سايلو فودز» بمدينة السادات في محافظة المنوفية.

وصرح المستشار أحمد فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن اهتمام الرئيس السيسي بتلك المشروعات في ضوء كونها أحد أهم المشروعات الغذائية والصناعية على مستوى الدولة، وتضم العديد من المصانع الإنتاجية التكاملية التي تتم إدارتها بمنظومات تقنية رفيعة المستوى، كما تشتمل على مساحة واسعة للتخزين وصوامع للحبوب.

ووجه الرئيس السيسي، بمواصلة الجهود الجارية لتعميق التصنيع والإنتاج الغذائي في مصر، في ضوء الأهمية البالغة لهذا القطاع الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي للشعب المصري، لاسيما في ظل المتغيرات والأزمات المتلاحقة في هذا المجال على مستوى العالم، والتي تبذل الدولة أقصى جهودها لتجنيب المواطنين انعكاساتها السلبية.

رضوى عبدالله

«الصناعات النسيجية» تسعى لزيادة إنتاجية المصانع لدعم التصدير

أكد المهندس محمود الشامي عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية، على ضرورة التكامل بين جميع قطاعات الصناعات النسيجية لتطوير هذه الصناعة وعدم العمل في جزر منعزلة.

جاء ذلك، خلال ندوة نظمتها غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات تحت عنوان «الصناعات النسيجية.. الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية»، بالتعاون مع مجلس بحوث تكنولوجيا الصناعة بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ومعهد بحوث وتكنولوجيا النسيج بالمركز القومي للبحوث.

وذكر «الشامي»، أن تجاوز الأزمة الحالية التي يمر بها الاقتصاد يتطلب استغلال كافة الإمكانات المتاحة، والعمل جنبًا إلى جنب مع توجهات الدولة التي تسعى بقوة لتوطين الصناعة في الوقت الحالي، مشيرًا إلى تطوير التكنولوجيا بالمصانع العاملة في قطاع الصناعات النسيجية والتكامل الصناعي بينها يحتاج إلى بذل مجهود كبير، وخاصة في ظل اهتمام القيادة السياسية بتطوير القطاع.

وأكد أن الغرفة تستهدف مساعدة المصانع على زيادة إنتاجيتها والتوجه للتصدير للمساهمة في تحقيق هدف الدولة بالوصول للصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار سنويًا، مشددًا على أن الغرفة برئاسة النائب محمد المرشدي تضع البحث العلمي والتطوير على رأس أولوياتها خلال الفترة الحالية لتأهيل المصانع لمواكبة التكنولوجيا العالمية، وللحفاظ على نمو هذه الصناعة.

من جهته، قال الدكتور محمد محمود هاشم الرئيس السابق للمركز القومي للبحوث، إنه في ظل الظروف الصعبة للشركات مع عدم سهولة استيراد مستلزمات الإنتاج جاء دور البحث العلمي في مساندة هذه الصناعة وتوفير المستلزمات اللازمة للقطاعات النسيجية، والحد من الاستيراد لتقليل الضغط على العملة الصعبة.

بينما صرح الدكتور تامر حمودة المشرف على قطاع تنمية التجارة والتسويق بأكاديمية البحث العلمي، بأن رسالة الأكاديمية تقوم على التوظيف الفعال للطاقات العلمية والتكنولوجية نحو خدمة القضايا التنموية وتدعيم الروابط وتحقيق التلاحم بين مؤسسات البحث العلمي.

وتناولت الندوة عددًا من الملفات المهمة أبرزها؛ استراتيجية صناعة الغزل والنسيج بالنسبة للقطاعين العام والخاص، والمتغيرات المؤثرة على تنافسية صناعة الغزل والنسيج المصرية، والمستجدات الفنية والمادية المقدمة من مكتب الالتزام البيئي لقطاع النسيج، والكفاءة الإنتاجية لصباغة المنسوجات: المشكلة والحل، وأبرز التطبيقات الصناعية المحتملة لتقنية النانو لتطوير المنتجات النسيجية المصرية.

كما ناقشت الندوة فرص الإنتاج لمنتجات النسيج المستدامة، والحضانات التكنولوجية لصناعة الغزل والنسيج ومساهمة معهد بحوث وتكنولوجيا الصناعات النسيجية فيها، وابتكارات الشركات الناشئة في مجال الصناعات النسيجية.

«منتجي الدواجن»: ضخ ٨٠ ألف طن مع دخول شهر رمضان بشرط توافر الأعلاف

«الزيني» يحذر من نقص حاد في الذرة الصفراء ويتوقع ارتفاع الأسعار

طالب الدكتور ثروت الزيني نائب رئيس الاتحاد العام لمنتجي الدواجن، بمزيد من الإفراجات عن الأعلاف؛ نظرًا لوجود نقص حاد في الذرة الصفراء الأمر الذي تسبب في وصول سعر الطن منها إلى ١٧,٥ ألف بالسوق السوداء.

وحذر «الزيني» من أن هذا الأمر سيؤدي إلى خروج المزيد من المربين من الدورات الإنتاجية حال استمراره، معربًا عن أمنيته بأن يكون هناك تدفقات متتالية للأعلاف؛ من أجل ثقة المربين في العودة للإنتاج مرة أخرى؛ الأمر الذي سيساهم في انخفاض الأسعار.

وأشار إلى أن هناك حوالي ٣,٥ مليون شخص يعملون في منظومة صناعة الدواجن، لافتًا إلى أنه سيكون هناك دورات جديدة للدواجن ستطرح حوالي ٨٠ ألف طن مع دخول شهر رمضان؛ شرط توفير الأعلاف، مؤكدًا على أن الأسواق تحتاج إلى ٦ دورات دواجن كل عام؛ حيث أن الشهر الكريم يشهد استهلاك زيادة في الدواجن بنسبة ٤٥٪.

وأرجع «الزيني»، ارتفاع الأسعار في الأيام الأخيرة بعد انخفاضها في أعقاب ضخ الدواجن المستوردة ودخول دورات إنتاج جديدة، إلى زيادة الطلب المترافق مع قرب حلول شهر رمضان، حيث يزيد الطلب من تجهيزات موائد الرحمن وتجهيز الأسر لاحتياجات البيت.

وتوقع ارتفاع أسعار كيلو الدواجن خلال الفترة المقبلة مع بداية رمضان، ثم عودة تراجع منحنى الأسعار في النصف الثاني من رمضان مع انخفاض الطلب ودخول دورات إنتاجية للسوق حيث إن معظم المربين يحبون الدورات الرمضانية.

سيد الجارحي

«التموين» تطرح كوبونات السلع بالمجمعات الاستهلاكية بقيم مالية تصل إلى ٣٠٠ جنيه

أعلن الدكتور على المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية عن طرح كوبونات بشركات المجمعات الاستهلاكية، وشركات الجملة التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، وفقًا للتقرير الذي تلقاه من الشركة القابضة للصناعات الغذائية.

وأشار وزير التموين، إلى أن فئات الكوبونات هي، ٥٠ جنيهًا، ١٠٠ جنيه، ١٥٠ جنيهًا، ٢٠٠ جنيه، ٢٥٠ جنيهًا، ٣٠٠ جنيه، وذلك للكوبون الواحد يمكن للمواطن شراء أي كمية منها، كما يمكن صرفها السلع من داخل فروع المجمعات الاستهلاكية أو من فروع التجزئة بشركات الجملة أو من معارض أهلًا رمضان التي تتواجد بها الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية.

وتضمن التقرير، أنه يمكن أيضًا صرف كوبونات بيت الزكاة والصدقات المصري، ومؤسسة مصر الخير بفئاتها المختلفة من فروع المجمعات الاستهلاكية.

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي للوزارة أحمد كمال، على أن مستلزمات رمضان متوافرة بالمجمعات الاستهلاكية، ومنها على سبيل المثال حيث يبدأ من ١٨ جنيهًا، وقمر الدين بـ٤٥ جنيهًا، والبلح النصف جاف بـ٢٨ جنيهًا، وجوز الهند يبدأ من ٦٨ جنيهًا، كما تتوفر شنط «أهلًا رمضان» بفروع المجمعات الاستهلاكية بأسعار متفاوتة تبدأ من ٨٥ حتى ٢٠٠ جنيه.

we
قبل أي حد
111 or 01 555 000 111
te.eg
/telecomegypt
/telecom.egypt

EGYPTAIR
A STAR ALLIANCE MEMBER
معاك طول الوقت
1717
الآن
إستمتع بجميع خدمات مركز خدمة عملاء مصر للطيران
على مدار ٢٤ ساعة يومياً
١٧١٧ من اي محمول و ٠٩٠٠٧٠٠٠٠ من أي خط أرضي

finance
Investment
Group
www.efinanceinvestment.com
ريادة سوق التكنولوجيا المالية
نحو مستقبل أخضر
الشراكة مع الحكومة المصرية في رحلة التحول الرقمي المالي لتقليل التعامل الورقي من خلال رقمنة العمليات الداخلية والخدمات المقدمة للعملاء.
دمج التحول الرقمي في برامج الشمول المالي وتطبيق سياسة الشمول الرقمي لكافة فئات المجتمع عبر منصات تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
التحول الرقمي للعديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك؛ القطاع المالي وقطاع الرعاية الصحية والزراعة والسياحة والبترول والصناعة لدعم وتحفيز فرص نمو تلك القطاعات

دلوقتي مع خدمة كاش أواي تقدر تسحب كاش
من محطات البنزين او السوبر ماركت
كاش باك
19623
احذر
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر